

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية



Gulf Centre for Strategic Studies

**تطوير مناهج التعليم في دول الخليج .. ضرورة وطنية أم استجابة لضغوط
خارجية؟**

LONDON

Head Office : Third Floor ,46 Grays Inn Road London WC1X8LR

Tel.: (0044) 2074301367, Fax: (0044) 2074049025

E.mail: (IBM) gcss@btconnect.com

Brussels

G.C.S.S, A venue de la Renaissance, 10. B-1000 Bruxelles, Belgium.

Fax : (+322) 2310646. Tel: (Direct)(+322) 2806152, Tel: (+322) 2311300.

E-mail:(IBM) a.dethier@worldonline.be

Bahrain

Villa No.2768,Road 2442,Block 324, Juffair, P.O.Box 11505

Tel.: 825600 Fax : 825700 E.mail:(IBM) gcssbh@batelco.com.bh

تطوير مناهج التعليم في دول الخليج .. ضرورة وطنية أم استجابة لضغوط خارجية؟

لم يعد التعليم قضية ذات علاقة بالتنمية وحسب، بل أصبح أيضاً يشكل هاجساً أمنياً في الدول العربية وخاصة الخليجية منها، فأحد تداعيات أحداث الحادي عشر من سبتمبر هي ربط التعليم بقضايا الأمن الدولي، فالاستراتيجية الأمريكية المعلنة منذ هذه الأحداث تركز على ضرورة إجراء تغيير واسع في البيئة الثقافية والتعليمية لتغيير العقول والتفكير والاتجاهات، بل إن وزير الدفاع الأمريكي "دونالد رامسفيلد" دعا في نهاية شهر أكتوبر الماضي إلى ضرورة إحداث تغيير سياسي يركز على "حرب الأفكار، و كسب العقول والقلوب"، لأن هزيمة الإرهاب، كما يرى، لن تكون فقط بالقوة العسكرية، ولكن أيضاً بمحاربة الأفكار التي تغذيه"، ولهذا حذر من خطر المدارس الدينية في العالم العربي و الإسلامي بدعوى أنها "تقوم بتجنيد الشباب المتشددين"، واقترح إقامة وكالة معلومات تابعة للحكومة للمساعدة في "شن معركة العقول" باعتبارها ضرورة في الحملة ضد "الإرهاب".

وتعتبر دعوة رامسفيلد (حرب الأفكار والعقول) عن اتجاه داخل الإدارة الأمريكية يرى أن أي توجه للإصلاح والتغيير في أي مجتمع من المجتمعات ينطلق من تغيير الأفكار والمعتقدات والقيم، التي يقوم بتشكيلها النظام التعليمي، باعتبار أن نمط التعليم هو العامل الأكثر تأثيراً في تشكيل القيم والمبادئ السائدة في المجتمع وتوجهات وأفكار الأفراد داخله سواء كانت سلبية مثل قيم اللامبالاة والتخلف والفساد والاستبداد والتطرف، أو إيجابية مثل التسامح والحرية والعدل، وغيرها. وانطلاقاً من ذلك جاءت الدعوات الأمريكية لإصلاح نظم التعليم في العالم العربي والإسلامي معتبرة أن ذلك هو الركن الأساسي في نجاح الجهود المبذولة للقضاء على ظاهرة العنف والتطرف.

وكان إصلاح التعليم إحدى ركائز مبادرة "كولن باول" وزير الخارجية الأمريكي لتعزيز الديمقراطية والشرابة في الشرق الأوسط والتي طرحها نهاية العام الماضي 2002، حيث تضمنت الدعوة إلى: إحداث إصلاح تعليمي شامل، والتأكيد على برامج تعليم الفتيات باعتبارها أساساً لتحسن جميع مؤشرات التنمية المهمة الأخرى، وتوفير منح دراسية وتوسيع فرص التعليم المتاحة أمام النساء، والعمل مع الآباء والمربين لتعزيز الإشراف المحلي والأسري على الأنظمة المدرسية، والبدء في تطبيق برامج لتدريب المعلمين على مستوى المدارس الابتدائية والثانوية وتوسيع نطاق الروابط الجامعية للتعليم العالي، وتقديم منح للحصول على شهادة البكالوريوس في الولايات المتحدة وفي الجامعات الأمريكية الموجودة في المنطقة مع التركيز على التخصص في عدة حقول كالاقتصاد والتربية والتعليم وإدارة الأعمال وتكنولوجيا المعلومات والعلوم.

ولم ينفصل عن الإجراءات السابقة، دعوة واشنطن الدول العربية إلى مراجعة مناهج التعليم الديني الإسلامي، خاصة ما يتعلق بإحياء بعض الأفكار التي تتعارض مع الأديان والثقافات الأخرى أو تكفر الآخرين من غير المسلمين أو تمنع الاندماج بين الشعوب والقوميات والثقافات، واعتبارها أفكاراً عنصرية لا يجب التبشير بها، والعمل قدر الإمكان على تقليص التعليم الديني الإسلامي إلى أقصى حد ، ولعل هذا ما يفسر الحملة الإعلامية الأمريكية على مدارس التعليم الديني في العديد من الدول العربية بزعم وجود علاقة أو رابطة بين هذه المدارس، و انتشار التطرف والإرهاب .

إن تتضمن الدعوات الأمريكية إلى إصلاح النظام التعليمي شقين رئيسيين: الأول إصلاح العملية التعليمية كي تكون في خدمة التنمية وهذا هو الهدف الظاهر الذي تروج له مبادرة كولن باول للشراكة، أما الشق الثاني فهو : إدخال تعديلات على مناهج التعليم، سواء بالحذف أو بالإضافة، لكي تبعد هذه المناهج عن التطرف كما تزعم وتشجع على قيم التسامح وثقافة السلام وهذا هو الهدف الحقيقي كما جاء في مذكرة وزير الدفاع "دونالد رامسفيلد"، وفي سبيل تحقيق هذا الهدف تلجأ واشنطن إلى العديد من الوسائل لتغيير المناهج التعليمية، أبرزها: الجهات الدولية المانحة التي تتحكم في إدارتها مثل صندوق النقد والبنك الدوليين، حيث تشترط تغيير المناهج وإصلاح أو استبعاد بعض المقررات، مقابل منح المساعدات أو القروض ، بل وأصبح تغيير المناهج مدرجاً ضمن البنود الثقافية لاتفاقية تحرير التجارة العالمية (الجات) والتي يتم مناقشتها باستمرار في المنتديات الاقتصادية التي أصبحت تعقد بصورة منتظمة (مثل منتدى دافوس).

وقد أخذت قضية التعليم اهتماماً غير مسبوق خلال الفترة الماضية، وأصبح الحديث عن تطويره "موضة" لا تنقطع، لكن الشيء الملاحظ هو التركيز على جانب واحد متعلق بإعادة النظر في بعض المواد والنصوص (يزعم أنها تشجع على العنف والتطرف) فيما يترجع الاهتمام بالجانب الآخر والأهم هو العملية التعليمية والمشاكل التي تعترضها وتؤثر سلباً على مخرجاتها التي من المفترض أنها تصب في خدمة التنمية.

فلا شك أن هناك مشاكل عديدة تواجه العملية التعليمية في العالم العربي، يأتي في مقدمتها ظاهرة الأمية والتي تشهد أعلى المعدلات في العالم، فقد قدرت المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (الأليكو) أعداد الأميين في العالم العربي ما يتراوح بين 60 و70 مليون وذلك رغم الجهود التي ظلت تبذل طيلة عقود لمكافحتها، ويشكل هذا بدوره عائقاً أمام عمليات التنمية . ومن المشاكل الأخرى عدم مواكبة التعليم في معظم الدول العربية للثورة التكنولوجية والمعرفية، أو ما يطلق عليه "الانفجار المعرفي" الذي يوجب معه ضرورة استيعاب الزيادة المتلاحقة في

المعارف المختلفة رأسياً وأفقياً من نظريات جديدة من أجل التوصل إلى الحديث من هذه المعارف والأبحاث وتنظيمها وتحديد أنسب الطرق لمعالجتها، وذلك حتى يتحقق الهدف من العملية التعليمية وجعلها في خدمة المجتمع.

وتعاني الدول العربية بشكل أو بآخر من هذه المشاكل، فدول مجلس التعاون تعاني ارتفاعاً بنسبة الأمية بين أفراد مجتمعتها، إذ تبلغ هذه النسبة (37.2%) في المملكة العربية السعودية و (20.8%) بدولة الإمارات العربية المتحدة، و (21.4%) بدولة الكويت، و (20.6%) بدولة قطر بينما تقل في مملكة البحرين حيث تبلغ (14.8%) ، ورغم ذلك يلاحظ أن اهتمام هذه الدول بمحو الأمية وتعليم الكبار يقل بكثير عن اهتمامها بتعليم الصغار وأن برامج محو الأمية وتعليم الكبار تقوم من منظور الخدمة الاجتماعية والإنسانية لا من منظور أن محو الأمية هو تعليم أساسي واستثمار بشري له مردوده الاقتصادي والاجتماعي والثقافي المباشر في عملية التنمية والرفاهية.

كما أن دول مجلس التعاون تواجه مشكلة النقص الحاد في القوى العاملة الفنية الوطنية وعجز التعليم الفني "الصناعي والتجاري" الدائم عن توفير الفنيين والعُمَّال المهرة بالعدد والمستوى المطلوبين لسوق العمل، إذ يعاني هذا النوع من التعليم ضعفاً في الإقبال عليه ويواجه صعوبات واختناقات حادة مما دفع بدول المجلس إلى الاعتماد بشكل أساسي على العمال المهرة والفنيين الذين تستقدمهم من بعض الدول الأجنبية وخصوصاً دول جنوب شرق آسيا والهند وباكستان حيث يصل عدد العاملين الوافدين بدول المجلس إلى أكثر من (70%) من مجموع القوى العاملة بل تصل نسبة الوافدين في بعض دول المجلس كدولتي الإمارات العربية المتحدة وقطر إلى أكثر من 50% من إجمالي القوى العاملة بالقطاع الحكومي.

من هذا المنطلق فإن إصلاح التعليم ومواجهة المشاكل التي تقف في وجه العملية التعليمية يمثل ضرورة وطنية بكل المقاييس، سواء بالنسبة لدول مجلس التعاون أو الدول العربية الأخرى، وهنا يجب أن تركز عملية تطوير المناهج على جعلها أكثر مرونة لمواكبة احتياجات التنمية وسوق العمل، والتركيز على المناهج التي تدعم ذلك مثل الحاسبات والمعلومات والرياضيات، حتى تكون مخرجات التعليم موجهة إلى عملية التنمية، واستخدام التقنيات الحديثة ذات الجدوى الاقتصادية في التعليم، وإعطاء أولوية لإصلاح التعليم الفني وأنظمة التدريب المهني ، وتحسين نوعيته ووضع الآليات المناسبة لتوسيع نطاق مشاركة المؤسسات الصناعية والاقتصادية في تطوير مناهج التعليم والعمل على مراجعة سياسة قبول الطلاب في الجامعات، والاهتمام بما تقدمه المدارس من تعليم من حيث خصائصه وجودته والاطمئنان بشكل مستمر إلى مستوياته بإيجاد أنظمة ومؤشرات

متكاملة لقياس مستوى الأداء التربوي للمدارس وإدخال أنماط حديثة على برامج إعداد المعلمين وتدريبهم واستخدام ما توفره تقنيات المعلومات وتقنيات التعليم والتعلم الحديثة من إمكانيات واسعة للتعليم والتدريب عن بعد .

أما مسألة إعادة النظر في بعض النصوص الدينية وإزالتها بزعم أنها تحض على العنف والكراهية فهو ما يجب التوقف عنده وذلك لاعتبارات عديدة، أهمها: أنه لا يوجد في مناهج التعليم العربية ما يحض على العنف والكراهية، بل على العكس هناك تشجيع على قيم التسامح والسلام، بل إن المواد التي يزعم أنها تحض على التطرف، تحتاج فقط إلى إعادة شرحها وتفسيرها بأسلوب جديد، وتوصيلها إلى الغرب ومخاطبته بلغته، لأن المشكلة كما يبدو تتلخص في عدم وجود خطاب عربي أو إسلامي موحد يوضح وجهة النظر الصحيحة للإسلام، وفي المقابل ينشط الإعلام الموالي لليهود في تشويه صورة الإسلام وربطه دائماً بالجماعات الأصولية، كما أن الضغوط التي تدعو إلى إدخال تعديلات على مناهج التعليم بما يؤدي إلى حذف بعض النصوص القرآنية والأحاديث النبوية أمر لا يمكن قبوله لأنه يمس العقيدة والخصوصية الثقافية والحضارية، وأنه دعوة لضغوط خارجية متواصلة للضغوط الخارجية.

كما أن القول بأن التطرف هو نتاج المناهج التعليمية ، وخاصة الدينية لا يمكن القبول به، فللإرهاب ظاهرة عالمية ليس لها وطن ولا ترتبط بجنسية دون أخرى، وإذا كان هذا المنطق سليماً فإنه من الممكن القول أيضاً إن من قام بتفجير المبنى الفيدرالي في "أوكلاهوما"، وهو أمريكي تم إعدامه، هو نتاج المناهج التعليمية الأمريكية . فضلاً عن ذلك تشجع الولايات المتحدة على التطرف داخل المجتمع الأمريكي، فلقسام الدراسات الشرقية في الجامعات الأمريكية والمدارس المسيحية التي تؤمن بنظرية المسيحية الصهيونية تلقى الدعم من الحكومة الأمريكية نفسها، كما أن وسائل الإعلام المرئية الأمريكية تنمي التعصب ضد ما هو إسلامي، إلى جانب أنها مسؤولة عن تشويه صورة الإسلام والمسلمين في الولايات المتحدة، ولذا فإنه من الأولى للإدارة الأمريكية أن تتدخل أولاً لتعديل سياسات تلك المؤسسات، سواء التعليمية أو الإعلامية، لإزالة الكراهية والعنصرية ضد الإسلام والمسلمين قبل أن تطالب العالم العربي والإسلامي بذلك، وأولى بها ثانياً أن تطالب بإلغاء المدارس الدينية في إسرائيل، وهي المدارس التي تركز بالأساس على كراهية العرب وتعمل على تخريج إرهابيين ، بل واللافت أن هذه المدارس تزداد رواجاً وانتشاراً ويحظى أصحابها بمزايا عديدة تمنحها لهم الدولة لا يحظى بها خريج و مدارس التعليم العلماني هناك، رغم أن الأخيرة تعبر بوضوح عن الحلم اليهودي بأفكاره وقيمه التلمودية وأساطيره الصهيونية وتاريخه التوراتي.

في ضوء ما سبق، ينبغي التأكيد على أمرين: الأول: أن إصلاح النظم التعليمية وتوحيدها كان في مقدمة المشروعات والبرامج الاستراتيجية لمجلس التعاون الخليجي التي تعزز مسيرته وتحقق مصالح وأهداف دوله ومواطنيها، فهناك برامج وطنية وضعتها دول المجلس لتطوير آليات المؤسسات التعليمية وتنسيق المناهج وتطوير المؤسسات التعليمية، فقد وافق المجلس في دورته العشرين التي عقدت في الرياض 1999 على الخطة المشتركة لتطوير مناهج التعليم العام، كما أقر مرنيات الهيئة الاستشارية الخاصة بتطوير التعليم، وأقر كذلك إنشاء عدد من المراكز المشتركة الخاصة بالبحث العلمي والاعتماد الأكاديمي وصندوق البحث العلمي ومراكز أبحاث الطاقة. وفي نهاية الأسبوع الأول من شهر أكتوبر الماضي اختتمت بالعاصمة العمانية مسقط أعمال اجتماع خبراء المناهج التعليمية، الذي ركز على ضرورة تحديث نظم التعليم العربية، وأثر التعليم العالي المتخطي للحدود على الأنظمة العربية، وخلص إلى ضرورة تحديث مؤسسات التعليم العالي مع الحفاظ على المناهج القائمة على التربية الإسلامية وتجاهل الطلب الأمريكي بإجراء تغييرات عليها بشكل يقبل بوجود إسرائيل.

وكان موضوع إصلاح التعليم وتطويره بين الموضوعات التي أخذت حيزاً من النقاش في القمة الأخيرة التي انعقدت بالكويت في ديسمبر الماضي، حيث تم الأخذ بأراء وثيقة ولي العهد ونائب رئيس مجلس الوزراء ورئيس الحرس الوطني السعودي الأمير عبد الله بن عبد العزيز في هذا الخصوص، والتي تدعو إلى وضع مناهج تعليمية مشتركة لجميع دول المجلس.

الثاني: إذا كان إصلاح النظام التعليمي فعلاً إحدى أولويات دول مجلس التعاون خلال السنوات القليلة الماضية، فإن ما ينبغي التأكيد عليه في هذه القضية المهمة أن يتم إصلاحه وبما يتفق مع الخصوصية الثقافية والحضارية والمجتمعية لها، ولهذا فإن أي استراتيجية لتطوير التعليم لابد أن تكون خليجية عربية المضمون، تأخذ في الاعتبار خصوصيته في مختلف الجوانب. وهذا بالفعل ما تتبناه دول مجلس التعاون، فالإطار المرجعي لاستراتيجية التعليم العام في الكويت التي تم الكشف عنها مؤخراً يركز على الدستور الوطني والتشريعات المنظمة للتعليم العام والمؤثرة فيه، وطبيعة المجتمع الكويتي وقيمه إلى جانب طبيعة العصر ومتطلباته وديناميكية تطور النظام التعليمي والمستجدات في علم التربية وخبرات الدول الأخرى.

مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية

2004/1/1

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية



Gulf Centre for Strategic Studies

وكالة الطاقة الذرية: هل تتحول إلى أداة لتنفيذ المخططات الأمريكية ؟

LONDON

Head Office : Third Floor .46 Grays Inn Road London WC1X8LR

Tel.: (0044) 2074301367. Fax: (0044) 2074049025

E.mail: (IBM) gcss@btconnect.com

Brussels

G.C.S.S. A venue de la Renaissance. 10. B-1000 Bruxelles. Belgium.

Fax : (+322) 2310646. Tel: (Direct)(+322) 2806152. Tel: (+322) 2311300.

E-mail:(IBM) a.dethier@worldonline.be

Bahrain

Villa No.2768.Road 2442.Block 324. Juffair. P.O.Box 11505

Tel.: 825600 Fax : 825700 E.mail:(IBM) gcssbh@batelco.com.bh

Cairo

عناوين فرعية:

- الوكالة الدولية للطاقة الذرية تتبنى الأجندة الأمريكية في مجال ضبط التسليح النووي.
- عمل الوكالة يمر بأربع مراحل تنتهي بالسير في ركب السياسات الأمريكية.
- كانت الوكالة الدولية محفلاً عالمياً لتفاسم التكنولوجيا النووية وأصبحت الآن مجرد أداة بيد واشنطن لتنفيذ مخططاتها.
- ارتفاع عدد المفاعلات النووية في العالم إلى 441 مفاعلاً نووياً تعمل في الأغراض السلمية والعسكرية.
- الوكالة تفشل في الحؤول دون إنتاج 125.000 رأس حربيّاً نووياً وإجراء 2000 تفجير نووي خلال العقود الأربعة الماضية.
- واشنطن توظف البروتوكول الإضافي لخدمة مخططاتها الجديدة في العالم.

وكالة الطاقة الذرية: هل تتحول إلى أداة لتنفيذ المخططات الأمريكية ؟

شهد عام 2003 العديد من التطورات والمستجدات على الأصعدة الإقليمية والدولية كان من أبرزها تعاظم الدور الدولي لوكالة الطاقة الذرية ومديرها العام "محمد البرادعي" في مجال ضبط التسليح النووي في العالم، وهو الدور الذي ارتبط بشكل أو بآخر بالأجندة الأمريكية في كل من العراق وإيران وكوريا الشمالية وليبيا، أكثر من ارتباطه بالأجندة الدولية التي عادة ما تركز على قضيتين أساسيتين، هما: نزع السلاح النووي والحيولة دون وصوله إلى الجماعات "الإرهابية" أو استخدامه في الصراعات المسلحة.

وإذا كان الملف النووي العراقي سمات قانونية وسياسية خاصة تنطلق من خصوصية القضية العراقية ذات الأبعاد والمستويات المعقدة والمتداخلة، فهناك أربع قضايا أساسية تجسد فيها هذا الارتباط العضوي بين السياسات الأمريكية ومواقف الوكالة، أولها: الأسلوب المتشدد الذي تعاملت به الوكالة مع الملف النووي الإيراني، حتى أنها اتخذت قراراً يعد سابقة في تاريخ الوكالة وهو الخاص بمنح طهران مهلة لا تتجاوز ستة أسابيع لتبرهن على أنها لا تطور سلاحاً نووياً ولوقف تجاربها الخاصة بتخصيب اليورانيوم، وهو ما يعني القضاء على البرنامج النووي الإيراني حتى وإن كان يستخدم لأغراض سلمية، وهو أمر يتعارض مع فلسفة الوكالة التي تشجع الاستخدامات السلمية للطاقة الذرية.

وثانيها: الدور الذي تلعبه حالياً للتأكد من صدق قرار طرابلس بالتخلي "طواعية" عن تطوير برامجها النووية، وهو الدور الذي بدأ فور انتهاء المفاوضات السرية بين طرابلس وكل من واشنطن ولندن.

وثالثها: تجاهل الوكالة للملف النووي الإسرائيلي بحجة عدم وجود صيغة قانونية للتعامل مع إسرائيل التي لم توقع على اتفاقية منع انتشار الأسلحة النووية، ووصل هذا التجاهل ذروته بتجاهل مجلس محافظي الوكالة لمشروع قرار تقدمت به الدول العربية في شهر سبتمبر الماضي يطالب بتطبيق ضمانات الوكالة على جميع المنشآت والمواد النووية في الشرق الأوسط دون استثناء بما في ذلك المنشآت الإسرائيلية.

ورابعها: إعلان كوريا الشمالية استعدادها لاستقبال وفد أمريكي لزيارة منشآتها النووية خلال الأسبوع الثالث من شهر يناير 2004، وذلك في خطوة اعتبرها الخبراء "تمهيدية" لقبول بيونج يانج التفتيش الدولي من جانب الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وكأن التفاوض مع الولايات المتحدة هو بوابة العبور إلى الوكالة.

وتثير تلك المواقف تساؤلات عديدة حول احتمال وجود نوع من تنسيق والتعاون "الخفي" بين الإدارة الأمريكية وبعض أجهزة الوكالة بغية توجيه سياسات ضبط التسلح النووي في العالم لخدمة الخطط الرامية إلى ترسيخ هيمنة واشنطن على العالم، فهل ستتحول الوكالة إلى أداة لتنفيذ المخططات الأمريكية !!!

وإذا تتبعنا تاريخ نشأة الوكالة، سنجد أنها مرت بأربع مراحل أساسية، امتدت الأولى لفترة تزيد عن 13 عامًا، من تاريخ تأسيسها عام 1957 وحتى عام 1970، واستند عمل الوكالة طيلة تلك الفترة إلى فلسفة خاصة ترتكن إلى أربعة مبادئ أساسية، هي: تشجيع الاستخدامات السلمية للطاقة الذرية وضمان عدم استخدامها في الأغراض الحربية وتقديم الخدمات والمعدات والمنشآت اللازمة للأبحاث الخاصة باستخدام الطاقة الذرية سلمياً وتشجيع دورها في خدمة قضايا السلام العالمي والتنمية، بعبارة موجزة: كانت الوكالة في تلك المرحلة عبارة عن "محفل عالمي" لتقاسم المعارف والتقنيات النووية بين البلدان الصناعية والنامية على حد سواء، ولم يكن الطابع الإلزامي أو الإكراهي هو أساس عملها في تلك المرحلة.

أما المرحلة الثانية فقد امتدت لأكثر من 27 عامًا، وبدأت مع توقيع اتفاقية منع انتشار الأسلحة النووية عام 1970، وقد تبنت الوكالة في هذه المرحلة صفقة سياسية بين الدول النووية وغير النووية، تتعهد في إطاره الأولى بالتخلص من تلك الأسلحة عن طريق مفاوضات تجري بينها وبين الوكالة مقابل التزام الدول الأخرى الأطراف في الاتفاقية بعدم حيازة أسلحة نووية وبقبول تحقق الوكالة الدولية للطاقة الذرية من جميع أنشطتها النووية السلمية مقابل الحصول على التكنولوجيا اللازمة لذلك.

واستمر هذا الوضع رغم الثغرات القانونية التي سمحت لدول مثل إسرائيل والهند بالبقاء خارج منظومة ضبط التسلح النووي في العالم، ولذا فقد واجه نظام عمل الوكالة في هذا المجال مشكلات حقيقية أفقدته فاعليته في حالات متعددة، خاصة مع عدم وجود عقوبات على الدولة الخارقة للمعاهدة المذكورة، إضافة إلى اشتراط وجود اتفاقية ثنائية بين الوكالة والدول المصادقة على المعاهدة تنظم عملية التحقق والتفتيش التي لا يمكن تطبيقها آلياً بمجرد تصديق الدولة على المعاهدة، وذلك في الوقت الذي ارتفع فيه عدد المفاعلات النووية في العالم إلى 441 مفاعلاً نووياً تعمل في الأغراض السلمية والعسكرية، ونجاح دول العالم في إنتاج أكثر من 125.000 رأس حربياً نووياً وإجراء أكثر من 2000 تفجير نووي خلال العقود الأربعة الماضية.

وبلغ هذا الفشل ذروته مع اكتشاف البرنامج النووي العراقي السري بعد حرب الخليج الثانية عام 1991 ولم تكن الوكالة لديها معلومة واحدة عنه، حيث بدأت المرحلة الثالثة في عمر الوكالة الدولية، حيث جاء هذا الكشف ليكون دليلاً على أن نظام التحقق والتفتيش لدى الوكالة ليس كافياً لضمان منع انتشار السلاح النووي، خاصة أن هذا النظام يركز على الأنشطة النووية المعلنة وتمتع بسلطات محدودة فيما يتعلق بالاطلاع على المعلومات ومعاينة المواقع، ومن هذا المنطلق جاءت الجهود الرامية إلى توسيع صلاحيات الوكالة في مجال التحقق بشكل كبير، وقد تم إدراج تلك الصلاحيات الجديدة في البروتوكول الإضافي لمعاهدة منع الانتشار النووي والذي اعتمد عام 1997، ودعيت جميع الدول للانضمام إليه، ومن أهم هذه الصلاحيات:

(1) مطالبة الدول التي تنضم إليه بتقديم إعلان شامل حول كل عناصر قدراتها النووية أو قدراتها ذات العلاقة بالأنشطة النووية، يتضمن ذلك ما امتلكته من قبل وما تمتلكه وخططها المستقبلية.

(2) منح مفتشي الوكالة الدولية صلاحية التحرك داخل الدولة المعنية في الوقت الذي يقررون فيه ذلك، مع فترة إخطار سابقة مدتها 24 ساعة على الأقل بالنسبة لزيارة المواقع وساعتين على الأقل بالنسبة للمرافق الداخلية في المواقع.

(3) ليس من حق الدولة أن تعترض علي هوية المفتشين المعيّنين من جانب الوكالة ، كما أن عليها أن تمنح الفريق تأشيرات دخول متعددة وليس لمرة واحدة.

(4) منح مفتشي الوكالة الدولية حرية الوصول إلى كل عناصر دورة الوقود النووي ابتداء من تعدين اليورانيوم حتى معالجة الوقود النووي، وذلك في أي مكان داخل الدولة دونما تشاور تقريبا مع الدولة المعنية، يتضمن ذلك أحيانا ما يسمى بـ"التفتيش العشوائي"، إضافة إلى منحهم حق دخول أي منشأة أو قسم في أي موقع نووي.

(5) تمتع مفتشي الوكالة بتسهيلات غير محدودة، مثل: حق استخدام كل الأجهزة المتقدمة تكنولوجياً، وفحص السجلات وإجراء مقابلات مع المسؤولين، وكذلك الحصول على عينات بيئية من أية مواقع في الدولة، وإمكانية استخدام نظام الاتصالات الدولية وقدرات الأقمار الصناعية، والحصول على المعلومات المتصلة بالنشاطات النووية.

ويبدو أن إدارة الرئيس بوش الحالية قد وجدت في تلك الصلاحيات الجديدة فرصة لتوظيفها بما يخدم مخططاتها الجديدة الرامية إلى ترسيخ الهيمنة الأمريكية، مستغلة في ذلك أمرين، الأول: وجود غالبية من الدول المتحالفة مع الولايات المتحدة ضمن مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وهو الجهاز الرئيسي الذي يمتلك سلطة اتخاذ القرارات داخل الوكالة، حيث إن هناك أكثر من 25 دولة من أصل 35 دولة عضو في هذا المجلس لا تستطيع أن تقف بوجه السياسات الأمريكية إما بسبب تحالفها المسبق مع واشنطن أو لانتهاج الأخيرة سياسات ابتزازية. أما الأمر الثاني، فقد تمثل في شخصية "محمد البرادعي" المدير العام للوكالة، وهو رغم كفاءته الإدارية والتقنية والدبلوماسية المعروفة، لكنه كما يقال إنه وقع في شرك السياسات الأمريكية بارتكابه العديد من الأخطاء سواء فيما يتصل بموقفه من تطورات الأزمة العراقية أو الملف النووي الإيراني، وهي الأخطاء التي نجحت واشنطن في توظيفها لتوتير العلاقة بين "البرادعي" ودول المنطقة.

وفي هذا الإطار بدأت المرحلة الرابعة من عمل الوكالة التي بدأت تسير في ركب السياسات الأمريكية وتحولت إلى مجرد أداة بيد واشنطن لتنفيذ مخططاتها، وبدلاً من أن تسير تلك الوكالة في ثلاثة اتجاهات متوازية تشكل مجملها مجال عملها الأساسي، وهي بالترتيب:

(1) جهود نزع السلاح النووي، ومتابعة تنفيذ الدول الكبرى للخطوات الـ 13 التي تم الاتفاق عليها في مؤتمر نزع السلاح في جنيف عام 2000 والمتمثلة في: عدم جواز الرجوع عن التعهدات التي قطعتها الدول على نفسها، وإجراء مزيد من التخفيضات من جانب واحد في الترسانات النووية، والانتظام في تقديم التقارير عن تنفيذ المادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار والخاصة بالتفاوض للتوصل إلى نزع السلاح النووي. علماً أن هذه الإجراءات ظلت طوال الأعوام الثلاثة الماضية دون متابعة من جانب الوكالة.

(2) حث الدول غير الموقعة على اتفاقية منع الانتشار النووي على الانضمام إليها، وفي مقدمة تلك الدول إسرائيل التي تمتلك أكثر من 200 رأس نووي.

(3) منع انتشار الأسلحة النووية.

بدلاً من ذلك، تبنت الوكالة الأجندة الأمريكية، ومن بين 153 دولة (من أصل 188 دولة موقعة على اتفاقية عام 1970) لم تصادق على البروتوكول الإضافي المذكور، ركزت الوكالة جهودها على الدول التي تعتبرها واشنطن دولاً مارقة، بداية من العراق ومروراً بإيران وانتهاءً بكوريا الشمالية في المستقبل القريب، مستندة في ذلك إلى معلومات أمريكية لا تختلف مصداقيتها كثيراً عن تلك التي ساقتها واشنطن بخصوص البرنامج النووي العراقي. فهل تتجح واشنطن في تحويل الوكالة الدولية للطاقة الذرية إلى أداة لإكراه الدول على نزع أسلحتها النووية لضمان انفرادها بقيادة العالم عسكرياً واقتصادياً لأطول فترة ممكنة ؟

قائمة بالدول الأعضاء في مجلس محافظي الوكالة لعام 2003 – 2004

الدولة	المنطقة
السعودية – مصر – السودان – تونس	الدول العربية

أمريكا الشمالية	الولايات المتحدة — كندا
أوروبا	بلجيكا — التشيك — الدانمارك — فرنسا — ألمانيا — المجر — بريطانيا — إيطاليا — هولندا — بولندا — روسيا — أسبانيا
أمريكا الوسطى والجنوبية	الأرجنتين — البرازيل — كوبا — المكسيك — بيرو — بنما
آسيا	الصين — فيتنام — الهند — اليابان — كوريا الجنوبية — ماليزيا — باكستان
إفريقيا	نيجيريا — جنوب إفريقيا
الأوقيانوس	أستراليا — نيوزلندا

الترسانة النووية في العالم

الدولة	عدد الرؤوس النووية التي تمتلكها	موقفها من اتفاقية منع الانتشار النووي
الولايات المتحدة	10656	وقعت على المعاهدة
روسيا	10000	وقعت على المعاهدة
الصين	400	وقعت على المعاهدة
فرنسا	350	وقعت على المعاهدة
بريطانيا	185	وقعت على المعاهدة
إسرائيل	100 — 200	لم توقع على المعاهدة
الهند	60	لم توقع على المعاهدة
كوريا الشمالية	1 — 2	لم توقع على المعاهدة
باكستان	48 — 24	لم توقع على المعاهدة

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية



Gulf Centre for Strategic Studies

العلاقات الأمريكية . الإيرانية ... إلى أين ؟

LONDON

Head Office : Third Floor .46 Grays Inn Road London WC1X8LR

Tel.: (0044) 2074301367. Fax: (0044) 2074049025

E.mail: (IBM) gcss@btconnect.com

Brussels

G.C.S.S. A venue de la Renaissance. 10. B-1000 Bruxelles. Belgium.

Fax : (+322) 2310646. Tel: (Direct)(+322) 2806152. Tel: (+322) 2311300.

E-mail:(IBM) a.dethier@worldonline.be

Bahrain

Villa No.2768.Road 2442.Block 324. Juffair. P.O.Box 11505

Tel.: 825600 Fax : 825700 E.mail:(IBM) gcssbh@batelco.com.bh

Cairo

عنوان فرعي:

— ستة مؤشرات ترجح احتمال حدوث تقارب نسبي بين طهران وواشنطن لن يكون في صالح الأولى على الأرجح.

العلاقات الأمريكية . الإيرانية ... إلى أين ؟

يبدو أن عام 2004 سيشهد تطورات غير مسبقة على صعيد العلاقات الأمريكية – الإيرانية، وهو ما تشير إليه الأحداث والمستجدات الإقليمية الراهنة بشكل أو بآخر، بيد أن اتجاه تلك التطورات المحتملة يكتنفه الكثير من الغموض والتشوش، فالبعض يشير إلى أنها تتجه نحو التصعيد والتوتر فيما يؤكد البعض الآخر أن العلاقات بين البلدين تسير باتجاه التحسن والتقارب النسبي.

ولكن إذا نظرنا إلى ما شهدته الأسابيع الأخيرة من تفاعلات على صعيد العلاقات بين البلدين، بداية من توقيع طهران على البروتوكول الإضافي لمعاهدة منع انتشار الأسلحة النووية، ومروراً بقرار واشنطن برفع جزئي للعقوبات المفروضة على إيران بهدف تسريع تدفق المساعدات الإنسانية إلى منكوبي زلزال "بام"، وانتهاءً بالشروط الثلاثة التي أعلنها الرئيس الأمريكي "جورج بوش" في الثاني من شهر يناير الجاري لعودة العلاقات بين البلدين، وهي: تسليم طهران عناصر القاعدة المحتجزين لديها إلى دولهم، تجميد برنامج أسلحة الدمار الشامل، المضي قدماً في الإصلاحات الديمقراطية، وهي الشروط التي ردت عليها إيران برفض استقبال وفد أمريكي رفيع المستوى كان ينوي زيارتها، لتعود العلاقات بين الجانبين إلى المربع رقم واحد.

إذا نظرنا إلى ذلك، فإننا سنخلص إلى نتيجة مفادها: أن هذه التفاعلات ليست سوى حلقة جديدة من مسلسل "الشد وال جذب" بين البلدين، الذي اتسمت به العلاقات بين الطرفين طيلة الخمسة وعشرين عاماً الماضية، ولكن ازدادت وطأته بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر عام 2001، حيث باتت إيران إحدى حلقات الحرب الأمريكية على "الإرهاب" بعد أن أدرجها الرئيس الأمريكي ضمن "محور الشر"، فمنذ ذلك التاريخ وحتى الآن شهدت العلاقات بين البلدين موجات من "التقارب" و"التباعد" كانت إيران هي الطرف الخاسر في أغلبها.

فعلى الرغم من أن الموقف الإيراني كان أحد العوامل الرئيسية التي ساهمت بشكل غير مباشر في تسهيل المهمة الأمريكية في كل من أفغانستان والعراق، سواء بتقديمها الدعم اللوجستي والاستخباراتي في الحالة الأولى أو بالتزامها "الحياد الإيجابي" في الثانية، إلا أن واشنطن اختارت

في المقابل سياسة الابتزاز وليست المواجهة أو المهادنة، وذلك بهدف كسب تنازلات بشأن قضايا محددة، مثل: الموقف من إسرائيل وعملية السلام في الشرق الأوسط، وأسلحة الدمار الشامل، بالإضافة إلى الموقف الإيراني من الوضع في العراق.

وفي هذا الإطار، شنت الولايات المتحدة حملة دبلوماسية ضد إيران متهمة إياها بإيواء عناصر من تنظيم "القاعدة"، وتطوير أسلحة نووية، والتدخل في شؤون العراق، كما شرعت في حرب إعلامية ونفسية تمثلت في إعلان خمسة من أعضاء مجلس الشيوخ عن استعدادهم لتقديم دعم مالي قدره 56 مليون دولار للمعارضة الإيرانية في الخارج، كما وافق الكونجرس على تخصيص ميزانية لتدشين قناة تلفزيونية تبث باللغة الفارسية تهدف إلى تحريض الشعب الإيراني على نظامه السياسي.

وعلى ضوء تلك الضغوط التي تزامنت مع تصاعد الاستياء الشعبي بين الإيرانيين بسبب فشل التيار الإصلاحية الذي يقوده الرئيس "خامني" في تحقيق وعوده الخاصة بالإصلاح السياسي والاقتصادي، وهو ما تجسد بصورة واضحة في تظاهرات الطلاب التي اندلعت في شهر يونيو الماضي، إضافة إلى نجاح واشنطن في تطويق إيران من جهتي الشرق والغرب بما يمهّد لعزلها واستهدافها من أجل إسقاط نظامها السياسي الذي لا يتوافق مع طبيعة المخططات الأمريكية في المنطقة — على ضوء ذلك، تراجعت طهران واعترفت بأنها تعتقل عددًا من عناصر القاعدة في سجونها، كما أعلنت استعدادها للعب دور إيجابي يسهم في استعادة الأمن والاستقرار إلى العراق، وكانت أولى خطواتها في هذا الصدد: اعترافها رسميًا بمجلس الحكم الانتقالي، واستقبالها المراجع الشيعية العراقية بهدف تحجيم خلافاتهم الداخلية التي برزت في الشهور الأولى من الاحتلال الأمريكي للعراق وهدد باندلاع صراعات شيعية — شيعية كانت ستزيد من تدهور الأوضاع الأمنية في جنوب العراق.

وفي المقابل لم تقدم الولايات المتحدة أية تنازلات، بل شرعت في شن حملة دبلوماسية جديدة تركزت على البرنامج النووي الإيراني انتهت بتوقيع طهران على البروتوكول الإضافي الملحق

بمعاهدة الحد من الانتشار النووي الذي يتيح لفرق التفتيش التابعة للوكالة الدولية للطاقة الذرية أن تقوم بزيارات مفاجئة للمنشآت النووية الإيرانية.

وإذا كانت الشروط التي ذكرها الرئيس "بوش" مؤخرًا بخصوص العلاقات الأمريكية – الإيرانية، تعتبر في نظر البعض حلقة جديدة من مسلسل الضغوط الأمريكية على الحكومة الإيرانية، إلا أن هناك عددًا من الدلائل والمؤشرات التي تجعل من هذه الشروط بداية مرحلة جديدة وتطورات غير مسبقة على صعيد العلاقات بين البلدين، هي:

أولاً: أن هذه الشروط لم تطالب طهران بتغيير مواقفها من إسرائيل أو عملية السلام في الشرق الأوسط، وهو أمر قد يعكس إدراكًا أمريكيًا بصعوبة حدوث مثل هذا الأمر لاعتبارات أيديولوجية ترتبط عضوياً بمنظومة الأفكار الدينية التي تعد إحدى مصادر الشرعية للنظام الإيراني، غير أن هناك من يعتقد أن هذا الشرط قد يكون مدرجًا بشكل ضمني بين جملة الشروط الأمريكية الخاصة بموقف طهران إزاء الحرب التي تشنها واشنطن على ما يسمى بـ"الإرهاب".

ثانيًا: يعكس قرار طهران الموافقة على التوقيع على البرتوكول الإضافي المنطق البراجماتي الذي تتعامل به إيران مع الأزمات التي تواجهها، بعد أن أدركت أن البيئة الإقليمية والدولية الحالية تمثل عنصرًا ضاغطًا عليها، وذلك على الرغم من محاولات واشنطن التقليل من أهمية هذه الخطوة.

ثالثًا: أن هناك تعاونًا قائمًا بالفعل بين البلدين في مجال تبادل المعلومات بشأن تنظيم القاعدة وملاحقة عناصره، كان أول مظاهره إعلان طهران في التاسع عشر من شهر أكتوبر الماضي استعدادها لتقديم معلومات لواشنطن عن تنظيم "القاعدة" عبر طرف ثالث، كما سلمت طهران مجلس الأمن الدولي تقريرًا أواخر الشهر نفسه يتضمن 78 عضوًا من تنظيم القاعدة اعتقلوا وسلموا إلى بلدانهم الأصلية و 147 آخرين من القاعدة أو طالبان تجري محاكمتهم وإجراءات تسليمهم أو إبعادهم.

وإذا كانت إيران تسعى إلى استخدام معتقلي القاعدة لديها كورقة مساومة مع الولايات المتحدة، فإن الضغوط الأمريكية المحتملة في هذا الصدد قد تدفعها إلى تسليم هؤلاء إلى دولهم الأصلية كحل وسط بين الجانبين.

رابعاً: أن استتباب الوضع السياسي والأمني في العراق أضحى عاملاً جديداً يدفع البلدين إلى إيجاد أطر جديدة للعلاقات بينهما تضمن عودة الاستقرار الإقليمي في المنطقة من جديد، حيث إن الوضع المتردي في هذا البلد واستمرار حالة الفوضى الشاملة والانفلات الأمني يمثل مأزقاً أمنياً وسياسياً واقتصادياً تواجهه القوات الأمريكية، كما أنه يمثل في المقابل مصدراً لتهديد أمن ووحدة المجتمع الإيراني الذي يعاني انقسامات لا تقل خطورتها عن تلك التي يعانيها نظيره العراقي.

خامساً: أن هذه التفاعلات التي شهدتها العلاقات الأمريكية – الإيرانية في الأسابيع الماضية قد جاءت بعد عدد من التلميحات والتصريحات الأمريكية التي تفتح الباب أمام حوار فاعل بين البلدين، كما جاءت عقب سلسلة من الاجتماعات السرية والعلنية بين مسؤولين إيرانيين وأمريكيين في جنيف وقبرص خلال عام 2003. وبالإضافة إلى هذا، فإنها جاءت في وقت تشهد فيه علاقات طهران بكل من القاهرة والعواصم الأوروبية تحسناً غير مسبوق، على ضوء القمة الإيرانية – المصرية بين الرئيسين خاتمي ومبارك على هامش قمة المعلومات في جنيف منتصف شهر ديسمبر من العام الماضي، إضافة إلى التزام إيران بالتعهدات التي قطعتها لوزراء خارجية بريطانيا وفرنسا وألمانيا خلال زيارتهم لطهران يوم 2003/10/21 بخصوص التعاون الكامل مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية والتوقيع على البروتوكول الإضافي لمعاهدة منع الانتشار النووي، وقد تسعى تلك الدول إلى القيام بدور الوسيط بين طهران وواشنطن بما يحقق الأمن والاستقرار الإقليمي.

سادساً: أن الدور الذي لعبه وزير الخارجية الأمريكي "كولن باول" من أجل رفع جزئي ومؤقت للعقوبات المفروضة على إيران بهدف تسهيل تدفق معونات الإغاثة الإنسانية إلى منكوبي زلزال "بام"، إنما يشير بصورة أو بآخرى إلى بروز تيارات سياسية فاعلة ومؤثرة داخل الإدارة

الأمريكية تسعى إلى إيجاد أطر جديدة للعلاقات بين واشنطن وطهران، وذلك على الرغم من أن هذا القرار لا يمثل تحولاً فعلياً في السياسات الأمريكية.

وبصفة عامة، ترجح كل هذه المؤشرات احتمال حدوث تقارب نسبي بين البلدين لن يكون في صالح طهران على الأرجح، لاسيما بعد أن نجحت سياسات الضغوط والابتزاز الأمريكي في تحقيق بعض المكاسب فيما يتصل بليبيا أو كوريا الشمالية، فالأولى تخلت طواعية عن برنامجها النووي فيما أعلنت الثانية قبولها تفتيش أمريكي على منشأتها النووية.

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

2004/1/4

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية



Gulf Centre for Strategic Studies

تحليل إخباري

**الزيارة المرتقبة للرئيس السوري إلى تركيا.. هل تسهم في تعزيز العلاقات
بين البلدين؟**

LONDON

Head Office: Third Floor, 46 Grosvenor Road, London WC1N 3BP

الزيارة المرتقبة للرئيس السوري إلى تركيا.. هل تسهم في تعزيز العلاقات بين البلدين؟

يعول كثير من المراقبين على الزيارة المرتقبة للرئيس السوري بشار الأسد إلى تركيا في أن تسهم في تجاوز النقاط الخلافية بين الدولتين، ودفع العلاقات الثنائية إلى الأمام، خاصة أنها تعتبر الأولى لرئيس سوري منذ الحرب العالمية الثانية ، وتأتي بعد تحسن تدريجي في العلاقات الثنائية طيلة السنوات الأربع الماضية كانت أبرز مؤشرات تبادل أكثر من 40 وزيراً سورياً وتركياً، إضافة إلى رئيسي وزراء البلدين (السابقين) الزيارات، وتنامي العلاقات وتطورها في أكثر من مجال.

وتتبع أهمية هذه الزيارة ليس في كونها الأولى لرئيس سوري وحسب، بل لأنها تأتي أيضاً في ظل تطورات دراماتيكية تشهدها المنطقة، وتهتم الدولتين، أبرزها الحرب على العراق والتي ساهمت سياسياً في إعطاء دفعة إضافية للعلاقات الثنائية، خصوصاً بعد رفض تركيا إرسال قوات عسكرية إلى العراق رغم الضغوط والوعود الأمريكية ، واتفاق الدولتين على معارضة قيام دولة كردية في شمال العراق وتقسيم ه إلى دويلات. فضلاً عن مخاوف البلدين من احتمال تقلص دورهما إقليمياً نتيجة للواقع الجيو سياسي الجديد الذي خلفته الحرب، فبالنسبة لدمشق تعرضت لحملة غير مسبوقة من الضغوط الأمريكية تارة بتهامها بامتلاك أسلحة الدمار الشامل، وثانية بدعم جماعات المقاومة الفلسطينية وحزب الله، وثالثة بعدم فرض رقابة على حدودها وتسهيل مرور مقاتلين إلى العراق، ووصلت الضغوط الأمريكية مداها إلى مرحلة التدخل في الشأن الداخلي لسورية ومطالبتها بإجراء تغييرات في بنية النظام والخطاب السياسي ، وأخيراً بموافقة الرئيس الأمريكي جورج بوش في شهر ديسمبر الماضي على قانون "محاسبة سوريا". أما أنقرة فتدرك أن قيمتها الاستراتيجية تراجعت إلى حد بعيد بعد احتلال العراق بالنسبة للولايات المتحدة التي أصبحت جارة قريبة من حدودها، وما يعنيه هذا من تقليص دورها (اللوجستي) كقاعدة عسكرية مهمة، وفي وقت باشرت فيه واشنطن تعزيز علاقتها مع حلفائها الجدد (الأكراد).

والمتابع للعلاقات التركية - السورية خلال العام يلاحظ مدى التقارب الذي شهدته على أكثر من صعيد، فعلى الصعيد الأمني: وقعت الدولتان خلال زيارة وزير الداخلية السوري علي حمود لأنقره في الثامن عشر من شهر ديسمبر الماضي اتفاقاً أمنياً يهدف

إلى مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة، والذي جاء بعد سلسلة من الاعتداءات التي استهدفت اسطنبول في شهر نوفمبر وأسفرت عن سقوط 62 قتيلًا ، وعلى أثرها سلّمت سورية، تركيا 22 مشتبهاً فيه، بينهم طلاب مدرسة دينية . وقد وقع البلدان العديد من الاتفاقيات الأمنية المهمة الأخرى، لعل أبرزها اتفاق "أضنة" عام 1998 والذي أكدت دمشق بموجبه رفضها السماح لحزب العمال الكردستاني بالعمل داخل أراضيها أو شن أية هجمات انطلاقاً منها، مقابل عدم سماح تركيا بانطلاق أي نشاط يهدد استقرار سوريا من أراضيها، ثم اتفاق التعاون في مجال الأمن ومكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة والمخدرات الذي وقع عام 2000.

وفي خطوة غير مسبوقة وقعت أنقرة ودمشق اتفاقاً للتعاون العسكري خلال زيارة رئيس الأركان السوري العماد حسن التركماني لتركيا منتصف يونيو 2002 والذي يشمل تبادل الخبرات العسكرية والتقنية وإجراء مناورات عسكرية مشتركة إضافة إلى إرسال ضباط سوريين للتدريب في الأكاديمية العسكرية التركية، وهذا الاتفاق اعتبره كثير من المحللين والخبراء العسكريين والسياسيين تحولاً كبيراً في العلاقة بين البلدين ، واتجاهها إلى آفاق جديدة.

وعلى الصعيد الاقتصادي زاد حجم التبادل التجاري بينهما من 450 مليون دولار عام 1998 إلى مليار ومائة مليون دولار عام 2002، ومن المتوقع زيادته إلى مليار ونصف المليار في عام 2004، وعلى هذا الأساس يبحث البلدان في إقامة مناطق حرة على الحدود للتبادل التجاري بينهما. واقتрحت تركيا على سورية توقيع ثلاثة "اتفاقيات للتجارة الحرة والقوائم التفضيلية في التجارة، ولإنشاء المناطق الحرة في الحدود المشتركة، لأن تطوي التعاون الاقتصادي واتساعه ليشمل مجالات أخرى ذات طاقات كامنة مثل السياحة سيكون له مردود يخدم مصلحة الشعبين" ، ومن شأنه أن يسهم في رفع مستوى التبادل التجاري من بليون إلى بليون ونصف البليون دولار أمريكي سنوياً. وهناك اتجاه إلى تفعيل الاتفاقية الثقافية بين البلدين، فيما تتجه الجهود إلى استكمال مجموعة اتفاقيات تستهدف منع الازدواج الضريبي، وتشجيع وتبادل الاستثمارات، والتعاون الجمركي.

ولكن رغم ما سبق، فإن مستقبل العلاقات التركية السورية سيبقى مرهوناً بمجموعة من المحددات، بعضها يرتبط بالدولتين، والبعض الآخر يرتبط بالظروف الإقليمية التي تشهدها المنطقة، أهمها:

أولاً: فيما يتعلق بالدولتين لا تزال هناك بعض القضايا الخلافية لم يتم حسمها بعد، يأتي في مقدمتها ملف "لواء الإسكندرونة"، والذي يتمسك كل بلد بموقفه إزاءه، فأنقرة تطالب دمشق بالتنازل عنه، وتطالبها بتغيير خريطتها وتعديل المناهج الدراسية، كما تدعو الدول العربية أيضاً إلى تغيير مناهجها التعليمية وشطب ما يبرز فيها حقوق سوريا في اللواء، فيما تؤكد دمشق دائماً أن "الإسكندرونة" لم يكن ضمن حدود الجمهورية التركية التي أعلنها أتاتورك عام 1923، و تطالب أنقرة بالتخلي عن إصرارها في هذا الموضوع، وأن لا تجعله الشرط الأساسي لعلاقات أوثق في المستقبل. وتمثل قضية المياه إحدى القضايا العالقة بين الجانبين، وتعتبر أحد أسباب الخلاف الرئيسية بينهما، وسبق أن هددت تركيا أكثر من مرة بقطع المياه عن سوريا، حيث قامت بحجز مياه الفرات شهراً كاملاً في عام 1990 بدعوى ملء سد أتاتورك مما سبب أضراراً بالغة للزراعة في سوريا، كما قامت بتخفيض النسبة المقررة لها أكثر من مرة، كان آخرها في شهري أبريل ومايو 2001 حين خرقت اتفاق تقاسم مياه نهر الفرات لعام 1987، والذي يقضي بمنح سوريا 500 متر مكعب في الثانية، ومرت 300م مكعب فقط.

أما على الصعيد الإقليمي، فيشكل التحالف التركي - الإسرائيلي العقبة الرئيسية في تطوير العلاقات بين أنقرة ودمشق، فهناك أكثر من 33 اتفاقية عسكرية بين البلدين يرى المراقبون أنها تجعل الحديث عن أي استعداد تركي لتطوير علاقات عسكرية مع سوريا والدول العربية يفتقر إلى الجدية.

وبينما تؤكد تركيا أن علاقتها مع إسرائيل تمثل أهمية حيوية لها، ولمصلحتها الاستراتيجية، ترى سوريا أنها تؤثر سلباً على العلاقات معها ومع الدول العربية، خاصة في ظل العاملين التاليين:

الأول: اتجاه إسرائيل إلى شراء المياه التركية، ونجاحها في منتصف شهر أكتوبر الماضي في إبرام اتفاق على شراء مياه شلالات "منافقت" التركية لمدة عشرين عاماً ، وهو ما يشكل بدوره خطراً كبيراً على الأمن العربي بصفة عامة والمائي بصفة خاصة، مما سيؤدي إلى أضرار مائية

في كل من سوريا والعراق؛ حيث سينخفض نصيب الأولى من المياه بنسبة 40% والثانية بنسبة 80%، وقد تستخدم إسرائيل هذا الاتفاق للضغط على الجانب العربي خاصة السوري من أجل تحقيق أهدافها وأطماعها السياسية.

ومن المعروف أن مياه نهر الفرات تستحوذ على جزء من الأساطير اليهودية باعتباره امتداداً لحدود إسرائيل الكبرى، ويكتسب النهر بعداً خاصاً بسبب تداخل حوضه ضمن ثلاث دول وهي تركيا والعراق وسوريا، ومن خلال تركيا تعمل إسرائيل جاهدة على فرض شعار "موارد المياه التركية ملك لتركيا، كما أن النفط ملك لـ دول النفط" عبر إقامة بناء المشاريع العملاقة والتي تلحق الضرر بكل من سوريا والعراق مثل مشاريع "الجاب" و سد "أورفة"، والذي بإمكانه أن يحبس مياه دجلة والفرات مدة 600 يوم، والهدف من ذلك هو وضع سوريا بين فكي كماشة، إسرائيل جنوباً، وتركيا شمالاً لدفعها للإقرار بربط مياه الفرات ودجلة بمياه الجولان المحتل وعلى حساب أمنها.

الثاني: المحاولات الأمريكية – الإسرائيلية الرامية إلى تحجيم العلاقات التركية العربية، بحيث لا تتجاوز سقفاً معيناً، إذ تعمل واشنطن وتل أبيب على منع حدوث تقارب عربي – تركي قد يؤثر سلباً على مخططات الجانبين ومحاولتهما إعادة ترتيب المنطقة من جديد.

ولكن رغم ما سبق، فإن العديد من المراقبين يتوقعون أن تسهم زيارة الرئيس السوري في إحداث تقارب حقيقي مع تركيا، خاصة أن حزب العدالة والتنمية الإسلامي الذي يتزعمه رجب طيب أردوغان لديه توجهات انفتاحية إزاء العالم العربي والإسلامي، لا سيما بالنسبة لسوريا لأهميتها في المنطقة. وتسعى دمشق من ناحيتها إلى خلق جبهة دبلوماسية تواجه بها الضغوط الأمريكية، وترى في أنقرة أحد الأوراق المهمة التي قد تساعد، خاصة أنها تتبنى نفس مواقفها إزاء بعض القضايا المهمة مثل ضرورة العمل على إخلاء منطقة الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل دون استثناء. وفي ظل ذلك كله، فإن العلاقات بين البلدين مرشحة لمزيد من التقارب خلال الفترة المقبلة.

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

2004/1/5

عناوين فرعية:

— الصراع بين "بوتفليقة" و"بن فليس" يضع البلاد على شفا أزمة جديدة سيكون الشعب هو الخاسر الأكبر فيها.

— إن الأحداث التي تشهدها الجزائر حاليًا تنذر بالمزيد من التدهور في الأوضاع الأمنية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية.

— إن تسييس القضاء يفقد مصداقيته وفعاليته ويضر بسمعة البلاد دوليًا ويشكك في نزاهة الانتخابات ونتائجها مقدمًا.

— تحول الرئيس بوتفليقة من استراتيجية "الصمت" إلى استراتيجية "المواجهة والحسم" سيزيد من معاناة الشعب الجزائري المستمرة لأكثر من عقد.

الانتخابات الرئاسية في الجزائر: هل تكون شرارة لاندلاع اضطرابات جديدة أم عاملاً للاستقرار؟

يبدو أن قدر الجزائر ألا تخرج من أزمة سياسية أو أمنية إلا وتدخل في أخرى، فعلى الرغم مما شهدته البلاد من مؤشرات دلت بصورة أو بأخرى على إمكانية انتقال البلاد إلى مرحلة جديدة تتسم بالانفتاح السياسي والازدهار الاقتصادي، بعد أن شهد عام 2003 انفراجة حقيقية بين التيار الإسلامي والحكومة إثر الإفراج عن عباس مدني وعلى بلحاج زعيم "جبهة الإنقاذ" المحظورة، ونجاح قوات الأمن الجزائرية في القضاء على قيادات الجماعات المسلحة، وارتفاع العوائد النفطية خلال العام نفسه إلى أكثر من 24 مليار دولار، وارتفاع الاحتياطي النقدي إلى أكثر من 30 مليار دولار، فضلاً عن توافد العشرات من المستثمرين الأجانب لدراسة إمكانية إقامة مشروعات تتفاوت في ضخامتها، إضافة إلى نجاح الحكومة نسبياً في الخروج بأقل الخسائر من أزمة "الجفاف" وزلزال "بومرداس".

في هذا الوقت، جاء الاعتصام الذي شارك فيه نحو 150 نائباً في البرلمان الجزائري احتجاجاً على قرار محكمة العاصمة بتجميد حزب "جبهة التحرير الوطني" ومنع أمينه العام "علي بن فليس" من الترشح للانتخابات الرئاسية باسم الجبهة، ليضع البلاد على شفا أزمة جديدة سيكون الشعب الجزائري هو الخاسر الأكبر فيها، خاصة وأنها تأتي قبل أشهر معدودة من الانتخابات الرئاسية المقرر عقدها في شهر إبريل 2004.

ورغم أن تاريخ نشوب تلك الأزمة يعود إلى شهر مايو من العام الماضي، حين اتخذ الرئيس الجزائري "عبد العزيز بوتفليقة" قراره المفاجئ بإقالة "بن فليس" من رئاسة الحكومة بعد أن تسربت معلومات تفيد عزم الأخير الترشح في الانتخابات الرئاسية المقبلة، ثم إجراءات تعديلاً حكومياً أقصى فيه خمسة وزراء من حزب "جبهة التحرير" صاحب الأغلبية في البرلمان (199 مقعداً من أصل 389 مقعداً) وفي المجالس المحلية (4878 مقعداً من أصل 13.981 مقعداً)، وهو ما ردت عليه الجبهة بسحب ستة من وزرائها الآخرين من الحكومة، ثم دخول الأزمة مرحلة

جديدة من التفاعل على ضوء انعقاد مؤتمر حزب "جبهة التحرير الوطني" في نوفمبر من العام نفسه، حيث تم إقصاء الشخصيات الموالية للرئيس بوتفليقة من كافة المواقع القيادية في الحزب، وتركية ترشيح "بن فليس" في الانتخابات المقبلة باسم "جبهة التحرير".

رغم تلك الفترة التي تمتد لأكثر من ستة أشهر، إلا أن تدخل قوات الشرطة لمنع اعتصام نواب البرلمان المؤيدين لموقف "جبهة التحرير"، إنما يندرج بتفاقم تلك الأزمة وإحداث المزيد من الانشقاقات والصراعات التي من شأنها دفع البلاد إلى المزيد من التدهور في الأوضاع الأمنية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية، وذلك على ضوء أمرين:

الأول: أن لجوء الرئيس الجزائري والمالين له داخل "جبهة التحرير" إلى إقحام السلطة القضائية في الخلافات السياسية بين متنافسين محتملين في الانتخابات الرئاسية المقبلة، من خلال الضغط عليها لإصدار حُكمًا بإلغاء كل ما اتخذته المؤتمر الثامن للحزب من قرارات في مقدمتها ترشيح "بن فليس" لتلك الانتخابات، من شأنه أن يفقد تلك السلطة هيبتها ومصداقيتها وفعاليتها، بل ويضر بسمعة البلاد على المستوى الدولي ويشكك في نزاهة الانتخابات ونتائجها مقدماً، إضافة إلى استئثار الطرف الآخر ودفعه لاستخدام كل الأوراق التي بحوزته، المشروعة منها وغير المشروعة، للتغلب على خصمه، وقد كان استغلال ورقة "الجماهير" هو أقربها، وكانت مظاهرها: الدعوة إلى الاعتصام، ثم الشروع في تنظيم حملة احتجاجات وطنية شاملة، وأخيراً تشكيل ما سمي بـ "لجنة إنقاذ الجمهورية" لمتابعة تلك الحملة وضمان نزاهة وشفافية الانتخابات الرئاسية المقبلة، وتتمثل أهم مطالب تلك اللجنة فيما يلي:

- (1) تشكيل حكومة محايدة مهمتها الإشراف على مراحل العملية الانتخابية بعد إقالة كل من "أحمد أويحيى" رئيس الحكومة الحالية و"نور الدين يزيد زرهوني" وزير الداخلية المقرب من "بوتفليقة" والذي ستشرف وزارته مباشرة على كل مراحل الاقتراع حسب نصوص الدستور.
- (2) الإسراع باعتماد قانون الانتخابات المعدل، وضمان حياد الإدارة وكذا حياد المؤسسة العسكرية والسماح للأحزاب والمرشحين بمراقبة الانتخابات الرئاسية في كل مراحلها.

(3) استقالة رئيس الجمهورية على اعتبار أن بقاءه أصبح "خطرًا على الأمن العام ووحدة الأمة" حسب البيان الصادر عن المجموعة البرلمانية لحزب جبهة التحرير.

الثاني: إعلان العديد من الشخصيات السياسية البارزة تأييدها لموقف "بن فليس" وانضمامها إلى اللجنة المذكورة، في مقدمتها: الرئيس الجزائري السابق "الأمين زروال" الذي يحظى بشعبية واسعة بين الشعب وقيادات الجيش والعديد من المنظمات السياسية، سواء العلمانية أو الإسلامية، وقد تجسدت تلك الشعبية في توقيع مئات من أساتذة الجامعة مؤخرًا على وثيقة تدعوه فيها إلى الترشح و"إعادة الأمل للجزائريين بعد أن وصل الصراع بين بوتفليقة وبن فليس إلى الذروة". إضافة إلى "أحمد طالب الإبراهيمي" المرشح السابق في انتخابات الرئاسة عام 1999، وأحد الشخصيات ذات الثقل داخل التيار الإسلامي، و"عبد الله جاب الله" رئيس حركة الإصلاح الوطني الإسلامية، والجنرال المتقاعد "رشيد بن يلس"، ورئيس الحكومة الأسبق "مقداد سيفي"، ورئيس حركة مجتمع السلم الإسلامية "أبو جرة سلطاني"، و"أحمد بن بيتور" رئيس أول حكومة يعينها الرئيس بوتفليقة، و"مولود حمروش" رئيس حكومة سابق، وهي الشخصيات في حال ما اجتمعت بإمكانها دفع المؤسسة العسكرية إلى الوقوف ضد الرئيس وتوفير جو منفرج لتنظيم انتخابات تتمتع بالشفافية.

كما حصل "بن فليس" على دعم عدد من التنظيمات السياسية الفاعلة في البلاد، منها: حركة الإصلاح، وحركة مجتمع السلم، وحزب العمال، وحزب التجديد، والاتحاد العام للعمال الجزائريين وهو أهم تنظيم نقابي في البلاد، إضافة إلى المنتدى الديمقراطي للقوى الوطنية الذي يضم مجموعة من الأحزاب والشخصيات الوطنية وتنظيمات المجتمع المدني.

وتتمثل خطورة هذا التضامن من جانب العديد من القوى السياسية الجزائرية مع "بن فليس" وحزبه المجدد (قانونيًا) في جانبين، الأول: استغلال القوى الراضية لسياسات "بوتفليقة"، لاسيما تلك المتعلقة باستغلال السلطة القضائية للقضاء على خصومه السياسيين، لهذه التطورات بهدف الضغط على الحكومة من أجل إجراء إصلاحات سياسية تبدأ بحماية التعددية الحزبية واستقلال السلطة القضائية عن مثيلتها التنفيذية وتنتهي بالمطالبة باستقالة رئيس الجمهورية.

أما الجانب الثاني، فيتمثل في رد الفعل المضاد من جانب الرئيس "بوتفليقة"، خاصة وأنه يمتلك العديد من الأوراق السياسية التي قد تؤدي في حالة استخدامها إلى إشعال المزيد من التوترات والاضطرابات، ومن بينها: اتخاذ قرار بحل البرلمان أو شن حملة اعتقالات ضد القيادات السياسية المناوئة له مستغلاً حالة الطوارئ التي تعيشها البلاد منذ أكثر من عشرة أعوام، إضافة إلى ولاء أجهزة الأمن الوطني والاستخبارات العامة له.

بيد أن إقدام بوتفليقة على اتخاذ أي من هاتين الخطوتين سيشتعل الأمور توتراً واضطراباً، ففي حالة اتخاذه قراراً بحل البرلمان فإن الدستور يلزمه بإجراء انتخابات مبكرة في مدة لا تتجاوز 90 يوماً، وهو ما يعني إجراء الانتخابات في جو مشحون بالتوترات والصراعات، لاسيما إذا ما قام بمنع كل من اتخذ موقفاً ضده من الترشح لضمان انتخاب أغلبية موالية له، أما في حالة لجوئه إلى الأجهزة الأمنية والاستخباراتية فمن المتوقع ألا تقف المؤسسة العسكرية مكتوفة الأيدي أمام تعاضم دور تلك الأجهزة داخل النظام السياسي، خاصة وأن المعلومات المتوافرة تفيد بوقوف جنرالات الجيش بجانب "بن فليس" في صراعه مع "بوتفليقة"، بل إن هناك من يرى أن انشقاق الأول عن الثاني كان بإيعاز من المؤسسة العسكرية بهدف القضاء على فرص الثاني في الفوز بفترة رئاسة ثانية، وذلك بعد أن انتهج سياسات ترمي إلى تحجيم دور الجيش في الحياة السياسية في البلاد، ولعل كتاب "بوتفليقة: الرجل وما أنجز" الذي نشره مؤخراً الجنرال "خالد نزار" وزير الدفاع الأسبق وأحد أبرز الجنرالات الذين يحكمون البلاد من "خلف الستار" من وجهة نظر بعض المراقبين، دليلاً على سخط المؤسسة العسكرية على سياسات "بوتفليقة".

ورغم ذلك، فإنه من المتوقع أن يلجأ الرئيس الجزائري إلى استخدام أي من هاتين الورقتين الأخيرتين، رغم كل المخاطر والمحاذير، بل إن عقده اجتماعاً طارئاً للمجلس الأعلى للأمن القومي رغم غياب "محمد العماري" رئيس أركان الجيش لدراسة تهديدات "جبهة التحرير" بتصعيد الوضع الميداني ضده، إنما يدل على أنه قد بدأ بالفعل في استخدام سلطاته ونفوذه لحسم الصراع لصالحه، كما يشير إلى تحوله من استراتيجية "الصمت" التي انتهجها طيلة الشهور الماضية ضد

حملات التشهير التي استهدفتها وعائلته ومؤيديه إلى استراتيجية "المواجهة والحسم" ضد مناوئيه
ومنافسيه، وهو أمر قد يزيد من معاناة الشعب الجزائري المستمرة منذ أكثر من عقد.

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

2004/1/5

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية



Gulf Centre for Strategic Studies

تحذيرات "بلير" من خطر التطرف الإسلامي .. لماذا تفتقر إلى المصداقية؟

LONDON

Head Office : Third Floor ,46 Grays Inn Road London WC1X8LR

Tel.: (0044) 2074301367, Fax: (0044) 2074049025

E.mail: (IBM) gcss@btconnect.com

تحذيرات "بلير" من خطر التطرف الإسلامي .. لماذا تفتقر إلى المصداقية؟

في زيارته المفاجئة إلى العراق يوم 2004/1/4 قال رئيس الوزراء البريطاني "توني بلير": "إن أمن العالم مهدد فقط بفيروس التطرف الإسلامي والدول التي تطور أسلحة دمار شامل "وذلك في إشارة ضمنية إلى جماعات المقاومة والمقاتلين الأجانب الذين ينتمون إلى تنظيم القاعدة.

ويبدو أن الزيارة جاءت لتحقيق عدة أهداف، **أولها:** رفع الروح المعنوية للجنود البريطانيين وخاصة بعد تصاعد عمليات المقاومة ومقتل وإصابة العديد منهم والإشادة بدورهم كما في قول ه: "إن العراق الجديد بدأ يتجسد بفضل مساعدتكم ونصائحكم بشكل لم يكن ممكناً التفكير به قبل سنة واحدة". **ثانيها:** محاولة تحسين صورته، واستعادة شعبيته التي تراجعت إلى حد بعيد نتيجة الانتقادات الموجهة لسياساته، وكما تشير افتتاحية صحيفة " **التليجراف**" الصادرة يوم 2004/1/5 فإن "بلير" لجأ إلى جنوده لإخراجه من أزمته الداخلية، كما فعل من قبل في الحرب على أفغانستان، **وثالثها:** تأكيد ثبات موقف بريطانيا والولايات المتحدة من الحرب أمام الرأي العام، فعلى حد قوله: "إن خطر انتشار القوى المعادية للديموقراطية والسلام كان ممكناً لولا تدخل قوات التحالف في العراق، و لو فشل العمل العسكري ضد صدام، لكان من الصعب التعامل مع باقي الدول المارقة". **رابع هذه الأهداف:** تأكيد موقف بلاده المؤيد لسياسة الولايات المتحدة في حملتها ضد الإرهاب، لاسيما أنه، أي "بلير"، ردد خلال الزيارة نفس مفردات "بوش" من أن "العراق يمثل اختباراً للحملة العالمية على الإرهاب".

يبدو للوهلة الأولى أن تصريحات "بلير" تفتقر إلى المصداقية، وتتضمن العديد من المغالطات، ومن المؤشرات على ذلك:

أولاً: بالنسبة للتطرف الإسلامي الذي يعتبره "فيروساً يهدد الأمن العالمي"، فإنه يعد التفاقاً على الحقائق، فبريطانيا لعبت دوراً في نشر التطرف في العالم، إذ تستضيف العشرات من التنظيمات والعناصر الأصولية، وبعضها متورط في ارتكاب جرائم إرهابية في بلدانهم، ومتصل بصورة مباشرة بأسامة بن لادن والعديد من الجماعات المتطرفة لاسيما القادمة من المتطرفين من دول الشرق الأوسط والتي يؤمن أفرادها بالعنف واستخدام القوة لتحقيق أهدافهم، ما يعني أن لندن

أصبحت أحد الملاجئ المهمة للحركات المتطرفة في العالم، ويعزو البعض ذلك إلى رغبتها في توظيف هذه الجماعات سياسياً، و بما يضمن لها قدرة الفعل أو الضغط أو الاتصال بقوى قد تكون مؤثرة بطريقة ما في المستقبل في الدول التي تنتمي إليها تلك التنظيمات.

ويشير هذا بدوره قضية مهمة أخرى وهي الانتقائية التي يتم بها النظر إلى الأصولية الإسلامية في الغرب، وكيف تتغير هذه النظرة باختلاف الظروف وتبدل المصالح، فبن لادن اعتبره الإعلام الأمريكي إبان الثمانينيات وخلال الحرب على أفغانستان "مناضلاً من أجل الحرية" لأنه كان يلبي مصلحة أمريكية تتمثل في مواجهة الزحف الشيوعي، ولكن بعد انتهاء دوره أصبح المطلوب الأول على لوائح الإرهاب الأمريكية.

ثانياً: يخلط "بلير" بشكل واضح بين مقاومة المحتل وبين الإرهاب، فالمقاومة حق مشروع تقره الأمم المتحدة، بينما الإرهاب تجرمه جميع الأديان، ولهذا لا يمكن اعتبار مقاومة الاحتلال "إرهاباً" كما يذهب "بلير" و "بوش".

ثالثاً: بالنسبة لأسلحة الدمار الشامل التي يعتبرها بلير "مصدر الخطر الثاني"، والتي كانت أحد الأسباب الرئيسية لشن الحرب على العراق، لم يتم العثور عليها حتى الآن، بل لا توجد أي مؤشرات لاكتشافها في المستقبل، ولكن مع ذلك، يصر على موقفه إزاءها، ويرى أن المعلومات الاستخبارية حولها لم تكن خاطئة مع أن كل التحقيقات أثبتت، وخاصة بعد انتحار خبير الأسلحة "ديفيد كيلى"، أن ملف الأسلحة الذي قدمته الحكومة لتبرير الحرب احتوى على مغالطات كثيرة، وكان سبباً في استقالة العديد من أعضاء الحكومة كـ "كلير شورت" وزيرة التنمية الدولية و "روبين كوك" وزير الخارجية البريطانية الأسبق.

ومن المتوقع أن يواجه "بلير" مصاعب في الأيام المقبلة، حيث من المقرر أن تعلن لجنة التحقيق برئاسة اللورد "هاتون" نتائج النظر في ظروف انتحار "كيلى"، وكما ترى افتتاحية "الجارديان" الصادرة يوم 2004/1/5 فإنه "لا توجد أي فائدة من إصرار "بلير" على ادعاءاته السابقة بشأن أسلحة العراق كما صرح بذلك قبل احتفالات الكريسماس من أنه تم الكشف عن أدلة واضحة على وجود أسلحة محظورة، وهي التصريحات التي عارضها "بول بريمر" الحاكم الأمريكي في

العراق"، وتضيف الصحيفة: إن الحرب ذاتها لا تقلص أسلحة الدمار الشامل، ولا تجعل العالم آمناً، كما لا يمكن اعتبار مبدأ استخدام القوة لتغيير النظام مبدأ أخلاقياً وقانونياً، ولا يجب النظر إليه على أنه يمكن تكراره في المستقبل، لأن الخلاف حول الحرب هو الذي أثار كل هذه المشاكل، وعلى "بلير" أن يعترف بأخطائه حتى لا يفقد سلطته".

رابعاً: في الوقت الذي يؤكد فيه "بلير" نجاح الحرب على العراق في احتواء خطر انتشار القوى المعادية للديمقراطية والسلام وقوى التطرف، فإن كل المؤشرات تذهب في الاتجاه المعاكس، فالحرب كانت محصلتها سلبية على جهود مكافحة الإرهاب، بل أسهمت في عودة العديد من التنظيمات الراديكالية إلى الظهور على الساحة الدولية بقوة. وحسب تقرير لجنة الشؤون الخارجية التابعة لمجلس العموم البريطاني الذي حمل عنوان "مظاهر السياسة الخارجية في الحرب ضد الإرهاب" ونشرت نتائجه بداية شهر أغسطس الماضي فإن "الحرب على العراق قد أعاققت مكافحة الإرهاب وعرقلت عملية تتبع ناشطي "القاعدة الفارين".

ويرى "جيمس روبن" — أستاذ العلاقات الدولية في مدرسة لندن للاقتصاد — أن الحرب أدت إلى تنامي تيار التطرف في العالم الإسلامي، ونجحت "القاعدة" في توظيف هذه الحالة، وقامت بتجنيد المئات في صفوفها. وحسب استطلاع للرأي أجرته صحيفة " الفاييننشال تايمز " البريطانية نهاية شهر مايو الماضي فإن " أربعة من كل عشرة بريطانيين على الأقل يعتقدون أن بلادهم قد تتعرض بسبب غزو العراق لهجوم إرهابي كبير، فيما يرى 60% أن سياسة "بلير" الخارجية قد زادت من احتمالات تعرضهم للإرهاب".

خامساً: يرى "بلير" أن التعاون الدولي ضروري للتخلص من ظاهرة التطرف الأصولي للحرب ضد الإرهاب، لكن الرأي العام البريطاني لم يعد يؤيد هذه الحرب، لأنه أدرك أنها تجاوزت الأهداف التي أعلنها التحالف مسبقاً، إضافة إلى تجاهلها للأسباب الحقيقية لهذه الظاهرة.

والواقع أن العالم لا يمكن أن ينتصر على الإرهاب بالسياسات التي تتبعها حالياً كل من واشنطن ولندن، فالأولى تتصرف باعتبارها القطب الأوحده في العالم، وتتخذ مواقف تخالف مصلحة عامة العالم في كثير من المناسبات، أما لندن ففي الوقت الذي تزعم فيه أنها تتشبث بالمبدأ الأخلاقي في

سياساتها الخارجية فإن صفقات الأسلحة التي تبرمها مع العديد من الدول التي ينتشر بها نزاعات مسلحة تؤكد عكس ذلك، فشركات الأسلحة البريطانية تأتي الأولى في معظم قوائم الشركات العالمية المصدرة للسلاح في العالم إلى دول تنتهك حقوق الإنسان، وقد انتقدت منظمة العفو الدولية في تقرير لها صدر نهاية عام 2002 سياسة الحكومة البريطانية تجاه تجارة الأسلحة، مشيرة إلى أنها لم تقم بالسيطرة على أنشطة السماسرة البريطانيين الذين يقومون بشحن الأسلحة إلى دول تعاني من صراعات ونزاعات مسلحة في أفريقيا، وإضافة إلى ذلك تتبنى بريطانيا نفس المواقف الأمريكية إزاء العديد من القضايا الدولية، والتي تتعارض مع مصالح كثير من الدول.

في ضوء ما سبق يمكن القول إن السياسة البريطانية، والتي عبرت عنها تصريحات "توني بلير"، تسير في نفس الفلك الأمريكي، وتستخدم نفس الشعارات والمصطلحات، وتتجاهل الواقع والحقيقة في آن واحد معاً، وبدلاً من أن تعترف بأن التطرف نتاج حتمي لترك العديد من القضايا المعقدة في المنطقة دون حل ومن أهمها قضية الصراع العربي الإسرائيلي التي تتحمل هي تاريخياً مسؤوليتها من خلال وعد بلفور فإن "بلير" يعيد استخدام نفس الحجج التي ساقها مسبقاً لتبرير الحرب، وكأنه يسبح ضد التيار.

مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية

2003/1/6

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية



Gulf Centre for Strategic Studies

اجتماعات وزراء الداخلية بتونس.. والجهود العربية لمكافحة الإرهاب

LONDON

Head Office : Third Floor ,46 Grays Inn Road London WC1X8LR

Tel.: (0044) 2074301367, Fax: (0044) 2074049025

E.mail: (IBM) gcss@btconnect.com

Brussels

G.C.S.S, A venue de la Renaissance, 10. B-1000 Bruxelles, Belgium.

Fax : (+322) 2310646. Tel: (Direct)(+322) 2806152, Tel: (+322) 2311300.

E-mail:(IBM) a.dethier@worldonline.be

Bahrain

Villa No.2768,Road 2442,Block 324, Juffair, P.O.Box 11505

Tel.: 825600 Fax : 825700 E.mail:(IBM) gcssbh@batelco.com.bh

اجتماعات وزراء الداخلية بتونس.. والجهود العربية لمكافحة الإرهاب

جاءت اجتماعات الدورة الحادية والعشرين لمجلس وزراء الداخلية العرب في تونس في الفترة من 5-8 يناير الجاري 2004 برئاسة ليبيا في ظل ظروف عربية وإقليمية ودولية تؤشر كلها على تعاظم هاجس الأمن، **فداخلياً:** تأتي هذه الاجتماعات بعد تعرض أكثر من دولة عربية لاعتداءات إرهابية (المغرب مايو 2003، والسعودية في مايو ونوفمبر من العام نفسه)، وإحباط أجهزة الأمن العديد من العمليات الإرهابية في دول أخرى، كما تزايدت أيضاً المخاوف من احتمال تنامي الخطر الأصولي مجدداً في دول المنطقة بعد اكتشاف العديد من الخلايا النائمة المرتبطة بتنظيم القاعدة، فضلاً عن ظهور جرائم إرهابية جديدة أكثر تعقيداً، خصوصاً المرتكبة بواسطة الحواسيب والإنترنت، وهي تطورات تشكل بدوره هاجساً أمنياً يتطلب التنسيق والتعاون الكاملين لمواجهته.

وإقليمياً: تواصل إسرائيل سياساتها المتصلبة تجاه الفلسطينيين، وتمضي في بناء الجدار العازل، وتواصل تهديداتها لسوريا، رافضة التجاوب مع المبادرة التي تقدمت بها دمشق لاستئناف المفاوضات معها.

ودولياً: لا زالت أحداث الحادي عشر من سبتمبر تلقي بظلالها بشكل أو بآخر على بعض الدول العربية، وهو ما ظهر في استمرار الحملات الإعلامية الغربية "التحريضية" التي تحاول إثبات علاقة بين الثقافة العربية والإسلامية وبين انتشار التطرف والإرهاب، وما صاحب ذلك من ضغوط على هذه الدول لتبني إصلاحات سياسية وديمقراطية وتعليمية جديدة تطول ثوابتها الثقافية وخصوصياتها الحضارية والمجتمعية.

ولا تكتسب اجتماعات وزراء الداخلية العرب أهميتها من الاعتبار السابقة وحسب، بل أيضاً لكونها تعتبر الأولى بعد احتلال العراق وفقدانه سيادته وما ترتب على ذلك من تداعيات سلبية على الأمن القومي العربي، لا زالت تتفاعل وتؤثر سلباً على دول الجوار.

وتميزت هذه الدورة بالحضور غير المسبوق منذ سنوات عديدة، إذ حضرها عشرون وزيراً داخلياً، منهم العراقي "توري البدران"، و الفلسطيني "حكم بلعاوي". ولعل ذلك يرجع إلى الظروف المتشابهة التي باتت تشهدها الدول العربية، فالتحديات واحدة، الأمر الذي يتطلب معها ضرورة مواجهتها بتعزيز التعاون الكامل بين وزارات الداخلية.

في ظل هذه الظروف والتحديات، فرضت قضايا الإرهاب والأوضاع في العراق نفسها على اجتماعات وزراء الداخلية.

ملف الإرهاب : كان الأمر اللافت هو إجماع الوزراء على خطورة الإرهاب، وكيف أنه أصبح يشكل من جديد أحد أبرز التحديات التي تواجه الأمن القومي العربي، وهو ما ظهر في تحذير

وزير الداخلية المصري حبيب العادلي من اتساع دائرة وخطر الإرهاب، وتأكيد على: "أن مواجهة الإرهاب لن تتأتى إلا من خلال تفعيل متزايد ومستمر للتعاون الإقليمي والدولي من خلال سياسات دولية تتعامل مع المسببات التي تخلق مناخاً محفزاً للإرهاب"، ودعا إلى تنسيق المواقف العربية في المحافل الدولية تجاه تدابير مكافحة الإرهاب الدولي وتعميم المبادرة التي أطلقها الرئيس مبارك لمكافحة الإرهاب الدولي . فيما أكد الأمير نايف بن عبد العزيز وزير الداخلية السعودي على أن "الإرهابيين أشد خطراً على الأمن العربي، لأنهم يحترفون مباغطة الناس بما يعمل على نشر الرعب بين الأمنيين حيث استحلوا الدماء المعصومة ودمروا الممتلكات". ونتيجة لهذا الإدراك المشترك لما تمثله ظاهرة الإرهاب من أخطار وتحديات على الأمن العربي، فقد اتفق الوزراء على إدخال بعض التعديلات على الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب تضمنت تجريم أعمال التحريض على الجرائم الإرهابية أو تحبيذها أو طبع أو نشر أو حيازة محررات أو مطبوعات أو تسجيلات محرصة أيًا كان نوعها، سواء كانت معدة للتوزيع أو لإطلاع الغير عليها، إلا أن البيان الختامي، مع ذلك، لم يذكر تعريف الجريمة الإرهابية أو ضوابط تصنيف المحررات أو المنشورات التي قد تحرض على الإرهاب، وظل الغموض يكتنف هذه المادة.

كما تم إقرار الخطة المرحلية الثالثة لتنفيذ الاستراتيجية العربية لمكافحة الإرهاب، ولكن دون إعطاء أية توضيحات حول هذه الاستراتيجية.

ومن الخطوات العملية التي تم اتخاذها أيضاً إصدار قائمة سوداء لمنفذي ومدبري العمليات الإرهابية تم تعميمها على الدول الأعضاء وإنشاء قاعدة معلومات لظاهرة الإرهاب بكافة صوره وأشكاله. وإضافة إلى ما سبق، فقد أعاد الوزراء التأكيد على الموقف العربي من الإرهاب، والمتمثل في إدانة جميع صوره وأشكاله ومصادره، مع ضرورة التمييز بين الإرهاب وحق الشعوب في مقاومة الاحتلال والعدوان الأجنبي، و أهمية تعزيز وتطوير العمل الأمني العربي المشترك لمواجهة هذه الظاهرة والتصدي بحزم للفكر المتطرف.

الجديد في الاجتماعات الأخيرة هو بروز اتجاه يركز على البيئة الداخلية، وكيف أنها قد تسهم في تهديد الأمن القومي العربي، وعبر عن ذلك وزير الداخلية السعودي الأمير "نايف بن عبد العزيز"، في كلمته حيث قال: "إن الأمن في الدول العربية أصبح يشمل جوانب وأبعاداً جديدة لم تكن في الحسبان، وهي مسؤوليات جديدة أملت ظروف العصر ومتغيراته وأحداثه وتداعياته لتصبح المسؤولية الأمنية العربية مسؤولية بناء ذات وحماية وجود" مشيراً في الوقت ذاته إلى أن هذه المسؤولية أصبحت تتطلب صيانة الفكر ليس من خطر خارجي فحسب، ولكن من تهديد

داخلي قوامه أفكار شتى بعضها انفصل عن هويته وابتعد عن قيم مجتمعه ، والبعض الآخر متطرف لا يتورع أصحابه عن استحلال الدماء المعصومة وترويع الأمنيين وتدمير الممتلكات. ومجدداً، منح مجلس وزراء الداخلية العرب تأييده ودعمه للجهود الرامية إلى عقد مؤتمر دولي تحت إشراف الأمم المتحدة لبحث ظاهرة الإرهاب وتحديد مفهومه ووضع مدونة قواعد سلوك واتفاقية دولية لمكافحة ته وحشد الجهود الدولية للقضاء عليه ومعالجة أسبابه ، و دعا كل الجهات الرسمية والأهلية وجميع فعاليات المجتمع المدني إلى التكاتف من أجل الوقاية من الظاهرة ، وأعلن رفضه القاطع لمحاولة إصاق تهمة الإرهاب بالعرب والمسلمين ، منوهاً بسماحة الدين الإسلامي ونبذته لكل أشكال التطرف والعنف.

و لم تقتصر أعمال الدورة على مناقشة خطر الإرهاب وطرق التصدي له، بل تطرقت إلى قضايا أخرى (المخدرات ، وغسيل الأموال، الفساد)، وفي هذا الخصوص، فقد اعتمد الوزراء خطة مرحلية لتنفيذ الاستراتيجية العربية لمكافحة الاستخدام غير المشروع للمخدرات والمؤثرات العقلية، وتم التشديد على أهمية تعزيز سبل مكافحة غسل الأموال ، وتم اعتماد المدونة العربية الاسترشادية لقواعد سلوك الموظفين العموميين بهدف مواجهة الفساد ، وتمت الموافقة على القرارات المتعلقة بالوسائل المناسبة للحد من اشتراط تأشيرات الدخول بمختلف أصنافها بين الدول العربية الأعضاء.

الأوضاع في العراق: من القضايا الأخرى التي استحوذت على اهتمام وزراء الداخلية العرب الأوضاع في العراق، فكما هو معروف يفتقر المشهد العراقي إلى عدم الاستقرار على كافة الأصعدة، سواء على الصعيد الأمني (تصاعد عمليات المقاومة، وتنامي أعمال العنف الموجه ضد المدنيين) أو الاقتصادي (تدهور الأوضاع المعيشية وانتشار البطالة) وسياسياً (الصراع بين مختلف القوى السياسية)، وقد انعكس هذا الوضع سلباً على دول الجوار ، حيث تم استغلال حالة الانفلات الأمني على الحدود العراقية ،نتيجة غياب الرقابة، في تهريب المخدرات والأسلحة ، ما شكل مصدراً لعدم الاستقرار والأمن على الدول العربية المجاورة.

ولهذا شدد وزراء الداخلية على أهمية تقديم الدعم الفني بإعادة تأهيل دوائر وزارة الداخلية العراقية، باعتبار أن الأمن الجنائي العراقي مرتبط بالأمن الجماعي العربي وينعكس سلباً على دول الجوار، وأن أي خلل في الأمن العراقي ستمتد آثاره بشكل أو بآخر إلى الدول المجاورة، ودعا البيان الختامي وزارات الداخلية في الدول الأعضاء إلى دعم وزارة الداخلية العراقية بشكل ثنائي ووفق ما تسمح به ظروف كل دولة، بما في ذلك تدريب عناصر من الشرطة العراقية في مؤسساتها التدريبية.

وكان لافتاً بتوجب الوزراء بالوفد العراقي المشارك في الاجتماع، الأمر الذي فسره المراقبون بأنه تطبيع للعلاقات مع مجلس الحكم الانتقالي.

ومن جانبه، دعا رئيس الوفد العراقي "توري البدران" دول الجوار إلى بذل المزيد من الجهود لضبط حدودها مع العراق بشكل يتوازى مع الجهود الحثيثة التي تبذلها بلاده لإعادة تشكيل قوات الحدود العراقية لتتمكن من أداء واجباتها التي تتطلب وقتاً يمتد إلى عدة شهور، مقترحاً في هذا الصدد وضع آلية لتشكيل لجان مشتركة مع كافة الدول العربية المجاورة لضبط الحدود، مشيراً إلى أن الأعمال الإرهابية التي استهدفت الشرطة العراقية خلال الأشهر الثلاثة الماضية قد أدت إلى إصابة وجرح 300 ضابط وشرطي عراقي ومئات من المدنيين الأبرياء.

في ضوء ما سبق، يمكن الخروج بعدة ملاحظات مهمة:

أولاً: كان هناك تفهم عربي واضح لطبيعة التحديات الأمنية ومدى خطورتها، وانعكس ذلك في الإجراءات والتوصيات الصادرة عن البيان الختامي، وكان لافتاً تركيز الوزراء على عدم أهمية بيانات الشجب والإدانة في مكافحة الإرهاب، باعتبار أن الأمر أكبر وأخطر من أن تعالجه بيانات التحريم والتجريم، ويتطلب مواجهة شاملة.

ثانياً: رغم أن الدورة الحادية والعشرين لمجلس وزراء الداخلية العرب اتخذت قرارات مهمة، حيث دعا البيان الختامي إلى دعم وزارتي الداخلية العراقية والفلسطينية وتدريب أفرادهما في مؤسسات الدول العربية، وما يعكسه هذا من قناعة بأن الأمن القومي العربي كل لا يتجزأ، إلا أن البيان لم يحدد مع ذلك الآليات التي من شأنها مساعدة أجهزة الأمن في الدولتين.

ثالثاً: رغم أن الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب دخلت حيز التنفيذ منذ مايو 1999، إلا أن تطبيقها يواجه صعوبات عديدة، وربما يفسر هذا تركيز الدورة الحادية والعشرين على إدخال تعديلات على الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب، والتقدم بمقترحات لتفعيلها، فقد طرح وزير الداخلية المصري "حبيب العادلي" مجموعة جديدة من الآليات لإقرارها لتفعيل الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب، منها: تخصيص مساحة زمنية في إطار مؤتمر مسئول مكافحة الإرهاب لمناقشة آليات تبادل المعلومات بين الدول الأعضاء وقوائم العناصر الإرهابية الهاربة، وتنظيم اجتماعات للجان مشتركة تضم رؤساء وخبراء مكافحة الإرهاب في الدول العربية مع نظرائهم بالمجالس الأخرى وفي مقدمتها مجلس الجامعة العربية ومجلس وزراء العدل والإعلام العرب، وصياغة خطة عربية موحدة لمواجهة اتجاه التنظيمات الإرهابية إلى استخدام التقنيات الحديثة في إجراء الاتصالات التنظيمية وتنفيذ العمليات الإرهابية، وتحديد آلية للتنسيق بين مجلس وزراء الداخلية العرب واتحاد المصارف العربية للخروج برؤية موحدة تستهدف قطع خطوط وقنوات

تمويل التنظيمات الإرهابية العربية وتجفيف مصادرها. لكن مع ذلك، لا تزال هناك العديد من المعوقات التي تعترض تطبيق الاتفاقية، أبرزها:

- استمرار الخلاف حول بعض بنودها، حيث يرى البعض أنها قد توسعت بصورة مبالغ فيها في تجريم الإرهاب، وتوسعت في تهديد حق المواطنين العرب في الحرية والأمان الشخصي حيث بالغت في حق الحكومات العربية في حق الحبس الاحتياطي لمواطني الدول العربية الموقعة على هذه الاتفاقية ، وتعترض بعض الدول على هذا البند لأنه لا يتفق مع دستورها الوطني ، و برغم أن المادة (25) قد حددت أقصى مدة لحبس شخص ما احتياطياً بمدة الثلاثين يوماً ، وأنه فور ذلك يجب أن يفرج عنه وجوباً في حالة عدم تقديم طلب التسليم خلال ثلاثين يوماً ، أو إذا قدم طلب التسليم غير مصحوب بالمستندات اللازمة . فإن المادة (27) مدت فترة الحبس الاحتياطي إلى 60 يوماً من دون تقديم مبرر مقبول ، كما لا يحول الإفراج دون إعادة القبض على الشخص وتسليمه إذا ورد طلب التسليم بعد ذلك " ، ويرى البعض أن صياغة هذه الفقرة تسمح بتكرار مدد الحبس الاحتياطي للمواطنين العرب بعد وصول طلب التسليم (إلى ستي يوم جديدة) بل وتسمح صياغة هذه الفقرة بالقبض على شخص تم الإفراج عنه لعدم وصول المستندات المطلوبة ، بحجة وصول هذه المستندات ، بالرغم من احتمالات خلو الطلب الجديد من هذه المستندات (المزعومة) وهو ما يفتح الباب لاستخدام هذه المادة من قبل الحكومات الموقعة على الاتفاقية ، للتكامل بخصومها السياسيين وهو ما يعنى أن يستخدم الحبس الاحتياطي لمدد طويلة باعتباره اعتقالاً واقعياً.

- قلة الموارد المالية المخصصة لمكافحة الإرهاب، فقد أوضح الأمين العام لمجلس وزراء الداخلية العرب الدكتور محمد كومان على هامش الاجتماعات أن وزارات الداخلية تحتاج إلى دعم وجهد كبيرين وأموال طائلة لتقوم بدورها على أكمل وجه، معتبراً أن: "عدم توافر الأموال قد يكون العائق الكبير حالياً، فلولايات المتحدة، مثلاً، أنفقت مئات الهلايين من الدولارات بعد 11 سبتمبر، وما تقدمه وزارات الداخلية العربية بإمكانياتها الحالية متميز بكل المعايير غير أنه لا يكفي ، ولو توفرت الإمكانيات المالية لوصلنا إلى تحقيق هدفنا في مجال مكافحة الإرهاب".

وأخيراً، فإن ما ينبغي التأكيد عليه أن مواجهة الإرهاب على المستوى العربي تحتاج إلى نظرة شاملة يكون البعد الأمني أحد جوانبها وليس جانبها الوحيد ، خاصة وأن الاتفاقية لا تتضمن أحكاماً عقابية لمن يخرج عن إطاراتها وقواعدها ، وهذا يقتضي :

* دوراً أكثر فاعلية لوزارات الإعلام والثقافة في العالم العربي ، لأن الإرهاب مشكلة ثقافية في أحد جوانبها المؤثرة والرئيسية ، وهو ما عبر عنه وزير الداخلية السعودي في كلمته يوم هنا فإنه وكما أن هناك اتفاقية لمكافحة الإرهاب ، يجب أن تكون هناك إستراتيجيات إعلامية وثقافية وتعليمية محددة للتصدي لهذه الظاهرة على المستوى العربي ، كما أن دور رجال الدين يبدو أكثر أهمية في

هذا الشأن ، حيث يتستر الإرهاب بالدين في الوطن العربي ويسيء إلى الإسلام والمسلمين من خلال إظهارهم كمتطرفين وإرهابيين.

* الجانب الاقتصادي في التعاون العربي للقضاء على الإرهاب لا يقل أهمية عن الجانب الأمني ، بل ويزيد عليه من حيث الأهمية ، فإذا كانت الأحداث الإرهابية تقع نتيجة للثغرات الأمنية فإنها لا تنشأ بسببها وحدها ، كما أن الاقتصار على الإجراءات الأمنية ، وحدها قد يقود إلى تقوية الإرهاب بدلاً من محاصرته والقضاء عليه ، حيث يمكن للإرهابيين أن يستثيروا عطف الشعوب العربية من خلال تصويرهم لأنفسهم على أنهم الضحايا لا الجناة ، وعلى هذا فإن فعاليات المجلس الاقتصادي والاجتماعي في الجامعة العربية ، واجتماعات وزراء الصناعة والتجارة العرب ، توازي في أهميتها اجتماعات وزراء الداخلية أو العدل في مكافحة الإرهاب الذي ينمو في ظل الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية السيئة ، وحسب تقرير التنمية البشرية الأخير لعام 2003 فإن ثلث العرب يعيشون تحت خطر الفقر ، وأكثر من عشرة ملايين يعانون من نقص التغذية ، وحوالي 70 مليون عربي أُمي ، وتصل نسبة البطالة في بعض الدول العربية إلى 20% ، وهذه كلها ظروف تساعد على إيجاد البيئة التي ينمو فيها الإرهاب ، لأنها توفر أرضية من الإحباط واليأس صالحة لظهور التطرف وبالتالي الإرهاب 0

* لابد من تعديل العديد من التشريعات الداخلية العربية ليتواءم مع أحكام الاتفاقية والتزاماتها ، وزيادة التنسيق الثنائي ، حيث تمثل الاتفاقية إطاراً عاماً للعمل العربي ضد الإرهاب ، سواء أ اتخذ صيغاً فردية أو ثنائية أو جماعية.

وأخيراً فإن من أهم العوامل التي ستدفع إلى التطبيق الفاعل للاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب ، عدم إغفال البعد الشعبي ؛ لأن أمن الشعوب العربية هو المستهدف وعليها أن توضع في الصورة وتحمل مسؤوليتها 0

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

2004/1/12

الدعوة الفرنسية لعقد مؤتمر دولي لحل النزاع الفلسطيني -

الإسرائيلي.. أهدافها ودلالاتها

من بين المواقف الأوروبية، يبرز الموقف الفرنسي باعتباره أكثر المواقف اعتدالاً وقرباً من المواقف العربية إزاء عملية السلام، حيث تسعى الدبلوماسية الفرنسية بين الحين والآخر إلى التقدم بمبادرات وأفكار لحل النزاع الفلسطيني - الإسرائيلي، كان آخرها دعوة الرئيس "جاك شيراك" في الثامن من يناير الجاري إلى عقد مؤتمر دولي يتم من خلاله حض طرفي النزاع على اتخاذ قرارات على غرار ما فعله واضعو "وثيقة جنيف"، ونبذ الإرهاب والعنف وإنكار الآخر وتدميره وإهانته، ودعوة الأسرة الدولية إلى القيام بواجباتها من خلال اللجنة الرباعية بما يسهم في إعادة الطرفين إلى مائدة المفاوضات للتباحث في تطبيق خريطة الطريق، ووضع آلية مراقبة تمهد لوجود دولي حقيقي لا يمكن من دونه تحقيق أي تقدم".

وتأتي دعوة الرئيس شيراك في سياق الرؤية الفرنسية لعملية السلام، والتي تقوم بدورها على عدة أسس مهمة: **أولها: ضرورة عقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الأوسط** يشمل جميع الأطراف المتنازعة بما فيها سورية ولبنان، لأن المنطقة كلها بحاجة إلى سلام شامل وعادل. **ثانيها: أن ترابط المصالح بين أوروبا وبين العالم العربي يفرض ضرورة التدخل لحل النزاع** باعتبار أن مصير الطرفين متصل، وقد عبر الرئيس الفرنسي عن ذلك في كلمة ألقاها نهاية شهر أغسطس الماضي أمام سفراء فرنسا المعتمدين عبر العالم بمناسبة اجتماعهم الحادي عشر بالقول: "لا شيء أسوأ من أن نترك هذه المجموعة (الجغرافية) الواسعة المليئة بالمواهب والطاقات تحدد هويتها بمعزل عن مصالحنا، ويجب أن نقف إلى جانب هذا العالم لنساعده على التغلب على التحديات التي تواجهه ومنها تحديات السلام والتنمية والديمقراطية والحداثة والانفتاح على العالم". **ثالثها: العمل جماعياً** لدفع عملية السلام إلى الأمام، ويتجسد ذلك، كما يرى وزير الخارجية الفرنسي "دومينيك دوفيلبان" في عمل المجموعة الرباعية الدولية؛ باعتبارها تجسد الآراء والخبرات المختلفة. **رابعها: التحرك سريعاً** من أجل تطبيق الجدول الزمني المنصوص عليه في خريطة الطريق، لأن التأخر في ذلك يتيح الفرصة لأ نصار العنف من الجانبين لإشغال الموقف

أكثر فأكثر. **خامسها:** ضرورة الالتزام بقرارات الأمم المتحدة المتعلقة بعملية السلام، وفي مقدمتها القرارات 242 ، 338 ، 425 من أجل تحقيق الانسحاب الإسرائيلي من الأراضي العربية الفلسطينية واللبنانية والسورية التي احتلت عن طريق العدوان في عام 1967.

وأخيراً، إخلاء منطقة الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل، باعتبار ذلك أحد أخطر التهديدات التي تجابه العالم في الوقت الحاضر، وقد دعا الرئيس شيراك في أكثر من مناسبة إلى عقد قمة للدول الاعضاء في مجلس الأمن الدولي تخصص لوضع "خطة عمل" لمحاربة انتشار أسلحة الدمار الشامل في إطار الأمم المتحدة ، مؤكداً على منطقة الشرق الأوسط ، معتبراً أن وجود هذه الأسلحة يعد من العقبات أمام التوصل إلى تسوية شاملة لعملية السلام.

ورغم أن هذا الموقف الفرنسي من عملية السلام يبدو متوازناً إلى حد ما، إلا أن إسرائيل دائماً ما تتحفظ عليه، بل قد يصل الأمر إلى إثارة الخلاف بين الجانبين حول بعض النقاط، منها:

* بقدر ما يصيرّ الموقف الفرنسي الرسمي على "حق إسرائيل في البقاء ضمن حدود آمنة" وبالتنديد بالعمليات الفدائية، فإنه يؤكد على حق الشعب الفلسطيني في دولة مستقلة ، وهو ما تعارضه إسرائيل.

* الموقف من جماعات المقاومة الفلسطينية، وخاصة حماس، حيث ترفض باريس اعتبارها من الجماعات "الإرهابية"، بل وترى أنها يمكن أن تكون شريكاً في عملية السلام.

* الموقف من الرئيس عرفات، حيث تصر باريس على اعتباره الرئيس الشرعي والمنتخب، وأنه لا يمكن التوصل إلى أي اتفاق من دونه، ولهذا تشدد دائماً على عدم المساس بالسلطة الفلسطينية، وعدم استهداف رمزها عرفات.

ويرى مراقبون أن هذه المبادرة الفرنسية يمكن فهمها من زاويتين: **الأولى:** رغبة باريس في إيجاد دور لها على الساحة الدولية يتفق وقدراتها ووضعها، وهو ما عبر عنه شيراك في أكثر من مناسبة بالقول: "إن أهداف بلاده، على المستوى العالمي، تتلخص في السعي إلى بناء نظام عالمي يبعد عن الهيمنة الأحادية ويقوم على مجموعات وأقطاب متوازنة العلاقة، وتغلب عليه

الديمقراطية العالمية التي يمثلها نظام الأمم المتحدة"، ولهذا تسعى فرنسا في عهد شيراك إلى قيادة الدور الأوروبي في "الشرق الأوسط" على خلفية اختراق الأحادية القطبية الأمريكية المهيمنة على صناعة القرار الدولي. **الثانية:** إثبات الحضور الفرنسي في الشرق الأوسط عن طريق ورقة السلطة الفلسطينية، للضغط على الطرفين الإسرائيلي والأمريكي، ولحماية المصالح الإستراتيجية لباريس في المنطقة، حيث تريد ربط حضورها التاريخي في بعض دول المنطقة (لبنان وسوريا)، بحضور فاعل في الوقت الحاضر وفي المستقبل عبر عملية السلام، يمتد من البعد الاستراتيجي الذي يكرّس القوة السياسية المعنوية لبلد عضو دائم في مجلس الأمن، إلى البعد الاقتصادي الذي يضمن الاستثمارات الفرنسية خاصة في لبنان وفي بلدان الخليج، وبيع الأسلحة والتكنولوجيا الفرنسية ومنافسة المنتجات الأوروبية والآسيوية، والمساهمة في إعادة تعمير العراق بعد الحرب مروراً بالبعد الثقافي باعتباره مدخلاً أساسياً في إثبات مثل هذا الحضور عن طريق الوصول إلى العقول وإلى عالم الأفكار والتصورات وكسب ود الناس، واستثمار الفكرة الرائجة التي تصوّر فرنسا على أنها بلد حقوق الإنسان على عكس التصور العام السائد في المنطقة والذي يركز على المظهر الخارجي للقوة العسكرية .

من هذا المنطلق، تحاول فرنسا أن تقود الاتحاد الأوروبي للقيام بدور مهم في عملية السلام، مستغلة في ذلك عدة أوراق يمكن من خلالها ممارسة الضغط على إسرائيل، ودفعها إلى التخلي عن مواقفها المتشددة ، أهمها: التهديد بورقة العلاقات الاقتصادية والتجارية ، فمن المعروف أن نسبة كبيرة من تجارة إسرائيل الخارجية تذهب إلى الاتحاد الأوروبي، إضافة إلى ورقة ملف أسلحة الدمار الشامل، التي تهدد المنطقة، وتطال بتهديدها أيضاً الأراضي الأوروبية المجاورة، والتي تمتلك إسرائيل كميات كبيرة منها وترفض توقيع الاتفاقيات الدولية على الحد منها ، وتتزعم فرنسا في هذا الصدد الموقف الأوروبي الذي ينادي بإخلاء المنطقة من هذه الأسلحة.

وبغض النظر عن الدوافع التي تقف وراء الموقف الفرنسي من عملية سلام الشرق الأوسط، فإن دعوة شيراك تكتسب أهميتها بالنظر للاعتبارات التالية:

* تزايد التوتر في المنطقة، نتيجة استمرار السياسات الإسرائيلية وتطبيق سياسة العقاب الجماعي ضد الشعب الفلسطيني، وتراجع تل أبيب عن التزاماتها الخاصة بخريطة الطريق، ومضيها في بناء الجدار "العازل" وسط صمت دولي "مخز" أمام هذه الجرائم والفظائع الإسرائيلية، ولهذا فإن دعوة شيراك قد تعيد القضية الفلسطينية مجدداً على أجندة الرأي العام الدولي الذي أصبح يركز على العراق، ويتجاهل ما يحدث داخل الأراضي الفلسطينية.

* بروز رأي عام أوروبي ودولي معارض للسياسات الإسرائيلية عبر عنه الاستطلاع الذي أجرته المفوضية الأوروبية ببروكسل ونشرت نتائجه بداية شهر نوفمبر الماضي وشمل 16 ألف شخص داخل دول الاتحاد الأوروبي لاختيار دولة من بين قائمة تضم 15 دولة، تشكل تهديداً على السلام العالمي، والذي أظهر أن ما يقرب من 60% من الأوروبيين يشعرون بأن إسرائيل تهدد السلام العالمي أكثر من كوريا الشمالية وإيران وأفغانستان. فضلاً عن معارضة الشعب الفرنسي، الذي يضم جالية عربية وإسلامية كبيرة لا يستهان بها للسياسات الإسرائيلية، والتي يعتبرها السبب الرئيسي في تعثر عملية السلام، وتكمن أهمية ذلك في أنه قد يمثل عامل ضغط قوي على الموقف الفرنسي مستقبلاً.

* انشغال الإدارة الأمريكية بالتطورات الجارية على الساحة العراقية، وسط تصاعد المقاومة ضد قواتها هناك، وتزايد خسائرها المادية والبشرية، ما يعني تراجع اهتمام واشنطن بعملية السلام في هذه المرحلة، وإذا كانت واشنطن تصر على ألا يزعجها أحد في إدارة عملية السلام في الشرق الأوسط، فإن الدعوة الفرنسية قد تدفعها إلى التحرك مجدداً، لإعادة تنفيذ خريطة الطريق .

في ضوء ما سبق، فإن دعوة الرئيس شيراك يمكن أن تشكل بادرة لدور مستقبلي أكثر فاعلية، لا سيما أن العديد من المواقف الأوروبية الأخيرة تعارض السياسات الإسرائيلية، وتقترب أكثر من المواقف العربية، ومن هذه المواقف : رفض الاتحاد الأوروبي أكثر من مرة طلباً إسرائيلياً بوقف تقديم المساعدات المالية للسلطة الوطنية الفلسطينية بزعم أن هذه الأموال تستخدم في تنفيذ الهجمات ضد المدنيين الإسرائيليين، الموقف الأوروبي المعارض لبناء الجدار العازل حيث حذر

وزير الخارجية الألماني يوشكا فيشر في بداية شهر ديسمبر الماضي من أن "الجدار الفاصل يمكن أن يشكل رصاصة الرحمة" لمشروع إقامة الدولة الفلسطينية، مشيرًا إلى أن سير الجدار في عمق الأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية "يوقظ القلق من أن يثير الأمر مطالب جغرافية جوهرية".

وهذا يفرض بدوره على الجانب العربي استثمار هذه التطورات وتوظيفها لصالح المفاوض الفلسطيني، وهذا يتطلب إظهار الدعم العربي لدعوة الرئيس شيراك وتشجيع المواقف الأوروبية الأخيرة، لأن ذلك قد يجبر إسرائيل على التخلي عن مواقفها المتصلبة 000 ويزيد من عزلتها الدولية ويخلق رأي عام دولي معارض لسياساتها.

مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية

2003/1/11

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية



Gulf Centre for Strategic Studies

تحليل إخباري

الولايات المتحدة من الحكمة في استخدام □ القوة إلى الدخول في سراب القوة

تحليل إخباري

الولايات المتحدة من الحكمة في استخدام القوة إلى الدخول في سراب القوة

لاشك في أن المحصلة النهائية لعام 2003 تصب لصالح جورج بوش الابن وفريقه من المحافظين المتشددین وكذلك لصالح حليفه الوفي توني بلير، فالعراق قد احتل وصدام حسين تم اعتقاله في مشهد درامي مثير تم إخراجہ بعناية فائقة استناداً إلى سيناريو محكم تم إعداده من قبل ، وها هي الأهداف الأمريكية تتحقق مجاناً أو بتكلفة محدودة، فإيران توافق على التوقيع على البروتوكول الإضافي لاتفاقية حظر انتشار الأسلحة النووية، والذي يتيح لوكالة الطاقة الذرية التفتيش المفاجئ على كافة منشآتها النووية، بل وتقبل بالبيان الأخير الصادر عن مجلس محافظي الوكالة والذي أدان تصرفات إيران السابقة، وتعتبر إيران والأوساط الدبلوماسية الغربية أن هذا البيان يعد نجاحاً للاستراتيجية الإيرانية في إدارة الأزمة مع الولايات المتحدة، لأن البيان لم يؤد إلى إحالة الملف النووي الإيراني لمجلس الأمن، وذلك بالرغم من أن إمكانية إحالة الملف واردة في حالة عدم وفاء إيران بالتزاماتها ، ومن ثم فسوط إحالة الملف النووي الإيراني إلى مجلس الأمن لازال مسطراً على إيران.

وهاهو العقيد القذافي يدعو الشعب الليبي إلى مساندة قراره بالتخلص من أسلحة الدمار الشامل برغبته ، ويدعو إيران وكوريا الشمالية إلى أن تحذو حذو بلاده في هذا المجال.

ثم تأتي كوريا الشمالية لتعلن مؤخراً عن استعدادها لإيقاف العمل ببرنامجهما النووي مقابل الحصول على ضمانات أمنية ومساعدات أمريكية، وهو عرض يقترب من العرض الأمريكي في هذا الشأن.

ومن ثم فيمكن القول بأن أحد الأهداف الاستراتيجية الأمريكية الخاصة بتخلص الدول المارقة من أسلحة الدمار الشامل قد تحققت بدرجة ملائمة ومن دون تكلفة، بل وربما حصلت الولايات المتحدة على مكافأة لقبول بعض ما عرضه قادة هذه الدول.

وفيما يتعلق بالهدف الأمريكي بمكافحة الإرهاب وتحقيق الإصلاح الديمقراطي في الدول العربية والإسلامية ، هناك استجابات واضحة من جانب هذه الدول للمطالب الأمريكية. والأجندة الأمريكية بشأن إعادة هيكلة العالم والشرق الأوسط على وجه التحديد تسير في المسار المخطط لها بشكل ملحوظ ولاشك في أن هذا كله يصب في مصلحة جورج بوش وتوني بلير، والاتجاه المحافظ المتشدد في الإدارة الأمريكية. ولا يبقى خارج هذا الإطار إلا عمليات المقاومة العراقية والأفغانية، التي تحدث بشكل متقطع هنا وهناك، وأصوات بعض الحكماء الأمريكيين والأوروبيين الذين يخشون من أن تؤدي هذه النتائج إلى الإسراف في استخدام القوة والحرب دون حكمة.

وإن كانت السياسة عادة ما تتعامل مع ما هو قائم من أجل الوصول إلى ما يجب أن يكون، فإن الإشكالية القائمة الآن هي عدم وضوح البوصلة الهادية أو المرشدة إلى ما يجب أن يكون، حيث تسود السياسة الدولية حالة غير مسبوقة من السيولة وعدم اليقين، الأمر الذين يجعل دائرة التركيز على ما هو قائم بحد ذاته أمراً معقداً بل بالغ التعقيد.

والتعامل مع ما هو قائم يتطلب قدراً من القدرة على التكيف مع الظروف القائمة تجنباً للمخاطر الناتجة عن الفشل في التكيف والخروج عن الإطار العام للسياسة الدولية، وهو أمر ليس بالأمر السهل كما قد يتصور بعض ساسة العالم الثالث، لأن المسألة لا تقتصر على اتخاذ قرار مفاجئ يتلاقى مع رغبات قادة البيت الأبيض ، بل المسألة أكبر من هذا، لأن المطلوب هو إعادة هيكلة شاملة اقتصادياً وسياسياً وفكرياً مع متطلبات تحقيق هذه الرغبات، النموذج الليبي خير دليل على هذا ، فقد طالبت ليبيا بمكافأة على قرارها الأخير، وجاءت المكافأة من واشنطن وهي تمديد وضع ليبيا في قائمة الدول الراعية للإرهاب وعدم رفع العقوبات الاقتصادية المفروضة عليها حتى الآن من جانب الولايات المتحدة، ولا أحد يدري على وجه التحديد ماذا تريد الولايات المتحدة من ليبيا حتى يتم رفعها من قائمة الدول الراعية للإرهاب ، وحتى يتم رفع العقوبات عنها.

إنه ابتزاز القوة في مواجهة دول لازالت تتخذ قراراتها بشكل عفوي ومن دون دراسة محددة وفي ظل خلل شديد في توازن القوى ، الأمر الذي يجعل الحسابات القديمة لا مكان لها في سياق واقع جديد له أرقامه وأوزانه النسبية المختلفة ، وتوازناته الجديدة.

وإن كان الأمر كذلك فإن ما يجب الالتفات إليه هو أن حقائق السياسة ديناميكية متغيرة وليست ثابتة ، وأن الوضع القائم الآن هو وضع مؤقت لا يمكن البناء عليه ، لأنه يمثل في حقيقة الأمر سقف تأثير القوة الأمريكية الذي أعتقد أنه لا يمكن أن يتجاوزه ، هذا السقف يمثل إطاراً ضاغطاً على كافة القوى السياسية في العالم ، الأمر الذي لابد وأن يتولد عنه مقاومة بشكل أو بآخر لهذا الوضع ، وهو ما يحذر منه حكماء أمريكا من خلال خشيتهم من استخدام القوة بغير حكمة ، لأن استخدام القوة هو وسيلة بحد ذاته ، فإن تحول إلى هدف فإن مستخدمه يكون قد دخل في دائرة سراپ القوة ، لأنه وليد فكرة أن هناك حدوداً لتأثير القوة لا يمكن تجاوزها.

فهل تدخل الولايات المتحدة إلى سراپ القوة أم تجد من ينقذها من الوقوع في هذا الشرك الذي تصنعه بيديها؟ سؤال سوف تجيب عنه أحداث العام الجديد والأعوام التالية.

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

2004/1/11

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية



Gulf Centre for Strategic Studies

تحليل أخباري

العلاقات البحرينية – الفرنسية

LONDON

Head Office : Third Floor ,46 Grays Inn Road London WC1X8LR

Tel.: (0044) 2074301367, Fax: (0044) 2074049025

E.mail: (IBM) gcss@btconnect.com

Brussels

G.C.S.S, A venue de la Renaissance, 10. B-1000 Bruxelles, Belgium.

Fax : (+322) 2310646. Tel: (Direct)(+322) 2806152, Tel: (+322) 2311300.

E-mail:(IBM) a.dethier@worldonline.be

Bahrain

Villa No.2768,Road 2442,Block 324, Juffair, P.O.Box 11505

Tel.: 825600 Fax : 825700 E.mail:(IBM) gcssbh@batelco.com.bh

Cairo

: Flat 9, Second floor, 6 Aisha Al-Taymoreya st. Garden City, Cairo Egypt

Tel. 7945949. Fax : 7923579. E-mail : (IBM)ggi@link.net.

UAE

Associate Branch: AL Taa'won Establishment, Ras AL Khaimah, P.O.Box: 565 RAK-UA

Tel.:(009717)2270220 - 2270550 Fax: (009717) 2270440,E.mail:(IBM) taawon@emirates.net.ae

Website:www.gcss.org.bh

تحليل أخباري

العلاقات البحرينية - الفرنسية

انطلاقاً من توطيد البحرين لعلاقاتها مع دول العالم أصبحت - وهي الدولة الصغرى على مشارف الخليج - مركزاً مالياً دولية مختلفة. وتجاري يستقطب الشركات والبنوك والفعاليات

و في هذا السياق جاءت العلاقات البحرينية - الفرنسية، حيث جسدت الدولتان المفهوم الشامل لما ينبغي أن تكون عليه العلاقات بين الأصدقاء.

وكما هو معروف تتميز مواقف فرنسا بالاجابية تجاه القضايا العربية المصرية وفي مقدمتها القضية الفلسطينية، إضافة إلى إيلائها أهمية خاصة لمسألة دعم الأمن والاستقرار في الخليج ولهذا حظيت فرنسا باحترام الدول العربية وامتلكت معها علاقات عربية واسعة. والعلاقات البحرينية - الفرنسية متنوعة فلم تقف عند المجال السياسي أو الاقتصادي وإنما امتدت إلى المجالات الأخرى الثقافة والإعلام والسياحة والصحة والزراعة والأمن ... الخ.

و يرى مراقبون أن العلاقات البحرينية - الفرنسية قد استكملت حلقاتها الأساسية واقتربت تمامًا من مرحلة النضج النهائية ويتضح ذلك من خلال استعراضنا لهذه العلاقات:

العلاقات السياسية:

العلاقات السياسية بين البلدين قديمة، فقد تم تبادل السفراء بينهما عام 1974 أي بعد ثلاث سنوات فقط من استقلال البحرين عام 1971 ، وفي عام 1976 قام أمير البحرين الراحل الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة بزيارة لباريس دعا فيها إلى توثيق وتنمية العلاقات السياسية بين البلدين وتشجيع التعاون الاقتصادي، كما قام رئيس الوزراء في نوفمبر 1977 بزيارة أخرى.

وفي إطار زيارة المسؤولين الفرنسيين للبحرين، قام الرئيس الفرنسي الأسبق "جسكار ديستان" بزيارة للبحرين في الفترة من 4-3 مارس عام 1980. وتوالت الزيارات المتبادلة وكانت آخر زيارة قام بها الأمير الراحل عيسى بن سلمان آل خليفة في مايو 1998.

وكانت فرنسا أول زيارة للملك حمد بن عيسى آل خليفة يقدم بها إلى دولة أوروبية بعد توليه مقاليد السلطة، في الفترة من 15-16 يوليو 1999 والتي وصفت بأنها تشكل مرحلة جديدة في العلاقات بين المنامة وباريس.

واستمرت الزيارات المتبادلة بينهما، فلم يمضي عام 2000 إلا وقد زار الملك فرنسا مرتين لندارس الأوضاع البيئية والإقليمية والدولية.

وسانددت فرنسا المبادرات السياسية الإصلاحية للملك ، وهو ما أكدته تصريحات المسؤولين الفرنسيين و على رأسهم الرئيس جاك شيراك الذي أثنى على ملك البحرين، واصفاً إياه بأنه أحد أبناء الجيل الجديد من القادة العرب الذين تعقد عليهم شعوبهم أملاً كبيراً وأن له تأثيراً كبيراً في المنطقة.

و من جانبها، أكدت السفارة الفرنسية لدى المملكة "أينتا ليدو" تطابق وجهات النظر بين البلدين ، موضحة أن فرنسا تساند مبادرة الملك حمد بن عيسى آل خليفة السياسية، وأن بلادها تابعت بكل ارتياح الانتخابات النيابية والبلدية، مؤكدة أن الانتخابات النيابية تعد خطوة مهمة نحو إرساء نظام ديمقراطي. كما أعربت السفارة عن تقديرها لاهتمام الملك بدور المرأة في تنمية المجتمع.

العلاقات الاقتصادية والتجارية:

لم تقتصر العلاقات بين البلدين على الأمور السياسية بل امتدت إلى المجال الاقتصادي وتعد العلاقات الاقتصادية بمثابة ترجمة حقيقية للعلاقات السياسية بين البلدين وبين القيادتين.

و من الأسباب الأخرى التي تدفع البحرين إلى تدعيم علاقاتها الاقتصادية بفرنسا، انتماء الأخيرة إلى الاتحاد الأوروبي الذي يعد من الشركاء التجاريين الرئيسيين لدول الخليج. و بجانب ذلك هناك الاستثمارات الفرنسية في البحرين و التي تلعب دورا مهما في التنمية الاقتصادية في البلاد.

ويرتبط البلدان بالعديد من الاتفاقيات الاقتصادية، من أبرزها:

- اتفاقية للتعاون الاقتصادي والصناعي تم توقيعها في 1979/4/21، و بموجبها أنشئت اللجنة المشتركة للتعاون الاقتصادي الصناعي.
- اتفاقية للتعاون التقني والصناعي وقعت عام 1977.
- اتفاقية لتجنب الازدواج الضريبي على الدخل ورأس المال، وقعت في 1993/5/10.
- مشروع اتفاقية تشجيع وحماية الاستثمار بين البلدين ما زالت قيد الدراسة.
- اتفاقية بين شركة نفط البحرين الوطنية والشركة العامة الفرنسية للجيوفيزياء ، والتي بمقتضاها يتم تطوير حقل البحرين للنفط باستخدام أحدث التقنيات وذلك بهدف تطوير قدرة البحرين الإنتاجية من النفط والغاز بهذا الحقل والمشروع ضمن عدد من المشاريع الحيوية التي بدأت الشركة في تنفيذها.
- اتفاقية للتبادل التكنولوجي في مجال الكهرباء بين شركة فرنسية وبحرينية للتصميم والتصنيع الإلكتروني في البحرين، وقعت في 2003/7/5.
- توقيع اتفاقية للتعاون المشترك بين غرفتي تجارة وصناعة البحرين وباريس ، تهدف إلى تنمية الروابط والمصالح بين قطاع الأعمال في البلدين على هامش معرض "صنع في البحرين" ، نصت على التزام الغرفتين بالتعاون والمساهمة في بذل الجهود بهدف تطوير العلاقات التجارية والتعاون الاقتصادي والفني بين البلدين والالتزام بمساعدة الهيئات والمؤسسات والمنشآت الاقتصادية لدى كل منهما لإقامة علاقات مع نظرائهم. كما تنص الاتفاقية على دعم وتشجيع المؤسسات في البلدين على إقامة المشاريع المشتركة وغيرها من أوجه التعاون الاقتصادي والفني.

وفي مجال الاستثمار بلغ حجم الاستثمارات الفرنسية في البحرين 400 مليون دولار تغطي البنوك وبعض الشركات الأخرى وهو قابل للزيادة مع عملية التطور البحريني.

وقد بلغ عدد الوكالات التجارية الفرنسية المسجلة في البحرين 496 وكالة، تغطي عدة مجالات ، أهمها: المواد الغذائية والأدوات الكهربائية والسيارات، كما بلغ عدد فروع الشركات الفرنسية المسجلة بالمملكة ثمانية فروع وتشمل مكاتب تمثيلية للمصارف الخارجية والمكاتب الرئيسية للبنوك التجارية ومكاتب تمثيلية للشركات ومقاولات كهربائية أخرى وتقديم خدمات فنية لحقول النفط البرية والبحرية.

وفي مجال العلاقات التجارية، تمثل صادرات المملكة إلى فرنسا نسبة 0.34% عام 2001 من إجمالي صادراتها إلى العالم، بينما تمثل وارداتها نسبة 3.5% من إجمالي الواردات وهذه النسب في طريقها إلى الزيادة خاصة مع جهود البحرين لجذب الاستثمارات من فرنسا وقيام المملكة بإقامة معارض ترويجية للسلع البحرينية كمعرض "صنع في البحرين" في يناير 2000، و قيام الغرفة التجارية بتنظيم أسبوع بحريني في فرنسا يوم 2000/1/22 تم فيه عرض تطورات المناخ الاستثماري للبحرين، وتنظيم مجلس التنمية الاقتصادية ندوة ترويجية بالفيديو للتعريف بالبحرين في فرنسا.

وقد دشنت زيارة وزير الصناعة الفرنسي كريستان يربت للبحرين في إبريل 2000 مرحلة جديدة في العلاقات الاقتصادية بين البلدين، حينما تم الإعلان عن النية لافتتاح ثلاثين مقراً لشركات صناعية متعددة الأغراض ومؤسسات مصرفية فرنسية في البحرين.

وقد أكد الوزير الفرنسي أن بلاده اختارت البحرين لما تتمتع به من قاعدة صناعية قوية في عدد من المجالات كالطاقة ومنتجات النفط المختلفة والألمنيوم وتطور جانب الاتصالات.

كما تم افتتاح فرع للمعهد الفرنسي للنفط في البحرين مكلّفًا بإجراء الدراسات لحساب الشركات النفطية العاملة في الشرق الأوسط.

ويمتد التعاون إلى مجالات الخدمات الجوية، حيث وقعت شركة طيران الخليج صفقة مع شركة الإيرباص خلال يونيو 1999 لتزويد الشركة بست طائرات من هذا الطراز وبلغت قيمة الصفقة 550 مليون دولار.

ويزيد من أهمية العلاقات الاقتصادية بين البلدين السعي الفرنسي لتوسيع العلاقات الاقتصادية مع دول الخليج وزيادة استثماراتها في المنطقة، هذا السعي الذي يقابله رغبة خليجية في توسيع التعاون الاقتصادي مع دول الاتحاد الأوروبي.

العلاقات العسكرية والأمنية:

ساهمت زيارة الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة لفرنسا في عام 1979، حينما كان وليا للعهد، في التمهيد لإقامة تعاون عسكري وثيق بين البلدين، حيث قام وزير الدفاع الفرنسي الأسبق بزيارة للبحرين ردًا على الزيارة عام 1980.

كما قام وفد فرنسي من الشركة الفرنسية لصناعة الطائرات بزيارة للبحرين خلال شهر نوفمبر من عام 1987 لتبحث سبل تعزيز التعاون العسكري.

وخلال السنوات القليلة الماضية، خاصة بعد حرب الخليج الثانية، زاد التعاون العسكري بين البحرين وفرنسا وزادت كذلك الزيارات العسكرية المتبادلة بين البلدين، حيث تم بحث ومناقشة خيارات التجديد العسكري للقوات البحرينية.

كما كان هناك تعاون أمني في عدة مسائل منها القضاء على مخطط تهريب عملة بحرينية مزيفة حيث ضبطت السلطات الفرنسية كميات كبيرة من الدنانير المزيفة في شهر يوليو 2003.

العلاقات الثقافية والسياحية:

هناك لجنة بحرينية - فرنسية مشتركة للتعاون الثقافي والعلمي والتقني وتاريخ نشأتها قديم، وكان آخر اجتماع لها في عام 1994، حيث تم الاتفاق على التعاون التقني والعلمي في مجال تخطيط المدن، وعلى إدخال اللغة الفرنسية في جميع المراحل التعليمية بالبحرين، واستخدام المدرسين الفرنسيين لتدريسها والاتفاق على زيادة إقامة المعارض والندوات المشتركة وتبادل الزيارات.

و يلاحظ أن هناك تعاونًا في مجال الآثار حيث يوجد فريق فرنسي يعمل في مواقع مختلفة، أدت مجهوداته إلى الكشف عن جانب من تاريخ وآثار البحرين.

كما تتعاون فرنسا مع البحرين في المجال الفني والإذاعي فقد بحث وكيل وزارة الإعلام مع خبير فرنسي في 2003/5/8 لدعم القطاع المسرحي في المملكة كما بحث وزير التربية د. ماجد النعيمي مع سفيرة فرنسا في 2002/10/30 القضايا الثقافية والتربوية ذات الاهتمام المشترك بين البلدين، كما تم إقامة معرضين عن حضارة البحرين بمدينة مانديلو بفرنسا يوم 2002/11/24.

وافتحت السفارة البحرينية في فرنسا الشريحة هيا آل خليفة معرضًا للتعريف بحضارة دلمون وثقافة شعب البحرين وغيرها من الفعاليات التي تعمل على دعم التعاون الثقافي على قاعدة احترام كل طرف لثقافة الآخر وتبث إذاعة مونت كارلو الفرنسية برامجها من البحرين.

كذلك كان التعاون في مجال التعليم سمة أخرى من سمات التعاون بين البلدين، حيث تم توقيع اتفاقية للتعاون المشترك بين جامعة روان بفرنسا وجامعة الخليج العربي يوم 2002/10/21 كما وقع البلدان اتفاقيتين للتعاون بين جامعة البحرين وجامعة روان أيضًا يوم 2003/2/23 .

كما قام رئيس جامعة البحرين د. محمد بن جاسم الغتم أثناء زيارته لفرنسا في مايو 2000 بتوقيع اتفاقيتين أولاها مع غرفة تجارة وصناعة باريس لتصبح بموجبها جامعة البحرين مركزاً إقليمياً لامتحانات اللغة الفرنسية للأعمال والمهن.

كما تم إدخال تدريس اللغة الفرنسية كأداة أساسية في المدارس البحرينية.

و هكذا تتجه العلاقات بين البلدين إلى مزيد من التوطيد، خاصة في ظل رغبة أكيدة منهما لتحقيق ذلك، تظهر في الزيادة الكبيرة نسبياً في الزيارات المتبادلة للمسؤولين في البلدين و على كافة المستويات.

و تأتي زيارة وزير الخارجية الفرنسي للبحرين يوم 2004/1/14 في هذا الإطار، حيث يسعى إلى التباحث مع قادة البلاد لتحقيق مزيد من التقارب بينهما في القضايا المثارة على الساحتين الإقليمية و الدولية، خاصة القضية العراقية التي تشهد تطورات ساخنة و متلاحقة، بالإضافة إلى مناقشة قضايا التعاون الثنائي بين البلدين.

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية



Gulf Centre for Strategic Studies

تحليل سياسي

دلالات وأبعاد القرار الأمريكي معاملة صدام "كأسير حرب"

LONDON

Head Office : Third Floor ,46 Grays Inn Road London WC1X8LR

Tel.: (0044) 2074301367, Fax: (0044) 2074049025

E.mail: (IBM) gcss@btconnect.com

Brussels

G.C.S.S, A venue de la Renaissance, 10. B-1000 Bruxelles, Belgium.

دلالات وأبعاد القرار الأمريكي معاملة صدام "كأسير حرب"

في خطوة مفاجئة أعلنت وزارة الدفاع الأمريكية يوم 9/1/2004 أن صدام حسين يتمتع بصفة "أسير حرب"، وبمقتضى ذلك سيعامل وفقاً لاتفاقيات جنيف الخاصة بحماية الأسرى، والتي تقر له بعض الامتيازات مثل: "عدم التحقيق معه بأساليب غير مقبولة، وألا يعذب وأن يبقى على قيد الحياة بصحة جيدة، ورعايته بشكل لائق وبطريقة إنسانية، وعدم محاكمته عن الجرائم التي ارتكبها خلال القتال وفي ميدان الحرب، وعدم إكراهه على الاعتراف أو التوقيع على اعترافات لم يدل بها، إضافة إلى حقه في المطالبة بمقابلة مندوبي منظمة الصليب الأحمر الدولية، وسوف يمثل لمحاكمة دولية".

ويرى محللون أمريكيون أن منح صدام صفة "أسير حرب" يضع واشنطن أمام أكثر من خيار، فقد ترتب لمحاكمته في العراق على أن ينوب عنها مجلس الحكم العراقي في تنفيذ ما تراه، بحيث تنزل به عدالة المنتصر كما حدث في محاكمة "تورمبيرج" بعد الحرب العالمية الثانية، أو أن تنقله إلى أراضيها للمحاكمة أمام قضاائها غير المختص، وفي هذه الحالة فإن وضعه سوف يكون أشبه كثيراً بوضع معتقلي "جوانتانامو" الذين أصبحوا يمثلون ورطة قانونية وأخلاقية لواشنطن.

والغريب في هذه الخطوة ، أنها جاءت بعد تأكيدات أمريكية عقب اعتقاله في الثالث عشر من شهر ديسمبر الماضي بأنها ستحاكمه "كمجرم حرب"، وراحت تعرض لانتهاكاته لحقوق الإنسان وجرائمه إزاء شعبه، بل وطالب الرئيس الأمريكي جورج بوش نفسه بتوقيع أشد العقوبة، وطرحت عدة بدائل لمحاكمته، منها: إنشاء محاكم دولية - عراقية مشتركة أو إنشاء محاكم عراقية مع قضاة دوليين، جوبهت جميعها بإصرار عراقي بأن تكون المحاكمة وطنية خالصة وعلنية وفق أحكام القانون ويكون بالتالي قرار الحكم عراقياً وقدمت المجموعة القانونية والقضائية العراقية من الأدلة والأسانيد ما يساعدها في طرحها ويدعم حججها.

واستجابت واشنطن لهذا المطلب العراقي، لكنها ماطلت في تنفيذه ولم تمنح القاضي العراقي "دارا نور الدين" عضو مجلس الحكم والمسؤول عن الملف القانوني والقضائي الفرصة في البدء

بالتحقيقات وترتيب أمور المحاكمة ، لكن المجلس شرع في الإعداد لها وعين بعض القضاة العراقيين للقيام بهذه المهمة.

وقد أثارت الخطوة الأمريكية، التي تبدو متناقضة مع مواقفها السابقة، جدلاً واسعاً على الساحة السياسية العراقية، وطرحَت تساؤلات عديدة حول أسباب عدم منح العسكريين الآخرين من أركان النظام السابق والمعتقلين لدى القوات الأمريكية نفس الصفة، ولماذا الإعلان عن هذه الخطوة في هذا التوقيت بالذات؟ وهل تعفيه من المثل أمام المحكمة العراقية التي شكلها مجلس الحكم الانتقالي بموجب قانون خاص لمحاكمة صدام حسين وأركان نظامه باعتبارهم مقترفي جرائم ضد الإنسانية؟

يرى فريق من خبراء القانون الدولي أن منح صدام حسين صفة "أسير الحرب" لا تعني عدم تقديره إلى المحاكم الجنائية المختصة بسبب التهم المنسوبة إليه بارتكاب جرائم حرب في السابق، إذ إن هناك مجموعة من السوابق التي أصدر فيها مجلس الأمن الدولي قرارات لإنشاء محاكم جنائية دولية لمحاكمة بعض الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنسان الدولي وجرائم الإبادة الجماعية كما حدث عام 1993، حينما تم إنشاء ما أطلق عليه المحكمة الجنائية الدولية ليوغسلافيا السابقة، وكذلك عام 1994 حيث أنشئت محكمة جنائية دولية لمحاكمة المسؤولين عن جرائم الإبادة الجماعية في رواندا، وبالتالي لا يمكن للولايات المتحدة أن تحاكم "صدام" إلا بعد صدور قرار من مجلس الأمن بإنشاء محكمة خاصة بذلك.

ويرى هؤلاء أن هناك أربعة خيارات يمكن اللجوء إلى أي منها لمحاكمة صدام، هي : أولها: أن تشكل الولايات المتحدة الأمريكية مع دول التحالف، بصفتهم سلطة احتلال، محكمة عسكرية لمحاكمة صدام حسين في العراق بصفته القائد الأعلى للقوات المسلحة العراقية أثناء حرب إيران و حربي الخليج الأولى والثانية، على أن تقدم سلطة الاحتلال الضمانات القضائية اللازمة لإجراء محاكمة عادلة علنية بعد إعداد قائمة بالاتهامات التي ارتكبها صدام. الثانية: أن يتم إنشاء محكمة مختلطة تضم ممثلين عراقيين ودوليين من أصحاب الخبرة القضائية في تطبيق القانون الدولي و قانون حقوق الإنسان، على أن تعقد جلساتها في بغداد وتكون المحاكمة علنية، وتكون أحكامها

واجبة التنفيذ، الثالثة : أن يصدر مجلس الأمن الدولي قراراً بتشكيل محكمة على غرار محكمة "يوغوسلافيا السابقة" ومحكمة "رواندا" وذلك استناداً إلى تشعب الاختصاص الدولي بالنسبة إلى جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية، على أن تطبق هذه المحكمة قواعد القانون الدولي والسوابق القضائية في هذا الشأن. أما الخيار الرابع فهو أن يحاكم صدام حسين أمام محكمة جنائية عراقية يتم تشكيلها بصفة استثنائية طبقاً للقانون القضائي العراقي الجديد، وتكون المحاكمة علنية في بغداد وتتوافر لها جميع الضمانات القضائية لتكون عادلة.

بيد أن فريقاً آخر يرى أنه لا يمكن، قانوناً، محاكمة صدام حسين أمام المحكمة الجنائية الدولية التي أنشئت وفق معاهدة روما لعدة أسباب، أهمها أن العراق وبريطانيا والولايات المتحدة لم توقع على هذه المعاهدة، ومن ناحية ثانية أن هذه المعاهدة لا تختص بالجرائم التي ارتكبت قبل موعد إنشائها، ومن ناحية ثالثة أن قانون العقوبات العراقي والدستور العراقي لا يتضمنان المواد التي يمكن على أساسها محاكمة الرئيس العراقي وصعوبة إصدار قانون بذلك في الوقت الحاضر لأن الدستور العراقي يمنع تطبيق أحكام القانون الجنائي بأثر رجعي.

كما أثارت الخطوة استياء داخل الأوساط العراقية، ف من جهته، طعن نقيب المحامين العراقيين الدكتور "مالك دوهان الحسن" بقرار الإدارة الأمريكية منح الرئيس العراقي المخلوع صفة أسير حرب، موضحاً "أنه وفقاً للمادة رقم 18 من اتفاقية جنيف الثالثة ، فإن صفة أسير الحرب تمنح للعسكري الذي يستسلم أو يتم أسره خلال العمليات الحربية سواء كان ذلك في ميدان القتال أو في المقرات القيادية، وبما أن صدام حسين كان قائداً عاماً للقوات المسلحة، وكان يحمل رتبة عسكرية وفر من ميدان القتال أو المواجهة العسكرية فلا تنطبق عليه اتفاقيات جنيف الخاصة بأسرى الحرب". ومن جانبه أعرب رئيس اللجنة القانونية بمجلس الحكم الانتقالي القاضي "دارا نور الدين" عن استيائه، مشدداً على أن "صدام مجرم حرب" ويجب أن يعامل على هذا الأساس، ويجب أن يحاكم في العراق وداخل محكمة عراقية لارتكابه جرائم ضد الشعب ".

ويرى عدد من خبراء القانون العراقي والقانون الدولي أن منح الإدارة الأمريكية صفة "أسير حرب" للرئيس العراقي المخلوع صدام حسين لا يحول دون مثوله أمام المحاكم العراقية أو أية

محكمة أخرى، وذلك نظراً للاعتبارات القانونية التالية : أن صفة "أسير حرب" لا تقدم لصدام إلا بعض الامتيازات خلال فترة اعتقاله فقط، وحسب القوانين العراقية والدولية المعمول بها، فإن من تنسب إليه تهم جنائية أو غير جنائية اقترفها في منطقة جغرافية فإنه يحاكم عنها في تلك المنطقة أو البلد، وهو مواطن عراقي ويخضع للقوانين العراقية ، ومن ناحية ثالثة فإن من حق العراق المطالبة بتسليم صدام إلى السلطات العراقية كونه مطلوباً من القضاء العراقي، ومن ثم فإن منحه صفة "أسير حرب" هو إجراء غير قانوني نظراً لأن القضاء العراقي وجه إليه ولبقية أركان نظامه تهماً واضحة تتعلق بالإبادة الجماعية وشكلت من أجل ذلك محكمة خاصة تقاضيه بموجب قانون العقوبات العراقي الساري المفعول".

ودون الدخول في هذا الجدل القانوني، فإن إعلان واشنطن صدام حسين "أسير حرب" يثير دالتين :

الأولى: أن السياسة الأمريكية في العراق في جميع مراحلها تتسم بالتناقض والغموض، فواشنطن أعلنت الحرب بزعم وجود أسلحة دمار شامل لم تعثر عليها حتى الآن ، وبعد اعتقال صدام حسين أكدت أنها ستحاكمه كمجرم حرب ثم تراجعت عن ذلك، ومنحته صفة "أسير حرب"، هذا التراجع وصفته صحيفة "واشنطن بوست" الأمريكية بأنه "غير مبرر"، وجعل بعض العراقيين يصدقون أن صدام رغم هزيمته واعتقاله ما زال قوياً يملك أوراقاً للعب مع الإدارة الأمريكية".

الثاني : أن المصالح السياسية تطغى دائماً على الاعتبارات القانونية والأخلاقية في السياسة الأمريكية، ولهذا فليس من المستبعد أن يقف وراء القرار الأخير صفقة عقدتها واشنطن مع الرئيس المخلوع؛ خشية أن يعترف بمعلومات خطيرة قد تخرج مسئولين أمريكيين داخل الإدارة الحالية وفي الإدارات السابقة، وهو ما أثارته صحيفة "لوس أنجلوس تايمز" مؤخراً، حين ذكرت في تقرير لها: "أن الولايات المتحدة تخشى مواجهة صديق قديم كان إحدى أدواتها لتنفيذ سياساتها الخارجية، وأنها تريد سد الباب أمام احتمالات اعترافه بالكثير من الأسرار والملفات التي تدين مسئولين أمريكيين سابقين إذا مثل أمام محكمة جرائم الحرب". ويمكن الاتفاق مع ما أثارته الصحيفة ، استناداً إلى الحقائق والمعطيات التالية:

- أن محاكمة صدام أمام محكمة جرائم الحرب أو حتى أمام محاكمة علنية يعني كشف كثير من الأوراق التي لا ترغب واشنطن في إطلاع العالم عليها ، لاسيما ما يخص تزويد ه بالأسلحة خلال حقبة الثمانينيات ومساعدته في تطوير صناعاته الحربية، واحتمال أن يقوم بكشف علاقاته مع مسئولين أمريكيين منهم وزير الدفاع الأمريكي "دونالد رامسفيلد" - الذي يعارض ذلك بشدة - لأنه متورط في مسألة تسليح العراق حيث زار العراق قبل 20 عامًا كممثل خاص للرئيس الأمريكي الأسبق "رونالد ريجان" داعيًا إلى روابط عسكرية وتجارية وثيقة بين واشنطن وبغداد استمرت من عام 1980 وحتى عام 1988 طوال الحرب العراقية - الإيرانية، حيث ساعدت واشنطن صدام وقدمت له المعدات العسكرية والمعلومات الاستخباراتية، واستمرت هذه العلاقات إلى أن قام صدام بغزو الكويت عام 1990. وأظهرت وثائق كشف عنها مؤخرًا "أن دونالد رامسفيلد، حمل رسالة خاصة للقيادة العراقية، تؤكد فيها الولايات المتحدة أن انتقادها العلني لاستخدام العراق أسلحة دمار شامل لن يؤثر على محاولات واشنطن عقد صلات طيبة مع النظام العراقي وأن النبرة الأمريكية الناقدة لاستخدام أسلحة الدمار الشامل أو الأسلحة الكيماوية، جاءت لإرضاء الموقف الأمريكي الرسمي المعلن الذي يعارض استخدامها".
- أن المحاكمة العلنية لصدام حسين كمجرم حرب من شأنها إخراج قادة دول آخرين؛ بريطانيا وألمانيا وإيطاليا، أمدوا العراق بالكثير من المعدات والخبرات والأموال طوال سنوات.
- أن صدام قد يكشف عن تواطؤ أمريكي ورضا مبطن ، من جانب الولايات المتحدة وبريطانيا، سمح له باستخدام أسلحة الدمار الشامل في حربه ضد إيران وقمعه للأكراد والتي كانت مذبة حلبجة إحدى نتائجها.
- قد يستغل صدام المحاكمة ليوجه رسالة معادية للأمريكيين في العالم العربي ، ويحرج الولايات المتحدة ويكشف عن تأييدها القديم لحكومته ، ولا يستبعد أن يلجأ إلى نفس الاستراتيجية التي استخدمها الرئيس اليوغوسلافي السابق "سلوبودان ميلوسيفيتش" الذي استمرت محاكمته في لاهاي لأكثر من عامين ، وقد يحاول استدعاء كل الشخصيات الكبرى الممكنة كشهود بمن فيهم شخصيات مثل وزير الدفاع الأمريكي "دونالد رامسفيلد"، ورئيسة الوزراء البريطانية السابقة "مارجريت تاتشر".

والخلاصة: يبدو أن المصالح هي التي تحرك السياسة الأمريكية، وأنها تغطي على الاعتبارات القانونية والأخلاقية، ففي الثمانينيات كان دعم صدام حسين يمثل مصلحة أمريكية، فقد أدركت واشنطن أن هزيمة العراق تمثل تهديدًا مباشرًا لإمداداتها النفطية، وبالتالي قدمت الدعم والمساعدة له، بل وتخلت عن تمسكها بالرفض الكامل لاستخدام الأسلحة الكيماوية التي حرمتها اتفاقيات جنيف الدولية وأعطت الضوء الأخضر له ليستخدمها ضد إيران والأكراد، ولهذا فإن منح صدام صفة "أسير الحرب" هو قرار سياسي يتجاوز الاعتبارات القانونية والأخلاقية، ومحاولة لتلاشي إدانتها أمام الرأي العام الأمريكي والدولي والعربي .

مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية

2004/1/14

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية



Gulf Centre for Strategic Studies

حل السلطة.. هل بات يمثل الحل الوحيد أمام الفاستينيين

LONDON

Head Office : Third Floor ,46 Grays Inn Road London WC1X8LR

Tel.: (0044) 2074301367, Fax: (0044) 2074049025

E.mail: (IBM) gcss@btconnect.com

Brussels

G.C.S.S, A venue de la Renaissance, 10. B-1000 Bruxelles, Belgium.

Fax : (+322) 2310646. Tel: (Direct)(+322) 2806152, Tel: (+322) 2311300.

E-mail:(IBM) a.dethier@worldonline.be

Bahrain

Villa No.2768,Road 2442,Block 324, Juffair, P.O.Box 11505

Tel.: 825600 Fax : 825700 E.mail:(IBM) gcssbh@batelco.com.bh

Cairo

: Flat 9, Second floor, 6 Aisha Al-Taymoreya st. Garden City, Cairo Egypt

Tel. 7945949. Fax : 7923579. E-mail : (IBM)ggi@link.net.

UAE

Associate Branch: AL Taa'won Establishment, Ras AL Khaimah, P.O.Box: 565 RAK-UA

Tel.:(009717)2270220 - 2270550 Fax: (009717) 2270440,E.mail:(IBM)

Website:www.gcss.org.bh taawon@emirates.net.ae

حل السلطة.. هل بات يمثل الحل الوحيد أمام الفلسطينيين

أثار تهديد رئيس الحكومة الفلسطينية أحمد قريع يوم 2004/1/8 بالتخلي عن طرح الدولتين الذي تستند إليه خطة خريطة الطرق واعتماد أو طرح "دولة ديمقراطية ثنائية القومية" يتمتع فيها الفلسطينيون بذات الحقوق التي يتمتع بها الإسرائيليون إذا واصلت إسرائيل تحركاتها من خلال خطوات أحادية الجانب من شأنها قطع الطريق على قيام الدولة الفلسطينية المستقلة بما في ذلك بناء جدار الفصل العنصري والمضي قدماً في سياسة الاستيطان أثار ردود فعل متباينة، كما طرح تساؤلاً مهماً مؤداه: هل حل السلطة الوطنية الفلسطينية بات يمثل المخرج الوحيد أمام الفلسطينيين بعد أن فشلت في تحقيق أي من الأهداف التي جاءت من أجلها بموجب اتفاق أوسلو؟

ويعكس هذا التهديد حالة الإحباط واليأس الذي يعانيه الفلسطينيون نتيجة الممارسات الإسرائيلية والتي أدت عملياً إلى تدمير عملية التسوية وتجميد خريطة الطريق، فمن ناحية تواصل الحكومة الإسرائيلية عملية البناء في جدار الفصل العنصري الذي يلتهم مساحات واسعة من الأراضي الفلسطينية، قدرها البنك الدولي بنحو 12% من أراضي الضفة الغربية، فيما قدرتها بعض المصادر الفلسطينية بنحو 42.5%، ويكفي أن نشير إلى أن الجدار اغتصب في مرحلته الأولى 15 قرية فلسطينية يسكنها 13600 فلسطيني. كما يمثل هذا الجدار محاولة لفرض الحدود السياسية التي تراها إسرائيل للدولة الفلسطينية المرتقبة، إذا كان لها أن ترى النور، وهي المخاوف التي عبر عنها وزير الخارجية الأمريكي نفسه في مطلع أغسطس عندما حذر من أن بناء هذا الجدار قد يخلق واقعاً لا يمكن الرجوع عنه عند رسم حدود الدولة الفلسطينية المستقلة، إضافة إلى ما يمثلته من تفتيت للأراضي الفلسطينية وتقسيمها إلى كانتونات أو مناطق منعزلة تفصلها المستوطنات الإسرائيلية. ومن ناحية أخرى تواصل إسرائيل بناء المستوطنات، في الوقت الذي تعلن فيه أنها تقوم بتفكيك بعض المستوطنات غير المشروعة، وهو ما تنفيه حركة "السلام الآن" الإسرائيلية، التي أكدت أن حكومة شارون في حالة خرق فاضح للبندين المتعلقين بشأن المستوطنات في خريطة الطريق، مؤكدة أنها لم تخل أو تجمد البناء في أي من المستعمرات القائمة، في الوقت الذي أعلنت فيه عن خطط لبناء مستوطنات جديدة في الأراضي الفلسطينية.

كما شرعت إسرائيل من ناحية ثالثة في تنفيذ خطة الانفصال الأحادي الجانب عن الفلسطينيين، وتعني هذه الخطة قيام تل أبيب باتخاذ خطوات منفردة وأحادية، الجانب لتحقيق الفصل التام بين الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني، وبذلك تكون الحكومة الإسرائيلية قد وضعت، وفق تصورها، حلاً لجميع القضايا الخاصة بالمفاوضات بين الجانبين، بالشكل الذي يمثل إعلاناً رسمياً عن "الموت النهائي" لخريطة الطريق والقضاء على أمل قيام الدولة الفلسطينية المستقلة.

ويوضح وزير العمل الفلسطيني حالة الإحباط هذه، قائلاً إن استمرار إسرائيل في السياسات الاستيطانية وبناء الجدران العازلة سوف يؤدي إلى إغلاق الطريق من الناحية العملية أمام فرصة إقامة دولة فلسطينية، وإذا حدث ذلك فإن النتيجة الحتمية هي بقاء الفلسطينيين أمام خيار آخر وحيد هو الدولة ثنائية القومية. فإسرائيل لا تستطيع أن تأكل الكعكة وتحفظ بها، وإذا أرادت المحافظة على الدولة اليهودية عليها أن تسمح بإقامة دولة فلسطينية وهذا يقتضي وقف السياسة الاستيطانية ولكن إذا استمرت في سياستها تلك فإنها تكون قررت دفع الفلسطينيين إلى الخيار الآخر الوحيد وهو الدولة ثنائية القومية".

وقد أثار هذا التهديد ردود فعل متباينة، حيث انتقدته إسرائيل بقوة، وأعلنت رفضها لطرح الدولة ثنائية القومية، وجددت تهديدها بالمضي قدماً في اتخاذ إجراءات أحادية بجانب فك الارتباط بين الفلسطينيين والإسرائيليين، بل ودعا البعض داخلها إلى ترحيل فلسطيني الـ 48 باعتبار أنهم يمثلون المشكلة الأساسية التي تهدد إسرائيل، على حل تعبير وزير المواصلات الإسرائيلي المتطرف أفيجدور لبرمان. ويرجع هذا الرفض الإسرائيلي لفكرة الدولة ثنائية القومية إلى عاملين أساسيين:

الأول: يتمثل في الحساسية الإسرائيلية المفرطة فيما يتعلق بالمشكلة الديمقراطية نتيجة التزايد المستمر والملحوظ في أعداد السكان الفلسطينيين، والذين بلغ عددهم نحو خمسة ملايين فلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة والأراضي المحتلة عام 48 إضافة إلى نحو أربعة ملايين آخرين في عداد اللاجئين الذين ترفض الحكومة الإسرائيلية السماح بعودتهم، وبالتالي فإن تطبيق هذا

الطرح بمعنى صوت واحد لكل مواطن فلسطيني أو إسرائيلي، سيعطي الفلسطينيين ثقل سياسي كبير في إسرائيل بل ويهدد بإنهاء هذه الدولة.

وقد أبرزت وثيقة "هرتسليا" الصادرة في ديسمبر 2000 هذه المخاوف أو الهاجس الديمغرافي، مشيرة إلى أن نسبة الولادة في أوساط المسلمين في إسرائيل تبلغ 4.6 مولود لكل امرأة وهي تمثل ضعف نسبتها عند المرأة اليهودية لـ 2.6 مولود بما يشير إلى اتجاه اليهود ليكونوا أقلية في المستقبل، وقد أوصى المؤتمر باتتباع عدة إجراءات لمواجهة هذه المشكلة بما في ذلك استقطاب المزيد من المهاجرين اليهود إلى إسرائيل، وكان ذلك هو محور تركيز زيارة وزير الخارجية الإسرائيلية الأخيرة إلى إثيوبيا لتسهيل هجرة نحو 150 ألفاً من يهود الفلاشا.

وقد انعكست هذه المعطيات على استطلاعات الرأي العام الإسرائيلي الذي يخشى قيام دولة ثنائية القومية، حيث أكد 67% من الإسرائيليين خلال استطلاع الرأي الذي أجري في أكتوبر 2003 خوفهم من هذا الطرح، وأعرب 78% من المستطلعة آراؤهم عن تأييدهم لحل الدولتين في حين أيد 6% فقط حل الدولة ثنائية القومية واعتبر 86% أن هذه الدولة لا تضمن تعايش اليهود. وأكد 66% أن هذه الدولة لن تستطيع تجسيد الهوية اليهودية.

أما العامل الثاني، فيتمثل في الحرص الإسرائيلي على يهودية الدولة العبرية، فالقبول بهذا الطرح يعني تداخل الفلسطينيين والإسرائيليين وبالتالي القضاء على خصوصية الدولة اليهودية. وكان شارون قد نجح خلال الفترة القليلة الماضية في انتزاع اعتراف صريح من الإدارة الأمريكية بيهودية إسرائيل، رغم ما يمثله ذلك من عنصرية واضحة.

وقد جاء الموقف الأمريكي مؤيداً كالعادة لنظيره الإسرائيلي، حيث أعلن وزير الخارجية كولن باول رفض الإدارة الأمريكية لتصريحات أحمد قريع، مؤكداً تمسك حكومته بخريطة الطريق وبطرح حل الدولتين، ولم يكتف بذلك، بل دعا الحكومة الفلسطينية إلى شن حملة صارمة ضد الناشطين الفلسطينيين لفتح الطريق أمام تنفيذ خريطة الطريق، فيما شهدت الساحة الفلسطينية تبايناً واضحاً، حيث انتقد البعض هذه الخطوة باعتبار أنها غير مفيدة في الوضع الراهن وأنها تمثل

تهديداً من طرف لا يملك القوة لتنفيذ تهديده، فيما أيدها البعض الآخر باعتبار أنها تمثل الخيار الأخير أمام الفلسطينيين بعد فشل كل جهود التسوية.

ويرى العديد من المراقبين أن حل السلطة الفلسطينية وإعادة الأوضاع في الأراضي المحتلة إلى ما كانت عليه قبل توقيع اتفاق أوسلو عام 1993، بات يمثل الخيار الأفضل أمام الفلسطينيين، لعدة أسباب، أبرزها:

1 - أن ما حققته إسرائيل من مكاسب في ظل وجود السلطة الفلسطينية وباسمها بعد عشر سنوات من اتفاق أوسلو كانت ستعجز عن تحقيقه إذا ما استمرت كقوة احتلال، فعلى سبيل المثال أقامت تل أبيب خلال هذه الفترة 32 ألف وحدة استيطانية في الضفة الغربية مقارنة مع 31 ألف وحدة منذ عام 1967 وحتى عام 1993 وارتفع عدد المستوطنين من 105 آلاف مستوطن إلى 236 ألفاً، وشهدت المدينة المقدسة حملة تهويد واسعة شملت زيادة عدد المستوطنين في القدس الشرقية خلال حقبة أوسلو من 153 ألف مستوطن إلى 180 ألفاً، فيما ارتفع عدد البؤر الاستيطانية داخل البلدة القديمة من 55 إلى 70 بؤرة، كما بدأت في بناء الجدار الفاصل في محاولة لإعادة رسم الحدود التي تراها للدولة الفلسطينية المرتقبة وتقسيم الأراضي الفلسطينية إلى كانتونات لعزل المدن والقرى الفلسطينية ومنع أي تواصل جغرافي بينها، واتخذت قراراً وافق عليه الكنيست يقضي بعدم السماح بعودة اللاجئين الفلسطينيين، إضافة إلى سلسلة المجازر والمذابح الجماعية التي نفذتها بحق الفلسطينيين، وغيرها من الممارسات التي كانت تل أبيب لا تستطيع القيام بها في حالة بقائها كسلطة احتلال.

2 - الضغوط والتحركات الأمريكية - الإسرائيلية لإضعاف السلطة ودفعها لتقديم أكبر تنازلات ممكنة عن الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، حيث نجحت حكومة شارون في إقناع إدارة بوش بعزل وتهميش الرئيس ياسر عرفات بدعوى ودعاه لعمليات المقاومة الفلسطينية ضد الإسرائيليين التي تصنفها على أنها إرهابية حيث أكد بوش في خطابه الذي طرح فيه رؤيته لعملية التسوية في يونيو 2002 أن إرساء السلام القائم على وجود دولتين متجاورتين "إسرائيل وفلسطين" لا يمكن تحقيقه دون تأسيس وتكوين قيادة فلسطينية مستقلة عن عرفات تهدف إلى إنهاء العنف، وذلك في أول دعوة صريحة إلى

تغيير عرفات باعتباره معوقاً أساسياً أمام التحرك الأمريكي لإعادة مفاوضات التسوية إلى مسارها الصحيح.

واستمر هذا الموقف الأمريكي قائماً رغم الإصلاحات السياسية التي أدخلتها السلطة الفلسطينية، حيث أكد بوش في خطابه أمام الجمعية العامة في سبتمبر 2003 أن القضية الفلسطينية "خاتها قادة يتمسكون بالسلطة من خلال ترويج الكراهية القديمة وتدمير عمل الآخرين الجيد". كما أكد وزير الخارجية كولن باول يوم 2004/1/8 أن المشكلة تكمن في عدم وجود شريك فلسطيني موثوق به. ولم تتردد واشنطن في استخدام حق النقض (الفيتو) ضد مشروع قرار عربي يطالب إسرائيل بالتراجع عن قرارها الخاص بإبعاد الرئيس عرفات، والذي كانت قد وافقت عليه يوم 2003/9/11، بل وبرزت بعض الدعوات الإسرائيلية التي تطالب بقتل عرفات وتصفيته جسدياً على أساس أن نفيه للخارج سيمنحه الفرصة للتحرك بحرية وتأليب الموقف الدولي والإقليمي ضد إسرائيل. وتمثل هذه الدعوات والتحركات نوعاً من الإرهاب النفسي الذي يستهدف دفع الفلسطينيين إلى تقديم تنازلات أكبر وفرض الاستسلام على الطرف الفلسطيني.

3 — أن خروج السلطة الفلسطينية سيضع إسرائيل أمام مسؤولياتها الدولية كسلطة احتلال ويقيد ممارساتها القمعية ضد أبناء الشعب الفلسطيني بموجب اتفاقيات جنيف، ويكشف حقيقة الاحتلال الذي يمارس حالياً السلطة الفعلية باسم السلطة الفلسطينية التي تحولت بالفعل إلى أداة للتعطية على ممارساته، كما أن هذا الخروج سيضع إسرائيل في وجه جماعات المقاومة الفلسطينية مثل حماس والجهاد الإسلامي. ويكاد يجمع المراقبون على أن نتيجة المواجهة ستكون في غير صالح الإسرائيليين الذين قد يضطرون إلى تقديم تنازلات كبيرة في سبيل إعادة الأمن والاستقرار لهم.

وفي المقابل يرى البعض أن حل السلطة الفلسطينية في الوقت الراهن سيكون له العديد من التداعيات السلبية على الشعب الفلسطيني وحقوقه المشروعة، إذ سيؤدي إلى خلق فوضى أمنية وسياسية واجتماعية والإضرار بالاقتصاد الفلسطيني ومستوى معيشة المواطنين نتيجة إقدام الدول المانحة على وقف مساعداتها التي تقدمها للسلطة، وقد يؤدي هذا الوضع إلى صراع داخلي فلسطيني نتيجة غياب المرجعية الوطنية التي تمثلها حالياً حركة فتح والرئيس عرفات والخلاف حول أسلوب مواجهة الاحتلال والتعامل معه، فيما يتوقع البعض أن تلجأ الولايات المتحدة

وإسرائيل إلى تشكيل حكومة فلسطينية عميلة خلفاً للسلطة تستطيع من خلالها تحقيق كامل أهدافها، بيد أن هذا السيناريو مستبعد لأن مثل هذه الحكومة لن تحظى بالشرعية الداخلية وستواجه من جانب جماعات المقاومة الفلسطينية.

وعموماً فإن السلطة الفلسطينية عليها أن تختار الآن بين أمرين: إما أن تضغط على المجتمع الدولي والدول الراعية لعملية التسوية للتدخل بفاعلية لوضع مقررات اتفاق أوسلو الذي جاءت بموجبه وتحقيق أهداف ومصالح الشعب الفلسطيني، وإما أن تنسحب من الساحة لتعود الأمور إلى ما كانت عليه قبل أوسلو، بحيث تتحمل إسرائيل مسؤوليتها كاملة كسلطة احتلال، لأنه لم يعد مقبولاً أن تستمر إسرائيل في انتهاكاتها لحقوق الفلسطينيين تحت سمع وبصر السلطة وباسمها، خاصة أن استجابة الأخيرة للضغوط الخارجية والاتجاه إلى تفكيك منظمات المقاومة من شأنه أن يكرس الهيمنة الإسرائيلية ويزيد من مخاوف الانزلاق إلى حرب أهلية تدمر ما تبقى من القضية الفلسطينية.

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

التاريخ، 2004/1/17

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية



Gulf Centre for Strategic Studies

المحافظون الجدد ورؤيتهم لدور الأمم المتحدة ... تحدٍ جديد يواجه المنظمة الدولية

المحافظون الجدد ورؤيتهم لدور الأمم المتحدة ... تحدٍ جديد يواجه المنظمة الدولية

جاء كتاب "نهاية شر: كيف يمكن الانتصار في الحرب على الإرهاب؟" لمؤلفيه "ريتشارد بيرل و"ديفيد فروم" ليثير من جديد تساؤلات ومخاوف عديدة لا تتعلق بأبعاد وتداعيات الاستراتيجية الكونية الجديدة للولايات المتحدة كما يراها المحافظون الجدد — ساكنو البيت الأبيض — وحسب بل ورؤيتهم لدور الأمم المتحدة في الفترة المقبلة وإمكانية تأثير ذلك على أداء المنظمة الدولية في المستقبل بما قد يعجل بانهيائها وإعادة النظام الدولي إلى مرحلة "الفوضى"، خاصة أن توقيت صدور هذا الكتاب تزامن مع بدء موسم الانتخابات الرئاسية الأمريكية، الأمر الذي يجعله بمثابة البرنامج السياسي الرسمي للحزب الجمهوري والإدارة الحالية حول السياسة الخارجية على الأقل في السنوات الأربع المقبلة؛ وذلك إذا علمنا أن المؤلفين من أصحاب الرأي والنفوذ المؤثرين داخل إدارة الرئيس بوش، فالأول وهو "ريتشارد بيرل" أحد أعضاء مجلس سياسات الدفاع بالبنجابيون — وهو مجموعة استشارية لوزارة الدفاع تتكون من 30 خبيراً تقدم رؤى استراتيجية خلال اجتماعها كل شهرين — أما "ديفيد فروم" فهو مساعد وكاتب سابق لخطابات الرئيس بوش المتعلقة بالسياسات الخارجية، وهو صاحب خطاب "تحالف الشر" الشهير، ويعتبره المراقبون أحد أهم مائة شخصية مؤثرة داخل الولايات المتحدة في الوقت الراهن.

ورغم أن الأفكار التي تضمنها هذا الكتاب لا تختلف في تطرفها وبعدها عن الواقع كثيراً عما يردده المسؤولون الأمريكيون المنتمون إلى تيار المحافظين الجدد، والتي وصفها "جيم لوب" المحلل الأمريكي والكاتب في دورية "فورين بولسي إن فوكس" بقوله: "إذا استمعت واشنطن لما يقوله هذا الكتاب بخصوص الدول العربية والإسلامية، فقد تضطر إلى أن تطلق تحذيراً بالحرب كل يوم تقريباً". رغم ذلك، فإن خطورة هذا الكتاب الرئيسية تتمثل في الأفكار التي أوردها بخصوص الأمم المتحدة . . . تلك المنظمة التي لعبت — رغم ما وجه إليها من انتقادات — دوراً رئيسياً في تنظيم العلاقات الدولية وفق منظومة من القيم القانونية والأخلاقية التي حالت دون سيادة منطق "الفوضى" و"شريعة الغاب" في العالم، كما لعبت أدواراً — تختلف في درجاتها وتأثيرها — في تحجيم والحد من الصراعات والخلافات الدولية السياسية والعسكرية والاقتصادية. فالأمم المتحدة وفقاً لتصور "بيرل" و"فروم" وجدت في ظروف سياسية واقتصادية أعقبت الحرب العالمية الثانية، ولذا فقد صيغت هياكلها وأساليبها لمجابهة التهديدات التي تمثلها الدول

الفاشية والنازية على السلم والأمن الدوليين، ومن ثم فقد احترمت وتعاملت مع مبدأ احترام "سيادة الدول"، وهو ما لا يتوافق وطبيعة التهديدات الآنية بعد أن أعلنت واشنطن "الحرب على الإرهاب"، وهي حرب تتسع وتتمدد تدريجياً من حيث أهدافها الاستراتيجية ومداها الجغرافي، وبالتالي إعادة النظر في هذا المبدأ الحاكم للعلاقات الدولية منذ صلح ويستفاليا عام 1648 وحتى الآن أمر ضروري وملح، الأمر الذي يستوجب من المنظمة الدولية اعتماد مبدأ "الضربات الوقائية" الذي أعلنته إدارة بوش رسمياً باعتباره "الأسلوب المناسب والمقبول لمواجهة الأخطار والتهديدات الجديدة غير التقليدية والمتمثلة في الأفكار المتطرفة التي تتبناها بعض الجماعات والمنظمات الإرهابية"، وإحداث تعديلات جوهرية في المنظومة القانونية الحاكمة للعلاقات الدولية لتتوافق مع مبادئ المحافظين الجدد الذين نجحوا في غفلة من التيارات الليبرالية والديمقراطية الأخرى خلال السنوات الماضية في "اختطاف" مراكز صنع القرار داخل الولايات المتحدة، ساعين في الوقت نفسه إلى تطبيق آرائهم ومعتقداتهم اليمينية المتعصبة على أرض الواقع، سواء في الداخل أو في مجال السياسة الخارجية، وهي الآراء التي كشفت عنها كتاباتهم ومشروعاتهم السياسية، بداية من "مشروع القرن الأمريكي الجديد" الذي تم تأسيسه في ربيع 1997 وأصدر في سبتمبر 2000 تقريراً بعنوان: "إعادة بناء دفاعات أمريكا الاستراتيجية لقرن جديد" دعوا فيه إلى تعزيز الهيمنة الأمريكية على العالم وإضعاف دور الأمم المتحدة بل والقضاء عليها، ومروراً بتقرير معهد "انتر برايز" المقدم إلى البنتاجون في منتصف عام 2002 والذي تحدث عن تغيير الخريطة السياسية في منطقة الشرق الأوسط، وانتهاءً بوثيقة "استراتيجية الأمن القومي" التي تبناها البيت الأبيض في سبتمبر 2002، وكانت بمثابة مذكرة تفسيرية للسياسة الخارجية الأمريكية خلال السنوات المقبلة، وتبنت أفكاراً وتوجهات "المحافظين الجدد" التي لا تقبل حلولاً وسطاً، فإما "النصر" أو "المحرقة"، وحملت لهجة الفرض والإكراه، وأعطت الولايات المتحدة حق التصرف المطلق وبشكل منفرد لتحقيق أهدافها في مختلف بقاع العام.

وبتحليل تلك الوثائق نجد أنها عكست رغبة أكيدة لدى هذا التيار في إقامة نظام دولي جديد يرتبط مركزياً بالولايات المتحدة عن طريق شبكة من التحالفات العسكرية والسياسية والاقتصادية تعمل وفق التصورات والمعايير الأمريكية الخالصة، وهو الأمر الذي يتطلب بشكل أو بآخر هدم وإلغاء المنظمة الدولية التي لا تعدو في نظر هذا التيار سوى مؤسسة ضخمة يعمل فيها أكثر من 50 ألف موظف وتبلغ ميزانيتها أكثر من 1.3 مليار دولار يتم إنفاقها فيما لا يفيد — بل ويضر — الولايات المتحدة ومصالحها، كما فشلت في الاضطلاع بمهامها الأساسية من وجهة نظر

واشنطن، والتي تتمثل في محاربة "الإرهاب" ونزع الأسلحة المحظورة في كل من العراق وكوريا الشمالية وليبيا وإيران وسوريا ... وهي مغالطات تاريخية وسياسية كشفها الفشل الأمريكي في العثور على أسلحة محظورة بالعراق بعد احتلاله.

وتنطلق رؤية هذا التيار من فرضية أساسية مفادها "أن الولايات المتحدة هي الدولة الأقوى في العالم وأنها الأحق في أن تفعل ما تراه حتى ولو منفردة دون الحاجة إلى الآخرين"، وهي فرضية تتناقض كلياً وجزئياً ليس فقط مع منظومة القيم التي تقوم عليها منظمة الأمم المتحدة، والتي ترتكن إلى مجموعة من المفاهيم الأساسية، كالسلام والتعاون والاعتماد المتبادل والديمقراطية وحقوق الإنسان، بل وتتناقض أيضاً مع رؤية بعض التيارات السياسية الأكثر انتشاراً بين الأمريكيين، والتي ترى أن الظروف الدولية والداخلية لن تسمح لواشنطن بقيادة العالم بصورة منفردة، فالشعب الأمريكي ليس مستعداً لدفع ثمن القيادة، سواء المالية أو البشرية، إضافة إلى أن الولايات المتحدة أضحت الآن أكثر احتياجاً إلى الدول الأخرى لتحمل أعباء ومسؤوليات إدارة الأزمات الدولية التي تتسم بالتنوع والتعقد، فضمام مصالحها وأمنها يفرض عليها أن تتعايش مع نظام دولي يقوم على تعددية القوى.

وغني عن البيان أن هذه الفرضية تسعى ضمناً إلى تفرغ دور الأمم المتحدة من محتواه وتحويلها إلى جهاز تابع للولايات المتحدة تتمثل مهمتها في إضفاء الشرعية على التحركات والمواقف الأمريكية، حتى وإن تعارضت مع مبادئ القانون الدولي الراسخة في ضمير العالم، وهو مسعى له جذور في التاريخ السياسي للولايات المتحدة، التي لعبت دوراً مهماً طيلة العقود الماضية في إضعاف وتقزيم المنظمة الدولية أو على الأقل تطويعها من خلال استخدامها لحق النقض "الفيتو" أكثر من 77 مرة، ورفض سداد حصتها في موازنة الأمم المتحدة، ولكن تولي الرئيس جورج بوش السلطة في يناير 2001 واعتماده بصورة أساسية على مسؤولين ينتمون فكرياً إلى تيار المحافظين الجدد، مثل: ديك تشيني، ودونالد رامسفيلد، وبول وولفويتز، ودوجلاس فيث، وريتشارد بيرل، ودانيال باييس ... وغيرهم، قد زاد من كثافة التحركات الأمريكية في هذا الصدد، حيث سارعت واشنطن إلى الانسحاب من بعض الاتفاقيات الدولية مثل بروتوكول "كيوتو"، وعارضت إنشاء المحكمة الجنائية الدولية، وأقرت ما عرف باسم "استراتيجية الهجمات الوقائية" التي تمنحها الحق في توجيه ضربات عسكرية ضد أية دولة ترى أنها قد تشكل تهديداً لها دون الحاجة لقرار من مجلس الأمن، ثم جاء غزوها للعراق في مارس 2003 خارج إطار الأمم المتحدة ليمثل ذروة الأزمة بالنسبة للمنظمة الدولية التي أصبح استمرار وجودها موضع شك كبير

رغم تراجع الإدارة الأمريكية — تحت وطأة تصاعد خسائرها البشرية والمادية في العراق — وتأكيد لها من جديد على أهمية تفعيل دور الأمم المتحدة في إعادة إعمار هذا البلد، ولكن في المجالين الاقتصادي والإنساني فقط، الأمر الذي قد يدفع المراقبين إلى الاعتقاد بأن الأمم المتحدة في طريقها للانتهاء إن لم تكن قد انتهت بالفعل وأن نظاماً دولياً جديداً قد بدأ في التشكل تحاول فيه الولايات المتحدة تحديد قواعد واتجاهات العلاقات الدولية.

بيد أن هناك رأياً آخر يستبعد انهيار المنظمة الدولية، ويرى أنه رغم تدهور مصداقية وفعالية الأمم المتحدة على الساحة الدولية بعد احتلال العراق، إلا أن انهيارها الكامل لن يقع بسبب هذه الأزمة، وذلك على ضوء أمرين، الأول: أن العالم لا يزال في حاجة مهمة للأمم المتحدة، خاصة أن المشكلات التي يواجهها حالياً تتسم بالتعقيد والتداخل كما أنها في معظمها مشكلات عالمية يتعذر على دولة بمفردها إيجاد حل لها ومواجهتها، وهو ما أدركته أمريكا بعد هجمات 11 سبتمبر 2001؛ حيث سعت عبر المنظمة الدولية لإصدار قرارات تدين الإرهاب وتوفر الشرعية للتحالف الدولي المناهض للحرب . والثاني: تزايد الضغوط الدولية الرامية إلى توسيع دور المنظمة الدولية وخاصة في عملية إعادة إعمار العراق، سياسياً واقتصادياً، إضافة إلى تعاضم الخسائر الأمريكية البشرية والاقتصادية في هذا البلد، ولعل موافقة سلطة الاحتلال في العراق على استقبال وفد من الأمم المتحدة لدراسة إمكانية إجراء انتخابات دليلاً عملياً على أنه من المستبعد أن تتمكن واشنطن من إعادة الأمن والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط دون الرجوع ثانية إلى الأمم المتحدة، وما يشهده العراق حالياً من اضطرابات وصراعات يدفع الأحداث للسير في هذا الطريق مهما حاول المحافظون الجدد تغيير مسارها.

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

2004/1/27

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية



Gulf Centre for Strategic Studies

التغلغل الإسرائيلي في العراق.. وتأثيره على الأمن القومي العربي

من الثابت أنه كان لإسرائيل دور أساسي في إشعال الحرب ضد العراق، سواء من خلال الضغط المباشر الذي مارسه رئيس الوزراء الإسرائيلي "أرييل شارون" على إدارة بوش لإقناعها بضرورة اتخاذ هذه الخطوة بالتنسيق والتعاون مع يهود بارزين في وزارة الدفاع الأمريكية، في مقدمتهم "بول وولفويتز" و "ريتشارد بيرل"، أو من خلال المعلومات الاستخباراتية المغلوطة التي قدمها الموساد الإسرائيلي لواشنطن، والتي ضخمت من خطورة التهديد الذي تمثله الأسلحة العراقية.

وسعت إسرائيل من وراء ذلك إلى تحقيق مكاسب سياسية واقتصادية وأخرى أمنية منها: تعزيز هيمنتها على المنطقة على أساس أن غزو العراق واحتلاله يعني إضعاف قاعدة أساسية في النظام العربي، ويزيد من الخلل القائم في موازين القوى في المنطقة لصالح إسرائيل، وإضعاف جبهة قوى التشدد والمقاومة في العالم العربي وإتاحة الفرصة لإعادة توطين الفلسطينيين بالعراق بشكل يساعد طبقاً للتصور الإسرائيلي - في حل إحدى المعضلات التي تعترض عملية التسوية السلمية للصراع العربي - الإسرائيلي، ومحاولة إيجاد نظام جديد في العراق موالٍ لأمريكا يقبل الاعتراف بإسرائيل، ويقيم علاقات دبلوماسية معها، بحيث يكون الجسر الذي يمكن من خلاله العبور إلى خارج أسوار العزلة التي تعاني منها في المنطقة، إضافة إلى توجيه رسالة واضحة للدول العربية الأخرى، بأن أية محاولة من جانبها لامتلاك أسلحة دمار شامل ستواجه نفس مصير العراق، وهي رسالة بدأت تستوعبها بالفعل بعض الدول العربية مثل ليبيا التي أعلنت تخليها طواعية عن برنامجها النووي البدائي، إضافة إلى دعم الاقتصاد الإسرائيلي الذي يمر بمرحلة غير مسبوقة من الاختناق والركود بسبب ما خلفته ولا زالت انتفاضة الأقصى من آثار سلبية، وذلك من خلال فتح السوق العراقية أمام المنتجات الإسرائيلية والمساهمة في مشاريع إعادة الإعمار والتي تصل تكاليفها الإجمالية طبقاً لحسابات البنك الدولي إلى نحو 120 مليار دولار، وتوفير مصادر الطاقة الرخيصة التي تحتاجها إسرائيل من النفط والغاز العراقيين، خاصة إذا ما تم إحياء الحلم القديم الخاص بإعادة العمل في خط "كركوك - حيفا".

ونتيجة لذلك، لم يكن غريباً أن ترحب إسرائيل باحتلال العراق، حيث وصف "عوزي لاندאו" وزير الأمن الداخلي الإسرائيلي إزالة النظام العراقي السابق بأنه أهم إنجاز استراتيجي لإسرائيل في العقود الأخيرة، فيما تباهى رئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق "بنيامين نيتانياهو" بأنه كان له ولعدد من قادة اليمين الإسرائيلي دور بارز في إقناع أركان الإدارة الأمريكية بتبني دور متشدد تجاه العراق.

وقد تعددت مظاهر التغلغل الإسرائيلي في العراق لتعظيم مكاسبها السياسية والاقتصادية من احتلاله، فعلى المستوى الاقتصادي، أصدر وزير المالية الإسرائيلي "بنيامين نيتانياهو" قراراً وزارياً يقضي بترخيص إقامة علاقات تجارية مع العراق بعدما كانت ممنوعة على الإسرائيليين؛ لأن العراق كان مدرجاً على قائمة الدول المعادية لإسرائيل، وهو ما فتح المجال أمام الشركات الإسرائيلية للاستثمار في العراق ومحاولة الاستفادة من الفرص التي تطرحها عمليات إعادة إعمار البنية التحتية والمؤسسات الاقتصادية العراقية في ضوء ما تتمتع به هذه الشركات من خبرات وتكنولوجيا عالية. وقد وقعت العشرات من هذه الشركات بالفعل على عقود تجارية مع القوات الأمريكية في العراق إما بشكل مباشر مع شركة "بكتل" الأمريكية التي تحظى بنصيب الأسد من عقود الإعمار فيه أو من خلال شركات وسيطة، فعلى سبيل المثال وقعت بعض هذه الشركات عقداً مع واشنطن في مطلع يوليو 2003 يقضي بتزويد القوات الأمريكية في العراق البالغ قوامها نحو 135 ألف جندي بالخضروات والفواكه الإسرائيلية في صفقة تبلغ قيمتها عشرات الملايين من الدولارات، فيما بدأت العديد من هذه الشركات في تصدير منتجاتها بالفعل للسوق العراقية وسط توقعات من معهد التصدير الإسرائيلي بأن يبلغ حجم الصادرات الإسرائيلية للعراق أكثر من 100 مليون دولار سنوياً خلال السنوات الثلاث القادمة.

كما قدرت تقارير إسرائيلية في أواخر نوفمبر 2003 حجم الصادرات الإسرائيلية لشمال العراق في مشروعات التنمية والتسويق وغيرها من التعاملات التجارية بنحو 50 مليون دولار يمكن أن تتضاعف في الفترة القليلة القادمة. وأكدت هذه التقارير أن الإدارة الأمريكية في العراق التي يرأسها الحاكم المدني بول بريمر منحت يوم 2003/12/1 تراخيص لعشر شركات إسرائيلية

للعمل ومزاولة أنشطتها في مناطق مختلفة من شمال العراق، من بينها شركة "أريديوم" التي وقعت عقدًا مع قوات التحالف بالموصل لإقامة شبكة هواتف عمومية في أغلب مدن شمال العراق، وشركة "أوسيم" للمنتجات الغذائية، وشركة "تاسي أريع" لتكرير المياه.

وإذا كان الهدف الرئيسي للولايات المتحدة من احتلال العراق هو السيطرة على ثرواته النفطية التي تمثل ثاني أكبر احتياطي نفطي في العالم بنحو 112.5 مليار برميل بهدف تأمين احتياجاتها من الطاقة الرخيصة، فإن إسرائيل لم تكن لتترك الساحة دون أن تحجز لنفسها مكاناً لنيل حصتها من "الكعكة" النفطية العراقية، لذا سارعت تل أبيب إلى طرح مشروع إعادة تشغيل خط أنابيب النفط "كركوك - حيفا"، والذي سيخدم في حال تنفيذه مصالحها الاقتصادية من خلال تخفيض نفقاتها النفطية بنسبة 20% - كمرحلة أولى - خاصةً وأنها مستورد صافٍ للنفط بنحو 12 مليون طن سنوياً يأتي 80% منهم من جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق، حيث توقع نيتانياهو في يونيو 2003 إعادة تشغيل هذا الخط قائلاً: "لن يمر وقت طويل حتى يبدأ البترول العراقي في التدفق على مياه حيفا في شمال إسرائيل"، كما أكد وزير البنية التحتية "يوسف بارتيسكي" أنه من شأن إعادة تشغيل هذا الخط تقليل التكلفة الباهظة لنقل البترول من روسيا بالصهاريج، ورغم نفي إسرائيل المستمر نيتها إعادة تشغيل هذا الخط، كشفت تقارير عربية وأجنبية عن قيام مسؤولين إسرائيليين بعقد عدة اجتماعات في نوفمبر 2003 في كركوك والموصل لبحث إمكانية تشغيله، وأن أعمالاً هندسية موسعة جرت بشكل سري من جانب شركات نفط أمريكية - إسرائيلية لصيانة هذا الخط، مشيرة إلى أنه منذ تعيين "غازي الطالباني" ابن شقيق "جلال الطالباني" عضو مجلس الحكم الانتقالي مسؤولاً عن وزارة النفط، بدأ تقديم تسهيلات كبيرة لشركات النفط الإسرائيلية، التي بدأت بدورها في شراء أراض غنية بالبترول في منطقة الموصل، وهو ما اعتبرته الصحف التركية "احتلالاً ثانياً للعراق".

وعلى المستوى الأمني: تم إنشاء أول مركز إسرائيلي للأبحاث في العراق في أغسطس 2003، وهو مركز "ميمري" الذي يرأسه "إيجال كارمون" رجل المخابرات الإسرائيلي المتقاعد الذي له تاريخ طويل في عالم الجاسوسية، ويقوم برصد وتوجيهات ما تنشره الصحف والمجلات

ووسائل الإعلام الأخرى العراقية، بل وما تتضمنه الكتب الدراسية وخطب المساجد، خاصة أيام الجمعة، مما يكشف طبيعة المركز المخبرية، في الوقت الذي أكدت فيه إحدى الدراسات العراقية القيمة أن المخابرات الأمريكية حرصت على إشراك الموساد في كل الوزارات العراقية، حيث عينت "ديفيد تومي" في وزارة المالية، و"ديفيد لنش" في وزارة النقل، و"روبن رافيل" في وزارة التجارة، و"هولي شاتز" في وزارة الزراعة، و"تسجوني كارني" في وزارة الصناعة، و"دون ابيرلي" في وزارة الشباب، و"دور ايرومان" في وزارة التعليم العالي، إضافة إلى تعيين فريق إسرائيلي من ستة أشخاص كمستشارين في وزارة التربية والتعليم، والتي تكتسب أهمية خاصة في تأكيد هوية العراق وانتمائه، وهو ما يوضح مدى الاختراق الأمني الإسرائيلي للعراق والمنطقة.

كما كشفت وسائل الإعلام الغربية يوم 2003/11/16 النقيب عن إنشاء عدد من مكاتب "الموساد" في كردستان العراق، والتباحث مع قياديين من الحزبين الكرديين حول إمكانية توطین نحو آلاف الأكراد ممن هاجروا إلى إسرائيل واستقروا فيها كما أوضحت هذه المصادر مطلع يناير 2004 قيام عناصر من الموساد الإسرائيلي بشراء أراضي من عائلات كردية بأضعاف ثمنها على الحدود مع سوريا وإيران لإقامة مراكز استخبارية موجهة ضدهما، مشيرة إلى أن هذه العناصر تعمل تحت غطاء منظمات إنسانية تمارس نشاطها تحت مظلة الأمم المتحدة.

وكانت العلاقات التركية - الإسرائيلية قد شهدت بعض التوتر مؤخراً نتيجة تزايد التعاون والتنسيق الإسرائيلي - الكردي، الأمر الذي تعارضه تركيا. ولا تقتصر المساعي الإسرائيلية على تملك أراضٍ عراقية وتوزيعها على اليهود العراقيين الذين ترغب تل أبيب في توطینهم في العراق على المناطق الكردية، وإنما امتدت لتشمل معظم الأراضي العراقية، ولعل هذا ما يفسر قيام "جيف كايي" أحد كبار الموظفين في الوكالة اليهودية المسؤولة عن هجرة اليهود بزيارة إلى بغداد في منتصف شهر يونيو 2003.

وتجدر الإشارة إلى أن فكرة توطین الفلسطينيين في العراق ليست بجديدة، بل إن عمرها يناهز القرن من الزمان، حيث ارتبط اسم العراق كثيراً بمشاريع التوطین الصهيونية، ففي عام 1911

اقترح "يهوشع بوخميل" أحد رفاق هرتزل مؤسس الحركة الصهيونية أن يقوم اليهود بشراء أراضٍ في العراق؛ لكي يتم ترحيل الفلسطينيين إليها، وفي عام 1919 دعا "أهارون أهرونسون" إلى تحويل وادي الرافدين إلى "جنة" يسكنها الفلسطينيون. وفي عام 1938 كتب "بن جوريون" مقترحاً على الوكالة اليهودية أن تعرض على العراق عشرة ملايين جنيه إسترليني مقابل توطين عشرة آلاف أسرة فلسطينية، هذا وقد طرحت فكرة شراء جزء من الأراضي العراقية لنقل الفلسطينيين إليها في عام 1942 خلال انعقاد المؤتمر الخامس للهستدروت، وفي كتاب جاء تحت عنوان "أرض إسرائيل الموعودة" صدر في عام 1944 قال مؤلف "ولتر ملك": "إذا وجد العرب صعوبة في العيش في بلد صناعي متقدم هو إسرائيل فسيكون بمقدورهم الاستيطان في وادي دجلة والفرات الزراعي الخصيب"، وما زالت هذه الفكرة تراود خيال قادة إسرائيل كلما سنحت فرصة لذلك.

وعلى المستوى السياسي، تعددت مظاهر الاختراق الإسرائيلي للعراق، وكان من أبرزها اللقاءات السياسية التي تمت بين مسؤولين إسرائيليين وأعضاء مجلس الحكم الانتقالي العراقي مثل لقاء رئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق "شيمون بيريز" وعضو المجلس "عدنان الباجه جي" على هامش مؤتمر الاشتراكية الدولية في أغسطس 2003، ورغم ذلك نفى بعض أعضاء المجلس وجود أي نية لتطبيع العلاقات مع إسرائيل، حيث أكد "الباجه جي" يوم 2003/9/7 أنه لا يمكن إقامة علاقات طبيعية بين العراق وإسرائيل إلا بعد قيام دولة فلسطينية وحصول تسوية كاملة للصراع العربي - الإسرائيلي تحظى بقبول الفلسطينيين، كما أعلن وزير التخطيط والتعاون الدولي العراقي "مهدي الحافظ" يوم 2003/9/24 أن مجلس الحكم اتخذ قراراً باعتبار إسرائيل دولة "معتدية" ومنع التعامل معها، وتأتي هذه التصريحات لتهدئة مخاوف الرأي العام العراقي وامتصاص غضبه، ومن هذه المظاهر أيضاً التنسيق الأمريكي - الإسرائيلي المستمر بشأن مستقبل ترتيبات الوضع في العراق والمنطقة.

وقد لعبت عدة عوامل دوراً مهماً في تعزيز هذا الاختراق والتواجد الإسرائيلي في العراق، من ذلك حالة الفوضى والانقلاب الأمني التي يعانيتها والنظام العراقي الجديد الموالي لواشنطن والذي

يسمح لإسرائيل بالتواجد والتغلغل والمشاركة الإسرائيلية في مشاريع إعادة الإعمار في العراق تحت غطاء أمريكي، ومن ذلك قيام شركة "هالبيرتون" الأمريكية للطاقة التي كان يرأسها "ديك تشيني" بمنح "كارنل مزراحي" وهو تكتل يهودي يعمل في قطاع الطاقة في الشرق الأوسط، بعضاً من العقود التي حصلت عليها والتي وصلت قيمتها إلى نحو مليار دولار. وكان نائب وزير المالية الأمريكي "جون تايلور" قد دعا خلال مشاركته في المؤتمر الاقتصادي العالمي الذي عقد في الأردن يوم 2003/6/21 الشركات الإسرائيلية للاستثمار في العراق، قائلاً: "هذه فرصة تاريخية لإنعاش الاقتصاد الإسرائيلي، ففي العراق يوجد واقع اقتصادي جديد، حيث لا توجد ضرائب أو جمارك على المشاريع الاقتصادية والاقتصاد الإسرائيلي بحاجة ماسة إلى الانخراط في هذه المشاريع، وهو قادر على أخذ دور كبير فيها، لأنه يتمتع بالتكنولوجيا العالية والتجربة الغنية"، يضاف إلى ذلك الغياب الواضح لأي دور عربي في تحديد ورسم مستقبل العراق.

ولا شك أن لهذا التغلغل والاختراق الإسرائيلي للعراق، تداعياته السلبية على الأمن القومي العربي بشكل عام ومنطقة الخليج بصفة خاصة، وذلك من أكثر من زاوية، فمن ناحية سيقوى من الاقتصاد الإسرائيلي ويدفع به إلى الهيمنة الإقليمية من خلال بسط نفوذه على اقتصاديات المنطقة العربية واستنزاف ثرواتها الطبيعية ومواردها البشرية واختراق أسواقها الاستهلاكية والاستثمارية، كما أن للأنشطة الاستخباراتية الإسرائيلية في العراق نتائج سلبية على أمن واستقرار دول الخليج، الأمر الذي سيعزز من ضغوط إسرائيل عليها، وخاصة في حالة تكوين تحالف ثلاثي يضم العراق وتركيا وإسرائيل.

وعموماً فقد وصل التغلغل الإسرائيلي في العراق إلى درجة متنامية بحيث أصبح يشكل مصدر تهديد ليس للعراق وحده - بل للأمن القومي العربي برمته، مما يستدعي وجود تحرك عربي جاد على المستويين الشعبي والحكومي لمواجهة بالتعاون والتنسيق مع القوى الإقليمية الرافضة لهذا التغلغل.

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية



Gulf Centre for Strategic Studies

**السوق السوداء للأسلحة النووية
الخطر الأكبر الذي يواجه العالم**

LONDON

Head Office : Third Floor ,46 Grays Inn Road London WC1X8LR

Tel.: (0044) 2074301367, Fax: (0044) 2074049025

E.mail: (IBM) gcscs@btconnect.com

Brussels

G.C.S.S, A venue de la Renaissance, 10. B-1000 Bruxelles, Belgium.

Fax : (+322) 2310646. Tel: (Direct)(+322) 2806152, Tel: (+322) 2311300.

E-mail:(IBM) a.dethier@worldonline.be

Bahrain

Villa No.2768,Road 2442,Block 324, Juffair, P.O.Box 11505

السوق السوداء للأسلحة النووية .. الخطر الأكبر الذي يواجه العالم

كشفت النتائج التي استخلصتها الوكالة الدولية للطاقة الذرية وبعض الدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة من البرنامجين النوويين الإيراني والليبي، فضلاً عن اعتراف باكستان رسمياً بقيامها ببيع تكنولوجيا نووية لدول تصفها واشنطن "بالمارقة" عن وجود شبكة واسعة وبالغة التعقيد من السوق السوداء للاتجار في المواد المشعة وتكنولوجيا الأسلحة النووية أطرافها كوريا الشمالية وماليزيا وجنوب أفريقيا إضافة إلى الصين وروسيا وألمانيا وباكستان التي اتهمتها واشنطن بلعب دور محوري ورئيسي في هذه الشبكة، الأمر الذي أثار الكثير من الجدل والتساؤلات حول مدى فاعلية النظام الدولي القائم لمنع الانتشار النووي، وسبب انتشار هذه الظاهرة، وتداعياتها على الأمن العالمي.

ورغم ما حظيت به مسألة منع الانتشار النووي وغيره من أسلحة الدمار الشامل من اهتمام عالمي بدا منذ خمسينيات القرن الماضي عندما أنشئت الوكالة الدولية للطاقة الذرية عام 1957 بهدف تشجيع الاستخدامات السلمية للطاقة الذرية في جميع المجالات العلمية والتطبيقية وضمان عدم استخدامها في الأغراض الحربية وتقديم الخدمات والمعدات والمنشآت اللازمة للأبحاث الخاصة باستخدام الطاقة النووية سلمياً وتشجيع دورها في خدمة قضايا السلام العالمي والتنمية قبل عشر سنوات على التوصل إلى معاهدة منع الانتشار النووي، ثم اكتسبت زخماً أقوى بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 وتزايد المخاوف - التي كانت تروج لها الولايات المتحدة ومازالت - من خطر وصول هذه الأسلحة إلى أيدي المنظمات الإرهابية والدول التي تتهمها برعاية الإرهاب وخاصة في منطقة الشرق الأوسط- رغم ذلك حظيت هذه القضية باهتماماً متزايداً مؤخراً نتيجة تطورين مترابطين سببا ما يشبه الصدمة للمجتمع الدولي وللوكالة الدولية للطاقة الذرية في ضوء ما كشفاه من اتساع وتعدد حجم السوق السوداء للأسلحة النووية، حيث أكد المفتشون التابعون للأمم المتحدة أن الرئيس الليبي العقيد "معمر القذافي" كان يشتري أجهزة كاملة مرتبطة بالآلات الطرد المركزي المستخدمة في تخصيب اليورانيوم من السوق السوداء العالمية باعتبارها عنصرًا رئيسيًا في برنامج السري الخاص بصنع القنبلة النووية، وقد علقت صحيفة الجارديان في عددها الصادر يوم 2004/1/17 على ذلك قائلة: "إن ما تم العثور عليه في ليبيا شكل مرحلة جديدة في انتشار أسلحة الدمار الشامل، فطرابلس كانت تشتري ما هو متوافر في السوق ومنها معدات الطرد المركزي التي أشبه ما تكون بمنشآت جاهزة للاستخدام الفوري وهو ما يشكل تحدياً جدياً"، كما شبه "ديفيد أولبرايت" رئيس معهد العلوم والأمن الدولي شبكة إمداد ليبيا بأجهزة الطرد المركزي بتلك التي طورها صدام حسين في أواخر الثمانينيات، وقال: "إن حقيقة إمكانية شراء ليبيا لمصنع كامل للطرد المركزي من دون اكتشاف أحد لذلك أمر مفرع ويعد فشلاً لنظام رقابة الصادرات والواردات وللاستخبارات الغربية عموماً".

هذا وقد تم توجيه الاتهام إلى جهات مختلفة باعتبارها المسؤولة عن بيع هذه المعدات المتطورة، حيث أكد البعض أن مصدرها ماليزيا، مشيرين إلى أن السلطات الإيطالية كانت قد تمكنت في أكتوبر الماضي من ضبط ومصادرة سفينة ألمانية متجهة إلى طرابلس وعلى متنها أكثر من ألف ماكينة اشتريت من ماليزيا، كما اتهم عدد آخر من المحققين باكستان على أساس أن أجهزة الطرد المركزي التي حصلت عليها ليبيا تماثل التصميمات المستخدمة في برنامج التسليح الباكستاني، وقد أكدت تصريحات المسؤولين الليبيين وجود دور مهم لباكستان في تطوير البرنامج النووي الليبي رغم بدائته، حيث أكد "سيف الإسلام القذافي" في تصريحات لصحيفة "صندي تايمز" البريطانية يوم 2004/1/4، أن إسلام آباد كانت المصدر الرئيسي للمخططات الليبية المتعلقة ببناء مفاعلات نووية في بلاده، مشدداً على أن علماء باكستانيين قدموا مساعدات رئيسية في إعداد وبناء البرنامج النووي الليبي.

ومن هنا تأتي أهمية التطور الآخر والمتمثل في اعترافات المستشار العلمي لرئيس الوزراء الباكستاني الذي تمت إقالته من منصبه نهاية شهر يناير 2004 "عبد القدير خان" الملقب بـ "أبو القنبلة النووية الباكستانية" بتسريب التكنولوجيا النووية إلى دول تصفها واشنطن بـ "المارقة"، حيث اعترف بأنه قدم معلومات إلى إيران وليبيا لرغبته في نقل التكنولوجيا النووية إلى الدول الإسلامية الأخرى، وأنه قدم المعلومات نفسها إلى كوريا الشمالية كمحاولة من جانبه لتوجيه الاهتمام الدولي بعيداً عن البرنامج النووي لبلاده، كما أكد في الاعترافات نفسها معرفة الحكومة الباكستانية بإبان "برويز مشرف" و "بناظير بوتو" بالتسريبات النووية إلى إيران وكوريا الشمالية، إضافة إلى تورط كبار قادة الجيش الذين يحكمون السيطرة على المنشآت النووية في البلاد من خلال "خلية التحكم والمراقبة في شأن السلاح النووي" التي أنشئت في عام 2000.

فقد مثلت هذه الاعترافات صدمة أخرى للدول الغربية والوكالة الدولية ازدادت حدتها مع اتساع عمليات التحقيق التي كشفت طبقاً للمحققين الأمريكيين - عن شبكة معقدة يديرها العالم الباكستاني "عبد القدير خان" تمتد طبقاً لصحيفة "واشنطن بوست" يوم 2004/2/8 إلى سبع دول - في ثلاث قارات - هي باكستان وماليزيا وجنوب أفريقيا واليابان والإمارات وألمانيا، كما كشفت هذه التحقيقات عن أدلة قوية تربط باكستان بالبرنامج النووي لكل من إيران وكوريا الشمالية، وقد أكدت هذه الأدلة أن الاتجار في التكنولوجيا النووية كان جزءاً من السياسة الخارجية الباكستانية، عبر شبكة من الوسطاء في هذا المجال بمختلف دول العالم، حيث تقوم بتصدير هذه التكنولوجيا إلى إيران منذ نحو 16 عاماً بشكل ساعد طهران على حل إحدى المعضلات الخطيرة التي كانت تواجهها في مجال تكنولوجيا تخصيب اليورانيوم - طبقاً للاتهامات الأمريكية - كما أكدت عمليات التفتيش التي قام بها خبراء الوكالة الدولية في إيران وجود دور باكستاني في تطور البرنامج الإيراني، حيث اكتشف هؤلاء الخبراء أن أجهزة فصل النظائر المستخدمة في إيران تماثل النماذج الأولية التي كان الباكستانيون، قد طوروها نقلاً عن تصميمات أوروبية.

ونتيجة لذلك تعرضت الحكومة الباكستانية لحملة من الانتقادات والضغط الإعلامية الرسمية الغربية مما دفعها إلى التوصل من مسؤولية تسريب هذه التكنولوجيا وإصاق التهمة بعلماء الذرة الباكستانيين، حيث سارعت بإجراء التحقيقات مع أكثر من 25 عالماً نووياً، على رأسهم "عبد القدير خان" الذي تم إقالته من منصبه، في سلوك انطوى على إهانة شديدة لمكانة ودور هؤلاء العلماء رغم الدور الذي قاموا به في تحقيق التوازن النووي مع الهند وهو ما أثار حنق قطاعات واسعة من الشعب الباكستاني.

كما أكد تقرير صدر عن مركز دراسات منع انتشار الأسلحة النووية في ولاية كاليفورنيا في أواخر يناير الماضي أن السلطات الإيرانية تمكنت خلال الأعوام الماضية بطرق سرية وعلنية من استيراد معدات ومواد نووية بما في ذلك اليورانيوم المخصب من أكثر من 30 دولة، من بينها دول تربطها بإيران علاقات عداء شديد مثل الولايات المتحدة وإسرائيل، وهو ما يؤكد مدى اتساع السوق الدولية لتجارة التكنولوجيا النووية وتعمدها، الأمر الذي دفع مدير الوكالة الدولية إلى الاعتراف بفشل النظام الدولي لمنع الانتشار النووي قائلاً: "إن المعلومات التي كشف عنها النقاب في الآونة الأخيرة حول النشاط النووي توضح أن النظام الذي وضع في ذروة الحرب الباردة لاحتواء تكنولوجيا السلاح النووي لم يعد قادراً على السيطرة على التجارة النووية الجديدة، فالمعلومات النووية متوافرة الآن في كل مكان مما يجعل الوضع أكثر خطورة مقارنة بعقد الستينيات من القرن الماضي".

ويتفق العديد من المراقبين مع هذا الرأي مشيرين إلى وجود عدد من العقبات التي تعترض تفعيل النظام الدولي القائم لمنع الانتشار النووي، منها: غياب الطابع الإلزامي أو الإكراهي في عمل الوكالة الدولية ونشاطها، وقد استمر هذا الوضع حتى بعد ارتباطها بمعاهدة الانتشار النووي، حيث إن نظام الضمانات الذي كانت تدبره الوكالة لضمان الالتزام بالمعاهدة نفسها يعاني من مشكلات حقيقية تجعله غير فعال في حالات متعددة، خاصة أنه لا توجد في المعاهدة نفسها أحكام للعقوبات فهي تقتصر على إحالة حالات الاختراق إلى مجلس الأمن، كما أن نظام التحقيق والتفتيش لم يكن يتم تطبيقه آلياً بمجرد تصديق الدولة على المعاهدة وإنما توقع بشأنه اتفاقات ثنائية يتم التفاوض حولها بين الدولة والوكالة، كما كانت تطبق فقط على القدرات التي تقرر الدولة أنها تمتلكها والتي تضمنها اتفاقية الضمانات، وهو ما أوجد تصدعات عميقة في جهود منع الانتشار النووي، خاصة مع اتجاه دول مثل إسرائيل والعراق وكوريا الشمالية إلى تطوير برامج نووية سرية.

ورغم ذلك فقد كانت الوكالة تملك بعض الآليات التي تمكنها من أداء مهامها من ذلك حقها القانوني في طلب القيام بعمليات تفتيش خاصة في حالة وجود شكوك حول انتهاك دولة معينة للمعاهدة بالتشاور مع هذه الدولة تتضمن إمكانية الوصول إلى مواقع أخرى واستخدام أساليب لا تشملها الشروط المتفق عليها، بيد أنها لم تستخدم هذا الحق حتى بداية التسعينيات بعد اكتشاف محاولة العراق تطوير برنامج سري للأسلحة النووية بشكل دفع الولايات المتحدة والعديد من القوى الدولية إلى المطالبة بضرورة تعزيز نظام الضمانات الدولي، وأسفرت هذه المطالبات عن التوصل إلى بروتوكول إضافي تم إلحاقه بنظام ضمانات الوكالة - تم إقراره في مايو 1997- ويعطيها الحق في القيام بعمليات تفتيش مفاجئة واتخاذ إجراءات رقابية مشددة على الأنشطة النووية لأية دولة تشكل في عدم التزامها ببنود معاهدة منع الانتشار النووي، ورغم ذلك استمر أداء الوكالة تكتفه العديد من أوجه القصور فيما يتعلق بكيفية معالجة هذا الملف، كما كان هذا النظام يركز على حظر عمليات نقل التقنية النووية التي تقوم بها الحكومات دون إدراك أن السوق السوداء لهذه العمليات باتت تخترق الحكومات نفسها.

وتثير هذه القضية بصفة عامة عدة ملاحظات هامة، منها:

1 - أن اتساع وتعدد حجم هذه السوق السوداء سيزيد بلاشك من التحديات والمخاطر التي تواجه الأمنين العالمي والإقليمي، حيث ستدفع الكثير من الدول إلى محاولة الحصول على تكنولوجيا هذه الأسلحة لردع أية قوى إقليمية أو عالمية تهددها، مما يسرع من وتيرة سباق التسلح العالمي، كما أن وصول هذه التكنولوجيا المتطورة إلى أيدي جماعات أو تنظيمات سياسية أو أصولية (سواء كانت إسلامية أو مسيحية أو يهودية) غير مسؤولة وتتبنى العنف منطوقاً لتحقيق أهدافها السياسية من شأنه أن يضاعف من هذه المخاطر التي تهدد الأمن العالمي خاصة في ظل ما تتمتع به هذه الأسلحة من قدرة تدميرية عالية.

2 - أن تعامل الوكالة الدولية والقوى الغربية مع هذه القضية يتسم بقدر واضح من الازدواجية بشكل لا يساعد على حلها بل يزيد من اتساعها وتعقدها، فرغم أن التحقيقات والأدلة التي أعلنتها الولايات المتحدة والوكالة الدولية في الأحداث الأخيرة كشفت عن وجود شبكة معقدة للتجارة في هذه التكنولوجيا من بينها جهات من ألمانيا وأسبانيا التي طالب محمد البرادعي يوم 8/2/2004 بالتحقيق في المعلومات التي تشير إلى قيامها بتصدير معدات نووية إلى ليبيا، وجنوب أفريقيا واليابان، فإن الضغوط والانتقادات انصببت بشكل أساسي على الدور الذي لعبته باكستان في هذا المجال باعتبارها الدولة الإسلامية الوحيدة التي تمتلك هذه التكنولوجيا، ومن ثم كثفت هذه القوى من ضغوطها لتحجيم القوة النووية الباكستانية والتي كانت قد بدأت بفرض عقوبات اقتصادية على إسلام آباد إثر الإعلان عن امتلاكها سلاحاً نووياً عام 1998 ثم فرض الحماية الأمنية المشتركة على منشأتها النووية إبان حرب أفغانستان عام 2001 - 2002.

وتتضح هذه الازدواجية في إصرار هذه القوى وعملها بشتى الطرق على منع دول المنطقة وخاصة تلك التي تصفها واشنطن "بالمارقة" من الحصول على التكنولوجيا النووية في الوقت الذي تتجاهل فيه امتلاك إسرائيل لترسانة نووية ضخمة تضعها في المرتبة الخامسة على مستوى العالم إضافة إلى كميات هائلة من أسلحة الدمار الشامل، بل ومساهمة بعضها وخاصة الولايات المتحدة في التطوير المستمر لهذه القوة لضمان الهيمنة الإسرائيلية على الشرق الأوسط، ومن أمثلة ذلك قيام واشنطن بتزويد الأسطول الإسرائيلي بغواصات قادرة على حمل رؤوس نووية، كما تتجاهل هذه القوى أيضاً الدور الذي تلعبه إسرائيل في السوق السوداء للتجارة بأسلحة الدمار الشامل، الأمر الذي من شأنه أن يشجع دولاً أخرى في المنطقة للحصول على هذه التكنولوجيا بشكل أو بآخر للدفاع عن نفسها وردع أي قوى أخرى تهددها.

3 - التوظيف السياسي لهذه القضية لتحقيق مصالح خاصة، ولعل أبرز مثال على ذلك قيام الولايات المتحدة وبريطانيا بغزو العراق واحتلاله بدعوى امتلاكه لأسلحة دمار شامل، وهي المزاعم والاتهامات التي ثبت عدم صحتها وتورط الحكومة في تضخيمها لتبرير الحرب وتحقيق أهداف خاصة بالأجندة الأمريكية وهي القضية التي مازالت تتفاعل داخل الولايات المتحدة وبريطانيا وباتت تهدد مستقبل كل من بوش وبلير السياسي.

4 - أن التوجه الأمريكي لمواجهة هذه الظاهرة من خلال استهداف العلماء العرب المسلمين (مثلما هو الحال مع العراق وباكستان) والعمل على تفرغ هذه البلدان من عقولها البشرية وخبرائها للحيلولة دون إقامة برامج ثورية صاروخية في المستقبل، انطلاقاً من افتراض أساسي مؤداه أن العلماء والخبراء أصبحوا الآن مصدر نقل التكنولوجيا النووية أكثر من الحكومات، ينطوي على مخاطر عدة لهذه المنطقة لعل في مقدمتها إعاقه فرص التنمية بها والتي تقودها هذه الفئة، وقد برزت مؤخراً العديد من المؤشرات على اتجاه كل من واشنطن وتل أبيب لاستقطاب هؤلاء العلماء للاستفادة من قدراتهم وخبراتهم بشكل يساهم في إبقاء دول المنطقة في دائرة التخلف والتهميش.

وإذا كان الكشف عن هذه الأحداث والمعلومات قد أوضح بما لا يدع مجالاً للشك مدى اتساع وتعقد حجم السوق السوداء للتجارة في تكنولوجيا السلاح النووي، وضرورة إعادة النظر في النظام القائم والجهود المبذولة لمنع الانتشار النووي، فإنه ينبغي التأكيد على ضرورة أن يتم معالجة هذه القضية برمتها بشكل عادل وموضوعي وفي إطار من العمومية والشمول بحيث لا تستثنى أحداً باعتباره شرطاً أساسياً لنجاح أية جهود لمواجهة هذه الظاهرة، وهو ما قد يتطلب تعديل النظام الدولي القائم بما في ذلك معاهدة الحد من الانتشار النووي وجعلها ملزمة للجميع - الأعضاء وغير الأعضاء - ووضع ضوابط وشروط لمواجهة هذه الظاهرة في إطار كلي وتحت مظلة الأمم المتحدة حتى لا تتفرد دولة بمفردها بتوجيه الاتهامات للآخرين واستخدام القوة العسكرية ضدهم لتحقيق أهداف خاصة لا تمت بصلة لقضية منع الانتشار النووي مثلما حدث مع العراق.

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية



Gulf Centre for Strategic Studies

تحليل إخباري

زيارة رئيس الوزراء لفرنسا .. نحو مزيد من توطيد العلاقات بين البلدين

LONDON

Head Office : Third Floor ,46 Grays Inn Road London WC1X8LR

Tel.: (0044) 2074301367, Fax: (0044) 2074049025

E.mail: (IBM) gcss@btconnect.com

Brussels

G.C.S.S, A venue de la Renaissance, 10. B-1000 Bruxelles, Belgium.

Fax : (+322) 2310646. Tel: (Direct)(+322) 2806152, Tel: (+322) 2311300.

E-mail:(IBM) a.dethier@worldonline.be

Bahrain

Villa No.2768,Road 2442,Block 324, Juffair, P.O.Box 11505

Tel.: 825600 Fax : 825700 E.mail:(IBM) gcssbh@batelco.com.bh

تحليل إخباري

زيارة رئيس الوزراء لفرنسا .. نحو مزيد من توطيد العلاقات بين البلدين

يبدأ رئيس الوزراء زيارة إلى فرنسا والتي تتميز بمواقف متوازنة تجاه القضايا العربية المصرية وفي مقدمتها القضية الفلسطينية، إضافة إلى إعلانها أهمية خاصة لمسألة دعم الأمن والاستقرار في الخليج ولذا حظيت فرنسا باحترام الدول العربية وامتلكت معها علاقات عربية واسعة، من هذا المنطلق تأتي علاقات المملكة مع فرنسا، فهي متنوعة لا تقف عند المجال السياسي أو الاقتصادي وإنما امتدت إلى مجالات أخرى مثل الثقافة والإعلام والسياحة والصحة والزراعة والأمن ... الخ.

و يرى المراقبون أن العلاقات البحرينية - الفرنسية استكملت حلقاتها الأساسية واقتربت تمامًا من مرحلة النضج النهائية ، ويتضح ذلك من خلال استعراضنا لهذه العلاقات:

العلاقات السياسية:

كما هو معروف بدأت العلاقات السياسية بين البلدين قديمة، بتبادل السفراء والسفارات عام 1974 أي بعد ثلاث سنوات فقط من استقلال البحرين عام 1971، وفي عام 1976 قام أمير البحرين الراحل الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة بزيارة لباريس بهدف توثيق وتنمية العلاقات السياسية بين البلدين وتشجيع التعاون الاقتصادي، كما قام رئيس الوزراء في نوفمبر 1977 بزيارة أخرى، لنفس الهدف... وعلى الجانب الآخر قام الرئيس الفرنسي الأسبق "جسكار ديستان" بزيارة للبحرين في الفترة من 3-4 مارس عام 1980. وتوالى الزيارات المتبادلة وكانت آخر زيارة قام بها الأمير الراحل عيسى بن سلمان آل خليفة في مايو 1998.

وكانت فرنسا أول بلد أوروبي يزوره الملك حمد بن عيسى آل خليفة بعد توليه مقاليد السلطة، في الفترة من 15-16 يوليو 1999، حيث وصفت بأنها تشكل مرحلة جديدة في العلاقات بين المنامة وباريس.

واستمرت الزيارات المتبادلة بينهما، فلم يمضي عام 2000 إلا وقد زار الملك فرنسا مرتين لتدارس الأوضاع البينية والإقليمية والدولية مع قادتها.

وساندت فرنسا المشروع الإصلاحي للملك ، وهو ما أكدته تصريحات المسؤولين الفرنسيين و على رأسهم الرئيس جاك شيراك الذي وصف الملك إياه بأنه أحد أبناء الجيل الجديد من القادة العرب الذين تعقد عليهم شعوبهم أملاً كبيراً ، وأن له احترام في المنطقة.

و من جانبها، أكدت السفارة الفرنسية لدى المملكة "أينتا ليدو" تطابق وجهات النظر بين البلدين ، موضحة أن فرنسا تساند مبادرة الملك حمد بن عيسى آل خليفة السياسية، وأن بلادها تابعت بكل ارتياح الانتخابات البلدية والسياسية، واختبرتها خطوة مهمة نحو إرساء نظام ديمقراطي. كما أعربت عن تقديرها لاهتمام الملك بدور المرأة في المجتمع. الجدير بالذكر أن للمملكة سفيرة وأيضاً في باريس منذ عام 2000.

وكان آخر الزيارات المتبادلة زيارة وزير الخارجية الفرنسي دومينيك دوفيلبان إلى المملكة يوم 14/1/2004، سلم خلالها رسالة من الرئيس الفرنسي إلى الملك.

وتباحث الملك مع الوزير الفرنسي حول آخر المستجدات على الساحتين العربية والدولية وجهود إحياء عملية السلام بين العرب وإسرائيل.

العلاقات الاقتصادية والتجارية:

لم تقتصر العلاقات بين البلدين على الأمور السياسية بل امتدت إلى المجال الاقتصادي . وتعد العلاقات الاقتصادية بمثابة ترجمة حقيقية للعلاقات السياسية بين البلدين.

و من الأسباب الأخرى التي تدفع البحرين إلى تدعيم علاقاتها الاقتصادية بفرنسا، انتماء الأخيرة إلى الاتحاد الأوروبي الذي يعد من الشركاء التجاريين الرئيسيين لدول الخليج. و بجانب ذلك هناك الاستثمارات الفرنسية في البحرين و التي تلعب دورا مهما في التنمية الاقتصادية في البلاد.

ويرتبط البلدان بالعديد من الاتفاقيات الاقتصادية، من أبرزها:

- اتفاقية للتعاون الاقتصادي والصناعي تم توقيعها في 1979/4/21، و بموجبها أنشئت اللجنة المشتركة للتعاون الاقتصادي الصناعي.
- اتفاقية للتعاون التقني والصناعي وقعت عام 1977.
- اتفاقية لتجنب الازدواج الضريبي على الدخل ورأس المال، وقعت في 1993/5/10.
- مشروع اتفاقية تشجيع وحماية الاستثمار بين البلدين.
- اتفاقية بين شركة نفط البحرين الوطنية والشركة العامة الفرنسية للجيوفيزياء ، والتي بمقتضاها يتم تطوير حقل البحرين للنفط باستخدام أحدث التقنيات وذلك بهدف تطوير قدرة البحرين الإنتاجية من النفط والغاز بهذا الحقل والمشروع ضمن عدد من المشاريع الحيوية التي بدأت الشركة في تنفيذها.
- اتفاقية للتبادل التكنولوجي في مجال الكهرباء بين شركة فرنسية وبحرينية للتصميم والتصنيع الإلكتروني في البحرين، وقعت في 2003/7/5.
- اتفاقية للتعاون المشترك بين غرفتي تجارة وصناعة البحرين وباريس ، تهدف إلى تنمية الروابط والمصالح بين قطاعي الأعمال في البلدين على هامش معرض "صنع في البحرين" ، ونصت على التزام الغرفتين بالتعاون معا والمساهمة في بذل الجهود بهدف تطوير العلاقات التجارية والتعاون الاقتصادي والفني بين البلدين والالتزام بمساعدة الهيئات والمؤسسات والمنشآت الاقتصادية لدى كل منهما لإقامة علاقات مع نظرائهم. كما نصرت على دعم وتشجيع المؤسسات في البلدين على إقامة المشاريع المشتركة وغيرها من أوجه التعاون الاقتصادي والفني.
- وفي مجال الاستثمار بلغ حجم الاستثمارات الفرنسية في البحرين 400 مليون دولار تغطي البنوك وبعض الشركات الأخرى ، وهو قابلة للزيادة مع عملية التطور التي تشهدها البحرين في شتى المجالات خاصة الاقتصادي.

وقد بلغ عدد الوكالات التجارية الفرنسية المسجلة في البحرين 496 وكالة، تغطي عدة مجالات ، أهمها : المواد الغذائية والأدوات الكهربائية والسيارات، كما بلغ عدد فروع الشركات الفرنسية المسجلة بالمملكة ثمانية فروع وتشمل مكاتب تمثيلية للمصارف الخارجية والمكاتب الرئيسية للبنوك التجارية ومكاتب تمثيلية للشركات ومقاولات كهربائية أخرى وتقديم خدمات فنية لحقول النفط البرية والبحرية، كما أن البلدين بصدد توقيع اتفاقية تستهدف حماية الاستثمار.

وفي مجال العلاقات التجارية، تمثل صادرات المملكة إلى فرنسا نسبة 0.34% عام 2001 من إجمالي صادراتها إلى العالم، بينما تمثل وارداتها نسبة 3.5% من إجمالي الواردات. وهذه النسب في طريقها إلى الزيادة خاصة مع جهود البحرين لجذب الاستثمارات من فرنسا وقيام المملكة بإقامة معارض ترويجية للسلع البحرينية كمعرض "صنع في البحرين" في يناير 2000، و قيام الغرفة التجارية بتنظيم أسبوع بحريني في فرنسا يوم 2000/1/22 تم فيه عرض تطورات المناخ الاستثماري للبحرين، وتنظيم مجلس التنمية الاقتصادية ندوة ترويجية بالفيديو للتعريف بالبحرين في فرنسا.

وقد دشنت زيارة وزير الصناعة الفرنسي كريستان يربت للبحرين في إبريل 2000 مرحلة جديدة في العلاقات الاقتصادية بين البلدين، حينما تم الإعلان عن النية لافتتاح ثلاثين مقراً لشركات صناعية متعددة الأغراض ومؤسسات مصرفية فرنسية في البحرين.

وقد أكد الوزير أن بلاده اختارت البحرين لما تتمتع به من قاعدة صناعية قوية في عدد من المجالات كالطاقة ومنتجات النفط المختلفة والألمنيوم وتطور جانب الاتصالات.

كما تم افتتاح فرع للمعهد الفرنسي للنفط في البحرين مكلّفاً بإجراء الدراسات لحساب الشركات النفطية العاملة في الشرق الأوسط.

ويمتد التعاون إلى **مجالات الخدمات الجوية**، حيث وقعت شركة طيران الخليج صفقة مع شركة الإيرباص خلال يونيو 1999 لتزويد الشركة بست طائرات من هذا الطراز وبلغت قيمة الصفقة 550 مليون دولار.

و يزيد من أهمية العلاقات الاقتصادية بين البلدين السعي الفرنسي لتوسيع العلاقات الاقتصادية مع دول الخليج وزيادة استثماراتها في المنطقة، هذا السعي الذي يقابله رغبة خليجية في توسيع التعاون الاقتصادي مع دول الاتحاد الأوروبي وفي مقدمتها فرنسا.

العلاقات العسكرية والأمنية:

ساهمت زيارة الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة لفرنسا في عام 1979، حينما كان وليا للعهد، في التمهيد لإقامة تعاون عسكري وثيق بين البلدين، حيث قام وزير الدفاع الفرنسي الأسبق بزيارة للبحرين ردًا على الزيارة عام 1980.

كما قام وفد فرنسي من الشركة الفرنسية لصناعة الطائرات بزيارة للبحرين خلال شهر نوفمبر من عام 1987 لبحث سبل تعزيز التعاون العسكري.

وخلال سنوات ما بعد حرب الخليج الثانية ، زاد التعاون العسكري بين البحرين وفرنسا وزادت كذلك الزيارات العسكرية المتبادلة بين البلدين، حيث تم بحث ومناقشة خيارات التجديد العسكري للقوات البحرينية.

كما كان هناك تعاون أمني في عدة مسائل ، منها القضاء على مخطط تهريب عملة بحرينية مزيفة حيث ضبطت السلطات الفرنسية كميات كبيرة من الدنانير المزيفة في شهر يوليو 2003.

العلاقات الثقافية والسياحية:

هناك لجنة بحرينية - فرنسية مشتركة للتعاون الثقافي والعلمي والتقني وتاريخ نشأتها قديم، وكان آخر اجتماع لها في عام 1994، حيث تم الاتفاق على التعاون التقني والعلمي في مجال تخطيط المدن، وعلى إدخال اللغة الفرنسية في جميع المراحل التعليمية بالبحرين، واستخدام المدرسين الفرنسيين لتدريسها والاتفاق على زيادة إقامة المعارض والندوات المشتركة وتبادل الزيارات.

كذلك شهد التعاون في مجال التعليم توقيع اتفاقية للتعاون المشترك بين جامعة روان بفرنسا وجامعة الخليج العربي يوم 2002/10/21 كما وقع البلدان اتفاقيتين للتعاون بين جامعة البحرين وجامعة روان أيضًا يوم 2003/2/23 .

كما قام رئيس جامعة البحرين الأسبق د. محمد بن جاسم الغتم أثناء زيارته لفرنسا في مايو 2000 بتوقيع اتفاقيتين أولاهما مع غرفة تجارة وصناعة باريس لتصبح بموجبها جامعة البحرين مركزًا إقليميًا لامتحانات اللغة الفرنسية للأعمال والمهن.

كما تم إدخال تدريس اللغة الفرنسية كأداة أساسية في المدارس البحرينية.

وفي زيارته الأخيرة ، افتتح وزير الخارجية الفرنسي دومينيك دوفيلبان المبنى الجديد للمدرسة الفرنسية بمحافظة المحرق بحضور وزير التربية والتعليم د. ماجد النعيمي.

كما بحث الوزير مع سفيرة فرنسا في 2002/10/30 القضايا الثقافية والتربوية ذات الاهتمام المشترك بين البلدين، كما تم إقامة معرضين عن حضارة البحرين بمدينة مانيديلي بفرنسا يوم 2002/11/24.

و يلاحظ أن هناك تعاونًا في مجال الآثار حيث يوجد فريق فرنسي يعمل في مواقع مختلفة، أدت مجهوداته إلى الكشف عن جانب من تاريخ وآثار البحرين.

كما تتعاون فرنسا مع البحرين في المجال الفني والإذاعي فقد بحث وكيل وزارة الإعلام محمود المحمود مع خبير فرنسي في 2003/5/8 لعم القطاع المسرحي في المملكة. كما افتتحت السفارة البحرينية في فرنسا الشريحة هيا آل خليفة معرضًا للتعريف بحضارة دلمون وثقافة شعب البحرين.

هذه الفعاليات وغيرها تعمل على دعم التعاون الثقافي على قاعدة احترام كل طرف لثقافة الآخر.

وهكذا تتجه العلاقات بين البلدين إلى مزيد من التوطيد، خاصة في ظل رغبة أكيدة منهما لتحقيق ذلك،.

وتأتي زيارة رئيس الوزراء إلى فرنسا الشهر في هذا الإطار. والتي ستسهم في تعزيز وتطوير العلاقات والتعاون والبلدين.

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية



Gulf Centre for Strategic Studies

زيارة وزير الخارجية الإسرائيلي للهند .. دفعة جديدة للتجالف الهندي .الإسرائيلي

LONDON

Head Office : Third Floor ,46 Grays Inn Road London WC1X8LR

Tel.: (0044) 2074301367, Fax: (0044) 2074049025

E.mail: (IBM) gcss@btconnect.com

Brussels

G.C.S.S, A venue de la Renaissance, 10. B-1000 Bruxelles, Belgium.

Fax : (+322) 2310646. Tel: (Direct)(+322) 2806152, Tel: (+322) 2311300.

E-mail:(IBM) a.dethier@worldonline.be

Bahrain

Villa No.2768,Road 2442,Block 324, Juffair, P.O.Box 11505

زيارة وزير الخارجية الإسرائيلي للهند.. دفعة جديدة للتحالف الهندي - الإسرائيلي

مثلت زيارة وزير الخارجية الإسرائيلي "سيلفان شالوم" للهند يوم 2004/2/10 دفعة جديدة لدعم التحالف الهندي - الإسرائيلي وتعزيز التعاون القائم بين البلدين، حيث وقع الجانبان اتفاقاً عسكرياً هو الأخطر من نوعه، منذ تدشين العلاقات الدبلوماسية بينهما قبل 12 عاماً، الأمر الذي أثار العديد من التساؤلات حول طبيعة هذا التعاون الذي تصاعدت وتيرته في الشهور الأخيرة بين البلدين في كافة المجالات، لاسيما في المجال العسكري ومكافحة "الإرهاب"، ليصل بهما إلى درجة التحالف الاستراتيجي، وأهدافه وتداعياته على المنطقة والأمن القومي العربي.

وتأتي زيارة "شالوم" إلى الهند بعد مرور أقل من نصف عام على الزيارة المهمة التي قام بها رئيس الوزراء الإسرائيلي "أرييل شارون" لها في سبتمبر 2003، باعتباره أول رئيس وزراء إسرائيلي يزور نيودلهي، لتوضح مدى التطور الذي شهدته العلاقات بين البلدين، والتي تستند - طبقاً لهما - إلى قاعدة مشتركة من الأهداف ترمي إلى تحقيق "السلام والأمن والاستقرار" في آسيا والقضاء على "الإرهاب العالمي" - على حد زعمهما - وهو ما أشار إليه البيان الختامي المشترك الذي صدر في ختام زيارة شارون، وجاء فيه: "باعتبارنا ضحيتين من ضحايا الإرهاب فإن إسرائيل والهند شريكتان في المعركة ضد هذا التهديد وتدعوان المجتمع الدولي إلى اتخاذ إجراءات حاسمة تجاه هذا الخطر وإدانة الدول والأفراد الذين يقدمون المساعدة ويحرضون على الإرهاب"، وهو نفس المعنى الذي أكد عليه "شالوم" في زيارته الحالية.

وترجع بداية العلاقات الرسمية بين الهند وإسرائيل إلى مطلع الخمسينيات من القرن الماضي عندما اعترفت الهند بدولة إسرائيل على أساس "الاعتراف بالأمر الواقع" مستندة إلى اعتراف أكثر من 40 دولة بها من بينها دولتان إسلاميتان هما تركيا وإيران، وقد اقتضت هذه العلاقة في بدايتها على التمثيل القنصلي وذلك حرصاً من الهند (التي تضم ثاني أكبر عدد من المسلمين في العالم بعد إندونيسيا) على علاقاتها مع العالمين العربي والإسلامي، إلا أن ذلك لم يمنع قيام علاقات سرية بين البلدين، خاصة على الصعيدين العسكري والنووي؛ فقد قدمت إسرائيل للهند كميات ضخمة من الأسلحة والذخائر في حربها مع باكستان في عام 1956، وزاد هذا التعاون مع

بداية الحرب الهندية – الباكستانية الثانية عام 1972، وفي عام 1962 وقعت الدولتان اتفاقية للتعاون النووي قدمت الهند لإسرائيل بمقتضاها المواد النووية اللازمة لتشغيل مفاعل "ديمونة" وفي مقابل ذلك قدمت تل أبيب خبرتها في مجال تصنيع القنبلة النووية وإقامة وتشغيل المفاعلات النووية وهو ما ساعد الهند على إقامة أول مفاعل ومحطة طاقة نووية وإجراء تفجيرها النووي عام 1974.

وفي مطلع تسعينيات القرن الماضي، شهد العالم تغييرات جوهرية أثرت بدورها على السياسة الهندية تجاه إسرائيل، فمن ناحية مثل انطلاق عملية التسوية العربية – الإسرائيلية في مدريد عام 1991 دافعاً لتطوير العلاقات بين تل أبيب ونيودلهي، إضافة إلى تنامي دور اللوبي اليهودي في دوائر صنع القرار الأمريكية، في وقت كانت فيه الهند تبحث عن شريك أساسي في عملية التنمية الاقتصادية، الأمر الذي جعلها تتخذ من توثيق علاقتها بإسرائيل بوابة العبور لتدعيم علاقاتها بالغرب المتقدم.

وشهد العام 1992 دفعة أخرى لدعم العلاقات الهندية – الإسرائيلية بتحولها من مجرد الاعتراف إلى إقامة علاقات دبلوماسية كاملة، كما ساهم وصول حكومة "قاجباي" الهندوسية في تعزيز هذه العلاقات، وخاصة مع تبنيها سياسة خارجية ترمي إلى إقامة "شراكة استراتيجية" مع تل أبيب والإبقاء في الوقت نفسه على الأبواب مفتوحة مع العالم العربي. وتوطدت العلاقات بين البلدين بشكل كبير، بعد هجمات الحادي عشر من سبتمبر 2001، والتي عززت من التعاون بينهما لمواجهة التهديد الذي تمثله الجماعات الإسلامية الراديكالية في الشرق الأوسط وجنوب شرق آسيا، وفي هذا الإطار تعددت الزيارات التي قام بها الخبراء الإسرائيليين بشكل متكرر إلى الهند لنقل خبراتهم إلى الجانب الهندي في مجال مكافحة الجماعات الانفصالية في إقليم كشمير، وفي فبراير 2003 كشفت الحكومة الهندية النقاب عن خطة لإرسال آلاف من جنود القوات المسلحة إلى إسرائيل لتلقي التدريب في مجال مكافحة "الإرهاب".

وقد تعددت مجالات التعاون بين البلدين على أصعدة مختلفة، فعلى الصعيد العسكري، شهدت العلاقات العسكرية بين البلدين تعاوناً مثمرًا، حيث طورت الدولتان نظاماً دفاعياً قوياً، كما تزود

الصفقة الأخيرة التي تم إبرامها يوم 2004/2/10 الهند بنظام مراقبة واستطلاع وإنذار مبكر من طراز "فالكون" إضافة إلى صواريخ "آرو" وطائرات تجسس خفيفة من دون طيار، حيث يبلغ حجم هذه الصفقة حوالي 1.5 مليار دولار. كما أصبحت الهند هي السوق الثالثة للصادرات العسكرية الإسرائيلية بعد الصين وتركيا، حيث نشرت صحيفة "هآرتس" مقالاً عن التقدم الذي تشهده العلاقات بين البلدين وخاصة في المجال العسكري قالت فيه: "لعبت مبيعات الأسلحة إلى الهند وتركيا في التسعينيات دوراً أساسياً في إنقاذ مصنعي الأسلحة في إسرائيل من الأزمة التي واجهوها بعد انهيار نظام التمييز العنصري في جنوب أفريقيا". وقد أكدت بعض المصادر أن اثنتين من التجارب النووية الخمس التي أجرتها الهند عام 1998 كانتا لحساب إسرائيل.

وعلى الصعيد الاستخباراتي، تعددت الزيارات المتبادلة بين رؤساء الاستخبارات في البلدين، فبعد يوم واحد من أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 قام مستشار الأمن القومي الإسرائيلي "عوزي ديان" بزيارة للهند لفتح آفاق جديدة أمام ما تعتبره الدولتان مزيداً من التعاون المشترك بينهما، وكثفت الدولتان من عملية تنسيق وتبادل المعلومات الاستخباراتية، حيث أمدت إسرائيل الهند بمعلومات كثيرة عن باكستان ونشطاء الحركة الكشميرية، وفي المقابل سمحت نيودلهي بوجود استخباراتي إسرائيلي على الأراضي الهندية.

كما عرضت إسرائيل على الهند تزويدها بالصور التي يلتقطها قمر التجسس الإسرائيلي "أفق - 5" الذي بدأ عمله في شهر يونيو 2002 ويغطي منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وصولاً إلى أفغانستان وباكستان، وهو من الأهمية بالنسبة للهند التي تستطيع من خلاله الحصول على الصور الخاصة بمواقع عسكرية لجارتها باكستان. كما تسعى تل أبيب من وراء تعاونها الاستخباراتي مع نيودلهي إلى تسويق نفسها أمريكياً وأوروبياً باعتبارها أحد الأطراف الدولية التي تستطيع لعب دور رئيسي في محاربة "الإرهاب" ومنع التغلغل الإسلامي المتطرف في منطقة وسط وشرق آسيا، إضافة إلى رغبتها في تطويق كل من باكستان وإيران ومراقبة التطورات العسكرية والنووية لكل منهما.

وعلى الصعيد السياسي، سجل الموقف الهندي تغييراً ملحوظاً في اتجاه دعم وتأييد المواقف الإسرائيلية على حساب الدول العربية فيما يتعلق بقضايا المنطقة والصراع العربي - الإسرائيلي؛ فعلى سبيل المثال أكد وزير الخارجية الإسرائيلي "سيلفان شالوم" عقب لقائه مع نظيره الهندي "ياشوانت سينها" أن نيودلهي - التي سبق وأن صوتت لصالح إحالة قضية "الجدار العازل" الذي يلتهم مساحات واسعة من الأراضي الفلسطينية - قررت عدم تقديم مرافعات شفهية ضد الجدار،

كما أعربت عن قلقها من أن يؤدي تناول المحكمة لقضية الجدار إلى عرض مسألة كشمير أمامها، مشيراً إلى أن الهند قررت اتخاذ الخطوة نفسها والبدء في بناء جدار خاص لمنع "المتسللين الإرهابيين الكشميريين" إلى أراضيها، فيما أشارت بعض التقارير إلى وجود مشروع تساعد فيه تل أبيب نيودلهي على إقامة حائط عازل بين الهند وباكستان يشمل مواقع هندسية وأجهزة إنذار ورادارات وكاميرات مراقبة على طول 600 كيلو مترًا على غرار الجدار الأمني الذي تشيده إسرائيل داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة، إضافة إلى ذلك، فإن هناك العديد من المؤشرات الأخرى على هذا التحول في الموقف الهندي، حيث أيدت الهند إلغاء قرار طرح في مجلس الأمن يعتبر الصهيونية صورة من صور العنصرية، وهو القرار الذي أيدته من قبل عام 1975، إلا أنها راجعت نفسها عام 1992 تمشيًا مع مصالحها الحيوية مع إسرائيل، كما أنها صوتت في عام 2000 بالاعتراض على قرار يطالب بجعل منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل، وبخاصة الفقرة السادسة منه التي تطالب إسرائيل بالانضمام إلى معاهدة حظر انتشار السلاح النووي، بصفتها الدولة الوحيدة في المنطقة غير المنضمة إلى المعاهدة، هذا فضلاً عن خفوت صوت النقد الهندي للسياسات القمعية التي تنتهجها إسرائيل بحق الشعب الفلسطيني.

وعلى الصعيد الاقتصادي ، تؤكد الأرقام مدى ما شهدته العلاقات التجارية والاقتصادية بين البلدين، من تطور متسارع الخطى، حيث قفز حجم التبادل التجاري غير العسكري بينهما إلى 1.5 مليار دولار أي ستة أضعاف ما كان عليه منذ عام 1992، وبهذا أصبحت الهند ثاني أكبر شريك تجاري آسيوي مع إسرائيل، بالإضافة إلى العديد من المشروعات الصناعية والاقتصادية التعاونية التي تمت إقامتها بين البلدين.

وقد دعم هذا التحالف وجود مصالح حيوية بين البلدين ، **فالرؤية الإسرائيلية للشراكة مع الهند** تنطلق من افتراض أساسي يقوم على أن تعزيز التعاون مع أية دولة غير عربية أو غير إسلامية تمتلك قدرات عسكرية متفوقة ببعديها التقليدي وغير التقليدي، يمثل دعماً لرصيد القوة العسكرية الإسرائيلية وزيادة هيمنتها، وفي هذا يقول أحد علماء السياسة في إسرائيل: "إن الهند تعتبر فناء استراتيجياً لإسرائيل ويجب أن نحاول استثماره، وذلك عن طريق تطوير شبكة من العلاقات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية معها". هذا وتعتقد إسرائيل أن تحول الهند إلى قوة نووية

عظمى سيفسح لها المجال لتصبح أحد اللاعبين الرئيسيين على المسرح الدولي، في ظل استمرار التطور الإيجابي لعلاقاتها مع إسرائيل، حيث سيوفر للأخيرة دعماً سياسياً في المحافل الدولية.

من ناحية أخرى تسعى إسرائيل إلى تحقيق عدة أهداف من وراء هذا التعاون منها: الاستئثار بالسوق الهندية التي يبلغ قوامها أكثر من مليار نسمة.

وفي المقابل، تهدف الهند منذ سعيها لتكوين هذا التحالف الاستراتيجي مع إسرائيل إلى تعزيز علاقاتها الاستراتيجية مع الولايات المتحدة الأمريكية باعتبار أن تل أبيب هي بوابة العبور لذلك، حيث تحدث مسؤولون هنود مراراً عن محور أمريكي - هندي - إسرائيلي يكون موجهاً في المقام الأول للقضاء على القوى الراديكالية في المنطقة بصفة عامة وعلى باكستان بشكل خاص. كما ترى نيودلهي أن هذا التحالف من شأنه تدعيم التوازن بينها وبين الصين. وكان من أهم ثمار هذا السعي حصولها على موافقة الولايات المتحدة على صفقة تكنولوجيا "الفانتوم" التي وافقت عليها نتيجة لتعرضها لضغوط مجموعات الضغط الأمريكية - الهندية المعروفة بتعاطفها مع حزب بهاراتيا جانانا" الهندي الحاكم إلى جانب جهود اللجنة اليهودية - الأمريكية ولجنة الشؤون الأمريكية - الإسرائيلية. فضلاً عن دعم ومساندة الإدارة الأمريكية، خاصة بعدما غيرت الأخيرة من نظرتها إلى الهند إثر أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001، لاسيما بعدما أعلنت الأخيرة عن رغبتها في القيام بدور فاعل في الحرب في أفغانستان، الأمر الذي دفع واضعي استراتيجية الأمن القومي الأمريكي التي كشف البيت الأبيض النقاب عنها في سبتمبر 2002 إلى وضع الهند كقوة عالمية متنامية تربطها بالولايات المتحدة مصالح استراتيجية مشتركة. و من ناحية أخرى، تسعى الولايات المتحدة من خلال توطيد علاقاتها بالهند إلى إقامة تحالف ثلاثي يجمع بينها وبين الهند وإسرائيل، وذلك لتحقيق ثلاثة أهداف رئيسية هي: محاربة المد الأصولي أو ما تسميه واشنطن بـ"الإرهاب الدولي"، ومحاصرة إيران ومنعها من تطوير برنامجها النووي، واحتواء التتين الصيني ومنعه من تقديم الدعم العسكري لبعض الدول "المارقة"، حسب الوصف الأمريكي، وهو ما أكد عليه مستشار الأمن القومي الهندي "براجيس ميشرا" أثناء زيارته الأخيرة لواشنطن في مايو 2003 حين أشار إلى أن هذا التحالف يهدف بالأساس إلى محاربة الإرهاب.

ولا شك أن هذا التحالف الاستراتيجي الهندي - الإسرائيلي سيترتب عليه العديد من المخاطر والتداعيات السلبية التي قد تؤثر بشكل أو بآخر على الأمن القومي العربي، وذلك على ضوء عدد من الحقائق، هي:

أولاً: أن هذا التحالف يشمل أبعاداً عسكرية وأخرى اقتصادية تضيف للقوة الإسرائيلية في أبعادها الشاملة، وبما يؤدي في المقابل إلى إضعاف الموقف العربي وترسيخ الخلل القائم في الميزان الاستراتيجي بين العرب وإسرائيل لصالح الأخيرة.

ثانياً: أن تشكيل هذا التحالف يعني خصماً من الرصيد السياسي العربي على الساحة الدولية بشكل عام، وفي القارة الآسيوية على وجه الخصوص، ولعل التحول الذي شهده الموقف الهندي من الصراع العربي - الإسرائيلي خلال السنوات الـ 12 الماضية من تأييد الحقوق العربية إلى رفض إدانة إسرائيل وتجاهل جرائمها ضد الفلسطينيين، خير دليل على ذلك.

ثالثاً: أنه من غير الممكن الفصل بين هذا التحالف الثلاثي بين الهند وإسرائيل والولايات المتحدة وبين التحالف الاستراتيجي القائم بين أنقرة وتل أبيب وواشنطن، وبين التغلغل الإسرائيلي في قارة آسيا، وبين الرغبة الأمريكية في قيادة تحالف يضم كلاً من الهند وإسرائيل وتركيا ليكون رأس الحربة الأمريكية في قارة آسيا ومنطقة الشرق الأوسط.

لذا يجب الانطلاق في مجابهة هذا التحالف من عدة اعتبارات لعل أهمها، استغلال حجم الجالية الإسلامية في الهند، التي يبلغ حجمها ما بين 140 إلى 170 مليون نسمة، وهو حجم لا يستهان به؛ إذ يمثل ما يقرب من 12% من إجمالي عدد السكان، لاسيما وأن هذا التحالف لا يحظى بدعم شعبي هندي كبير؛ حيث خرج الآلاف منهم يتظاهرون احتجاجاً على زيارة شارون للهند، وقد امتدت هذه التظاهرات من شمال البلاد وحتى جنوبها، وانضمت إليهم معظم عناصر المعارضة خارج الحكومة مطالبين بوقف هذا التحالف، وتعزيز العلاقات العربية - الهندية وتدعيم قاعدة المصالح المشتركة بينهما، لاسيما منطقة الخليج العربي التي تدر على الخزينة الهندية حوالي 6 مليارات دولار سنوياً، معظمها من عائدات العاملين الهنود في هذه المنطقة، والذين يقدر عددهم بثلاثة ملايين عامل، فضلاً عن اعتماد الهند بنسبة 50% على النفط العربي في تلبية احتياجاتها من الطاقة.

خلاصة القول : إن السعي الإسرائيلي إلى التغلغل في مناطق عديدة من العالم وخاصة آسيا وأفريقيا وتكوين تحالفات مع دول عديدة بها، بما يهدد الأمن القومي العربي، يحتم على الدول العربية الانتباه والحذر، ويستلزم العمل على الحد منه وتقليل أضراره.

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية



Gulf Centre for Strategic Studies

ندوة:

"آليات مواجهة العولمة"

معرض القاهرة الدولي للكتاب السادس والثلاثين

LONDON

Head Office : Third Floor ,46 Grays Inn Road London WC1X8LR

Tel.: (0044) 2074301367, Fax: (0044) 2074049025

E.mail: (IBM) gcss@btconnect.com

Brussels

G.C.S.S, A venue de la Renaissance, 10. B-1000 Bruxelles, Belgium.

Fax : (+322) 2310646. Tel: (Direct)(+322) 2806152, Tel: (+322) 2311300.

E-mail:(IBM) a.dethier@worldonline.be

Bahrain

Villa No.2768,Road 2442,Block 324, Juffair, P.O.Box 11505

Tel.: 825600 Fax : 825700 E.mail:(IBM) gcssbh@batelco.com.bh

ندوة

آليات مواجهة العولمة

شغلت ظاهرة العولمة بكل تجلياتها وتداعياتها حيزاً مهماً من الفكر العربي والعالمي منذ أكثر من عقد، في ضوء ما أفرزته من آثار وتداعيات سلبية على الدول النامية بصفة عامة وفي مقدمتها الدول العربية، فقد أدت هذه الظاهرة التي جاءت كمحصلة لتزايد علاقات التأثير والاعتماد الدولي المتبادل والتنامي الملحوظ في ثورة الاتصالات والمعلومات ، إلى تقليص قدرة الدولة على احتكار المعرفة والمعلومات والسيطرة على وسائل الإعلام، كما قلصت من شأن فكرة المواطنة وأعلنت من قيمة "الفردية"، وتراجعت أمامها أهمية الحدود والسيطرة على الأرض والتي شكلت جوهر السيادة والأمن التقليديين، وخضعت وظيفة الدولة الدبلوماسية ووظائفها الأخرى، للاقتصادية والاجتماعية، إلى شروط وضغوط من أجل الاندماج الدولي. وتغير مفهوم الأمن القومي ولم يعد مقتصرًا على حماية الحدود الوطنية بل اتسع ليشمل التهديدات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، كما أصبحت الكثير من وظائف الدولة التقليدية بتار من قبل المجتمع الدولي ممثلاً في الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية والشركات متعددة الجنسيات، فيما سعت القوى الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة إلى تعزيز هيمنتها العالمية ونشر قيمها ومبادئها وتحقيق مصالحها وأهدافها بغض النظر عن حدود الدول وسيادتها الوطنية مستغلة في ذلك آليات العولمة التي وضعتها هذه القوى.

وقد سعى تيار "المحافظين الجدد" منذ توليه مقاليد الأمور في واشنطن إلى استغلال هذه الظاهرة للترويج لرؤيتهم وخاصة للنظام الدولي الجديد وفق منظور يرى في الولايات المتحدة الدولة الوحيدة في العالم القادرة على قيادة النظام الدولي، نظراً لما تتمتع به من قدرات اقتصادية هائلة وإمكانات عسكرية مخفية، الأمر الذي دفعها إلى محاولة خلق واقع دولي جديد تكون فيه السيطرة على الأمور والموجهة لها، مستخدمة في ذلك شعارات "العولمة" لفرض سياساتها وتحقيق مصالحها دون الاهتمام باعتبارات العدالة والموضوعية والمصالح المشتركة للمجتمع الدولي بشكل رسخ في الأذهان الترادف بين مفهومي "العولمة" و"الأمركة".

وجاءت أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 وما تلاها من إعلان واشنطن الحرب ضد "الإرهاب" في أفغانستان ثم احتلال العراق، بمثابة الكاشف عن الوجه السلبي للعولمة، التي تحولت من التركيز على الاهتمام بفتح الأسواق الدولية ومنح الأفراد ورؤوس الأموال الحرية الكاملة في الانتقال بين الحدود إلى ما أصبح يسمى بـ "عولمة الأمن" أو "عسكرة العولمة" ؛ حيث شرعت الولايات المتحدة لنفسها حق التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، تحت ذريعة مكافحة "الإرهاب"، سواء أكان أفراداً، أم أفكاراً، أم منظمات أم دولاً، كما أعطت لنفسها حق ملاحقة العناصر التي تصفها بالإرهابية متجاوزة بذلك سلطات الأجهزة السيادية في أية دولة، بل وسمحت لنفسها بمحاولة تشكيل المكونات الثقافية للأمة العربية ذاتها، وذلك بالتدخل في برامج التنشئة ومناهج التعليم والرسائل الإعلامية بما يكفل تكريس الثقافة الأمريكية وإعادة ترتيب المنطقة وفق رؤية ترى أنها الأنسب لتحقيق مصالحها والحفاظ على أمنها وأمن إسرائيل.

وفي هذا الإطار نظم معرض القاهرة الدولي للكتاب في دورته السادسة والثلاثين يوم 2004/1/27 ندوة جاءت تحت عنوان "آليات مواجهة العولمة"، حاضر فيها الدكتور "جان زيجلر" مقرر الأمم المتحدة المعني بمسائل الغذاء، وأدارها الكاتب والمفكر السياسي "السيد ياسين" مستشار مركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية. وفي مستهل الندوة قدم "السيد ياسين" الدكتور "زيجلر" إلى الحضور قائلاً: "إنه يعد من أكبر المدافعين عن أحوال العالم الثالث بلغة نقدية واضحة في مواجهة السيطرة الاستعمارية، وقد كان عضواً في البرلمان السويسري على مدى 30 عاماً، ورغم إثارته قضية غسل أموال اليهود إلا أن ذلك لم يمنع انتخابه مرة ثانية من الحزب الاشتراكي، كما اختارته لجنة حقوق الإنسان للأمم المتحدة في عام 2000 كمدافع عن حقوق الإنسان وألف كتاب بعنوان "سادة العالم الجدد" تناول العولمة وسلبياتها على دول العالم النامي".

وقد حدد د. "زيجلر" محاور كلمته في بداية حديثه وهي: تعريف "السادة الجدد" الذين يقودون العالم في ظل شيوع تلك الظاهرة، وأهم تداعياتها السلبية، ومن هم ضحاياها وأخيراً كيف يمكن أن تواجه تلك الظاهرة على مستوى العالم بصفة عامة وشعوب الجنوب بصفة خاصة، مؤكداً أن "العولمة" الرأسمالية الغربية بدأت منذ اكتشاف أفريقيا جنوب الصحراء وأستراليا والأمريكتين على أيدي الأوروبيين في القرنين الـ 15، والـ 16، حيث سعى هؤلاء حينها إلى "أوربة" العالم، من خلال الكشف الجغرافية التي أسست بعد ذلك لتجارة العبيد والنهب المنظم الذي قامت به

أوروبا لثروات هذه المناطق الجديدة. وفي العصر الحديث، تحديدًا في منتصف الثمانينيات من القرن الماضي، عادت هذه الظاهرة من جديد لتظهر على الساحة الدولية، وخاصة بعد انهيار الاتحاد السوفيتي وسيطرة الرأسمالية وظهور الشركات المتعددة الجنسيات وانتقال رؤوس الأموال حتى أصبح ما يقرب من 87% من هذه الأموال نتاج المضاربة، وهو الأمر الذي أدى إلى شيوع هذه الظاهرة، وتداولها كمفهوم جديد في العلاقات الدولية.

وأوضح "زيجلر" أن هذه العولمة المساوية – من وجهة نظره – للإمبريالية والرأسمالية العالمية "تسعى إلى السيطرة على مقدرات الشعوب في العالم النامي، مشيرًا إلى وجود "سادة جدد" في العالم، تمثلهم الشركات المتعددة الجنسيات، يحاولون فرض آلياتهم على دول العالم المختلفة".

وحدد المقصود بمصطلح "سادة العالم" والأيدولوجيا التي يرتكز عليها هؤلاء، والآليات التي يستخدمونها للسيطرة على أموال العالم، قائلاً: "يوجد أكثر من 225 فردًا يمتلكون ثروة خاصة على مستوى العالم"، مشيرًا إلى "بيل جيتس" صاحب شركة "مايكروسوفت" الأمريكية كمثال على هؤلاء؛ إذ تعادل ثروته ما يمتلكه 200 فرد من أغنياء أمريكا.

وكشف "زيجلر" أن ميزانية أي شركة من تلك الشركات التي تسيطر على العالم والتي يبلغ عددها (200 شركة) قد تفوق ميزانية دولة في أوروبا (شركة "إسو" رأسمالها أكبر من ميزانية النمسا)، وهو ما يشير إلى أن الدولة رغم أنها هي العنصر الرئيسي في عالم العلاقات الدولية، إلا أنها ليست "الفاعل الوحيد"؛ حيث برزت أدوار عديدة لفاعلين جدد من دون الدول مثل الشركات العابرة للقارات والمنظمات الدولية غير الحكومية التي شكلت فيما بينها إرهابات للمجتمع المدني العالمي.

وتقوم الأيدولوجية التي يعتنقها هؤلاء "السادة الجدد" كما عرضها "زيجلر" على شخصية الاقتصاد وتطبيق سياسات بيع قطاع الأعمال العام، مستشهدًا بمقولة "مرجريت تاتشر" رئيسة الوزراء البريطانية السابقة التي أعلنت فيها "مصرع الدولة" وسقوط المجتمع بقولها "ليس هناك مجتمع، لا يوجد سوى أفراد"، وهو ما تحقق بالفعل؛ إذ إن الدولة في الغرب خرجت من مجالاتها

الاستراتيجية والخاصة بالرعاية الاجتماعية فخصصت وسائل النقل العام والبريد والاتصالات ويجري الآن الإعداد لخصخصة المدارس والكلديات والمستشفيات والسجون، وهو ما يعني تفكيك الدولة طوعية لمرافقها العامة المرتبطة بالمصلحة الجماعية ونقلها إلى القطاع الخاص لتخضع بذلك إلى قانون الربح الأقصى لتصبح بذلك — على حد قوله — "دولة معيبة".

وحول الآليات التي يركز عليها "سادة العالم الجدد" لتحقيق أهدافهم بالسيطرة على الاقتصاد العالمي، أشار "زيجلر" إلى أنهم اعتمدوا بالأساس على كل من: صندوق النقد والبنك الدوليين (، فضلاً عن محاولات ترتيب أوراق وخصخصة الشركات W.T.O ومنظمة التجارة العالمية) والمؤسسات، وذلك من أجل الدفع بقوة بما أصبح يعرف بـ (تحرير الأسواق والتجارة العالمية وتدفقات السلع والمنتجات والأموال السائلة والمصرفية والمواد الإعلامية والإعلانية)، وأكد المتحدث أن الهدف الحقيقي من ذلك هو سيطرة رأس المال الأجنبي على مقدرات شعوب ودول العالم النامي، والتي تعاني بالأساس من انخفاض متوسط دخل الفرد فيها، فضلاً عن أن بعضها مهدد بمشكلات الانفجار السكاني الذي تلتهم أي زيادة في الدخل.

ورغم أن الكثير من الدول النامية والفقيرة كانت تعتقد أن "العولمة" ستحمل معها انفتاحاً في حركة السلع والأسواق وانتقال الاستثمارات عبر الحدود، الأمر الذي قد تكون له نتائجه الإيجابية على هذه الدول، وينشر الرخاء في جميع أنحاء المعمورة، إلا أن ما حدث بالفعل كان تكريساً لتبعية تقنية ومالية وتجارية، ثم بعد ذلك تبعية سياسية للدول الكبرى لاسيما الفاعل الرئيسي الوحيد على الساحة الدولية وهو الولايات المتحدة الأمريكية، وسرعان ما أدركت الدول النامية التداعيات السلبية والأضرار التي ستترتب على انتشار العولمة، ولعل هذا ما أشار إليه "زيجلر" عندما تحدث عن "ضحايا" العولمة، حيث أكد أن عددهم في تزايد مستمر، وذلك على عدة أصعدة أهمها:

— سوء التغذية (الجوع)؛ ففي عام 2002 بلغ عدد الذين يعانون من سوء التغذية ما يقرب من 800 مليون شخص وفي عام 2003 وصلوا إلى 864 مليون شخص، أي ما يقرب من 14.4% من عدد سكان العالم الذين يبلغ عددهم 6.2 مليار نسمة، وما زال هذا العدد في ارتفاع، في وقت

تؤكد فيه المنظمات الدولية سواء الحكومية أو غير الحكومية أنها لا تستطيع تقديم العون إلا لحوالي 12 مليون شخص فقط من هؤلاء.

ويتفق هذا الرأي مع ما ذهب إليه العديد من المراقبين الذين أكدوا أن العولمة أنتجت المزيد من الفقر الذي ارتفعت مستوياته بشكل "مرعب"، مشيرين إلى أن الدول الأقل نموًا في العالم (نادي الفقراء) ارتفع عددها من 25 دولة عام 1971 إلى 48 دولة عام 1999 ليصل اليوم إلى أكثر من 86 دولة.

كما تؤكد الدراسات المختلفة أن السيطرة المتزايدة للبنك الدولي ونظام التجارة العالمي "الجات" والشركات متعددة الجنسيات كانت لها العديد من التداعيات السلبية على اقتصاديات الدول الفقيرة، فقد أشارت دراسة قدمتها منظمة الأغذية والزراعة "الفاو" أن انعدام الأمن الغذائي آخذ في الازدياد وأنه بحلول عام 2005 ستضم المدن بين جنباتها أكثر من نصف سكان العالم ممن يمكن القول بأنهم تحت خط الفقر، وستؤدي جهود إمداد هؤلاء بأغذية سليمة ورخيصة إلى إرهاب سلسلة إمداد الأغذية وانهارها، وسيصل هذا التحدي إلى ذروته في العالم النامي حيث تتجاوز معدلات الفقر الحضري في غالب الأحيان نسبة 50%.

— انتشار الأوبئة والأمراض، حيث يشير "زيجلر" إلى أن هناك 52 مليون شخص يموتون في العالم سنويًا بسبب الأمراض والأوبئة والحروب الأهلية، كما تفيد تقارير منظمات الأمم المتحدة ووكالات الإغاثة والمساعدة الدولية.

ورغم ما يشهده العالم من تقدم طبي وتكنولوجي حقق قفزات هائلة ونجاحات مستمرة خلال القرن الماضي، إلا أن الأرقام التي تعلنها منظمة الصحة العالمية تظهر حجم المعاناة التي يتعرض لها ملايين البشر يوميًا من جراء تعرضهم للإصابة بالأمراض الوبائية المعدية، نصفهم من الأطفال، الذين كانوا الضحية الأكبر لانتشار الحروب في الألفية الجديدة، حيث أكد تقرير صدر عن مكتب الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة لشؤون الأطفال نشر في أغسطس 2003 أن أطفال نحو 50 دولة في العالم يعانون نتيجة الصراعات العسكرية، إما يتم قتلهم أو يتيتمون وينتزعون من

جذورهم ويغتصبون أو يستغلون جنسياً ويحرمون من التعليم والرعاية الصحية، ويتم استغلالهم كجنود، فخلال العقد الماضي فقط لقي مليوناً طفل مصرعهم في ساحات الحرب، وتيتم مليون طفل آخر ولحقت إصابات بالغة وإعاقات جسدية بعشرة ملايين، ويعاني ستة ملايين آخرين من أمراض نفسية حادة، كما اضطر عشرون مليون طفل للنزوح بسبب الحرب داخل أو خارج أوطانهم.

وطبقاً لـ "زيجلر" فإن الأراضي الفلسطينية المحتلة تعد أكبر مثال على الهجمة الإمبريالية اليهودية – الأمريكية على المنطقة العربية، موضحاً أن الأوضاع في الأراضي الفلسطينية التي تصل مساحتها إلى خمسة آلاف كيلومتر مربع ويقطنها 8.3 مليون نسمة، أسوأ ما يكون؛ فمنذ بداية الانتفاضة وحتى الآن قتل 800 إسرائيلي مقابل أكثر من 2900 فلسطيني.

و تحاول الآلة العسكرية الإسرائيلية قدر استطاعتها تدمير مقدرات الشعب الفلسطيني، الذي يعاني 16% منه من سوء التغذية ويعيش 85% منه على المساعدات التي تقدمها لها الدول الأخرى.

وعدد "زيجلر" الإجراءات والممارسات التعسفية من جانب إسرائيل، وفي أهمها محاصرة أكثر من 285 مدينة وقرية فلسطينية؛ إذ يحيط الجيش الإسرائيلي هذه القرى والمدن بسياج حديدي ولا يسمح لسكانها بالدخول أو الخروج إلا بإذن من قوات الاحتلال. كما تفاقمت ظاهرة سرقة الأراضي الفلسطينية، فهناك 400 ألف مستوطن إسرائيلي يقيمون في أراض فلسطينية لا يملكونها علاوة على قيام المستوطنين بسياسة تجريف الأرض حتى لا يقترب منها الفلسطينيون ، إضافة إلى استمرار مسلسل سرقة المياه الفلسطينية حتى إن 42% من المياه الجوفية موجهة لخدمة إسرائيل والمستوطنات.

ومن المعروف أن إسرائيل تعاني من قلة مواردها المائية، الأمر الذي جعلها تعتمد في معظم مواردها المائية على سرقة المياه من الأراضي العربية التي تحتلها بفلسطين والجلولان، فضلاً عن محاولاتها المستمرة للاستيلاء على المياه من الدول المجاورة لها مثل مصر ولبنان والعراق، هذا وتشير الإحصاءات إلى أن إجمالي حجم المياه العذبة المتاحة لإسرائيل تتراوح سنوياً ما بين 1500 – 1940 مليون متر مكعب موزعة على الآبار والينابيع ونهري اليرموك والأردن، في

حين يقدر استهلاكها للمياه بحوالي 2000 متر مكعب، وهي كميات قابلة للزيادة نتيجة الزيادة الطبيعية في عدد السكان، فضلاً عن هجرة أعداد كبيرة من يهود العالم إليها، إذ من المقدر أن يصل عددهم بحلول عام 2020 إلى أكثر من 6.4 مليون يهودي، كذلك فهناك زيادة في عدد المشروعات التنموية الإسرائيلية في مجالي الصناعة والزراعة، حيث تسعى تل أبيب إلى زراعة وتعمير صحراء النقب التي تفتقر إلى المياه وتشكل أكثر من نصف مساحة أراضيها. وتمت الأراضي الفلسطينية وحدها إسرائيل بـ 25% من احتياجاتها المائية، لهذا فقد عمدت الأخيرة منذ احتلالها الأراضي الفلسطينية عام 1967 إلى وضع الموارد المائية تحت إدارتها، معتبرة إياها ملكاً خاصاً، ومنذ ذلك الحين ركزت على بناء مستوطناتها على الأراضي الرابضة على الأحواض المائية.

وقد حذر خبراء فلسطينيون من أن استمرار إسرائيل في تنفيذ سياساتها المائية سوف يؤدي إلى استنفاد المياه العذبة من قطاع غزة خلال الـ 14 عاماً القادمة. وفي مقابل استيلائها على المياه الفلسطينية، تقوم إسرائيل بمنع الفلسطينيين من الحصول على كامل حصصهم المائية الإضافية التي تم إقرارها في اتفاقية أوسلو الثانية، والبالغة 80 مليون متر مكعب، حيث لم يسمح لهم إلا باستغلال ما بين 16 و 20 مليون متر مكعب فقط، أضف إلى ذلك قيام إسرائيل بسرقة 45 مليون متر مكعب من مياه الأودية الفلسطينية التي تقدر مواردها بنحو 72 مليون متر مكعب، ولا تكتفي إسرائيل باستنزاف المياه الجوفية لقطاع غزة بل تعمل أيضاً على تلويثها، حيث أكد تقرير صدر عن سلطة المياه الفلسطينية في مايو 2003، أن مياه منطقتي الحوض الساحلي الغربي تتعرضان للتلوث بمواد عضوية ومعادن ثقيلة، وأن مصدر هذه الملوثات يقع بالقرب من مناطق الصناعات العسكرية الإسرائيلية عند حدود تل أبيب، الأمر الذي أفسد أكثر من 85% من آبار مياه الشرب هناك.

وحول الدور الأوروبي في إحياء عملية السلام في الشرق الأوسط، أكد "زيجلر" أن هناك اتفاقية شراكة بين أوروبا وإسرائيل تنص على السماح للأخيرة بتصدير 62% من صادراتها إلى الدول الأوروبية بشرط أن تقوم باحترام حقوق الإنسان، مشيراً إلى أنه من الممكن استخدام هذه الورقة للضغط على إسرائيل، حتى تتوقف عن ممارساتها التعسفية ضد الفلسطينيين وانتهاكاتها لحقوق الإنسان هناك، فإذا أوقفت أوروبا تلك الصادرات سوف ينهار الاقتصاد الإسرائيلي خلال 15 يوماً.

وأكد المتحدث ضرورة تفعيل آليات مواجهة العولمة في دول الجنوب لحماية مصالحها، وحدد أهم هذه الآليات في:

— تفعيل دور المجتمع المدني العالمي، الذي لعب دوراً حاسماً في القطيعة مع العالم الإقطاعي.

— مناهضة "سادة العالم الجدد" أو من أسماهم "زيجلر" بالوحوش الضارية عبر تنمية التمرد على القمع الذي تفرضه هذه الوحوش.

— توحيد الحركات المناهضة للعولمة مثل المنظمات العالمية والنقابية والحركات الفلاحية والحركات النسائية، وتفعيل الهويات الثقافية الأصلية ضد ثقافة العولمة والأحزاب البيئية والمنظمات غير الحكومية.

— التنسيق بين منظمات الشمال والجنوب لمواجهة تلك الهجمة الإمبريالية العالمية ومنظمات العولمة، خاصة أن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر منذ أكثر من خمسين عاماً قد نص على المساواة بين الشعوب في حقوق الإنسان.

واختتم "زيجلر" حديثه بالإشارة إلى أن الماضي كان يشهد إمبراطوريات وقوى كبرى على الساحة الدولية قبل الولايات المتحدة، إلا أنه في نهاية القرن الـ 20 لم توجد إلا إمبراطورية واحدة تحقق لها التفوق الكوني في أربعة مجالات هي المجال الاقتصادي والتكنولوجي والعسكري والثقافي، والثابت أن أمريكا هي الدولة الوحيدة — والأولى في التاريخ التي تستوفى شروط التفوق في هذه المجالات الأربع على الصعيد الكوني، الأمر الذي جعل من مفهوم "العولمة" مرادفاً "للأمركة"، مؤكداً ذلك بقوله: "إن الثقافة الأمريكية تطغى على كل الثقافات، وتعم العالم أجمع، وكذلك طريقة الحياة الأمريكية، والملابس، والموسيقى، والفنون، تسحر الأبواب في أوساط الشباب في العالم ناهيك عن الأفلام والمسلسلات التي يشاهدها الملايين وهو ما دفع دولة أوروبية بحجم فرنسا تتحمس لما يسمى بـ "الاستثناء الثقافي"، كما أن اللغة الإنجليزية هي لغة الإنترنت، والاتصالات العلمية منذ زمن، كما أن النخب السياسية والعلمية في كافة الأمم يحمل أفرادها شهادات من الجامعات الأمريكية، وأصبحت الديمقراطية — الفيدرالية (على الطريقة الأمريكية) تكتسح العالم

وتقلدها الدول في الاتحاد الأوروبي، وهو ما يعني في النهاية الانتصار للموديل الليبرالي بعد انهيار الشيوعية".

وأوضح "زيجلر" أن الهيمنة الأمريكية على مقدرات العالم تعود إلى سببين رئيسيين، الأول: توافر الإدارة وروح الابتكار الأمريكية، والرغبة في الهيمنة على العالم، خاصة مع وصول اليمين المتطرف – المحافظين الجدد – إلى قمة الحكم في عام 2001، ولهذا فإن البعض يرى ضرورة أن يقر العالم وأمريكا بالتفوق، لأنها القوة الوحيدة التي استطاعت أن تتقذ المكسيك من الإفلاس في عام 1995 والقادرة على دعم الصين ومنعها من مهاجمة تايوان عسكريًا، وهي الوسيط بين الهند وباكستان في قضية كشمير، ومارست ضغوطاً على الصرب لإجبارهم على تسليم "ميلوسوفيتش" للعدالة للمثول أمام محكمة العدل الدولية في لاهاي، كما أنها نجحت في التقريب بين الكوريتين (بينما فشلت أوروبا في هذا الخصوص). الثاني: الفشل المتراكم للدول أو القوى الأخرى في العالم، مثل هزيمة الشيوعية، وانقسام الأوروبيين، وإفلاس أفريقيا، وتأخر الديمقراطيات في أمريكا اللاتينية وآسيا. فتقاعس القوى الأخرى عن لعب دورها في العالم أفسح المجال رحباً أمام أمريكا لتبدو وكأنها القوة الوحيدة في العالم، وأعطى المتحدث أوروبا مثلاً على ذلك، مشيراً إلى أن فرنسا قد تقلص نفوذها في أفريقيا، في الوقت الذي تمتد فيه الذراع الأمريكية إلى القارة السوداء، فضلاً عن الاتحاد الأوروبي الذي لم يتقدم خطوة واحدة باتجاه تحقيق مركز موحد للقرار الدبلوماسي والعسكري، مؤكداً أن الأوروبيين الذين تسببوا في إشعال الحربين العالميتين الأولى والثانية، اخترعوا أكثر نظامين إجراميين في التاريخ وهما (النظام النازي والنظام الفاشي) واحتلوا دول العالم الثالث، يتحملون مسؤولية مأزق التخلف الذي تعيشه دول أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية نتيجة لاستعمارها تلك المناطق لفترات طويلة. كما أن دول أوروبا الغربية أخطأت عندما لم تعمل على احتواء نظيراتها الشرقية بعد استقلالها، وهو ما أطلق عليه خبراء العلاقات الدولية اسم "الانتحار الأوروبي" فاعتبارات القوة العظمى التي انعقدت لأمريكا حالياً ليست إلا نتيجة لهذا الانتحار الأوروبي الذي كرس الضعف في أوروبا القديمة والمعاصرة. وتثير هذه القضية بصفة عامة مجموعة من الملاحظات المهمة، لعل أبرزها:

- إذا كان للعولمة تأثيرها السلبي على الدول النامية بصفة عامة، فإن هذا التأثير كان مضاعفًا على الدول العربية، نظرًا لضعفها الاقتصادي والعسكري والتكنولوجي الواضح.

— أن العولمة صارت مرادفة للأمركة، فأصبحت الآليات التي اعتمدتها لتوسيع الأسواق ونشر ثقافة السوق هي نفسها الآليات التي عولت عليها الولايات المتحدة في بسط هيمنتها وتوسيع نفوذها، وهو ما خلق انطباعًا بالتطابق بينهما، لكن الولايات المتحدة - في نزوعها الإمبراطوري وفوبيا الانتقام التي تقمصتها بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 - خطت بالعولمة خطوة أبعد عندما قررت الاحتكام إلى تفوقها العسكري الحاسم في إملاء ما تراه وحدها صوابًا حتى لو رآه الآخرون - بمعايير الشرعية الدولية - خطأ لا يغتفر، فقد انتقلت العولمة بعد الحادي عشر من سبتمبر إلى مرحلة جديدة هي "عسكرة العولمة" التي بلغت أوجها في تبني الإدارة الأمريكية المحافظة لاستراتيجية الضربات الاستباقية، وكان العراق هو محطة الاختبار الأولى لهذه الاستراتيجية، وهناك قدمت الولايات المتحدة نموذجًا صارخًا لانتهاك سيادة الدولة واستقلالها ووحدتها، بعيدًا عن أي غطاء للشرعية الدولية، وباستخدام ذرائع استعصى على الولايات المتحدة تبريرها للرأي العام الأمريكي، والعالمي.

— حاولت الولايات المتحدة أن تضيفي شرعية على كل ما هو غير شرعي، وأن تسبغ على تدخلها في أماكن متفرقة من الوطن العربي والعالم طابعًا إنسانيًا وأخلاقيًا ودينيًا يذكرنا برسالة الرجل الأبيض في المستعمرات القديمة التي كانت قناعًا يستر وجه الاستعمار القبيح في القرن التاسع عشر.

- تفتح العولمة أبوابًا خلفية من وراء ظهر الدولة للتعامل المباشر مع المنظمات الوطنية غير الحكومية التي غالبًا ما تتحول إلى رأي حر للمنظمات العالمية غير الحكومية التي تتلقى مساعداتها من وكالة التنمية الأمريكية.

لقد أصبحت التداعيات السلبية للعولمة واضحة للعيان على مجمل العالم النامي وخاصة الدول العربية الأمر الذي يفرض على هذه الدول السعي لمحاولة صياغة رؤية عربية موحدة لهذه

المخاطر وكيفية مواجهتها، وهو ما لن يتحقق إلا من خلال إقامة كيان عربي قوي قادر على صد أي محاولات للهيمنة.

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

2004/2/17

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية



Gulf Centre for Strategic Studies

خطة تفكيك هيئة الإذاعة البريطانية.. الأسباب والدلالات

LONDON

Head Office : Third Floor ,46 Grays Inn Road London WC1X8LR

Tel.: (0044) 2074301367, Fax: (0044) 2074049025

E.mail: (IBM) gcss@btconnect.com

Brussels

G.C.S.S, A venue de la Renaissance, 10. B-1000 Bruxelles, Belgium.

Fax : (+322) 2310646. Tel: (Direct)(+322) 2806152, Tel: (+322) 2311300.

E-mail:(IBM) a.dethier@worldonline.be

خطة تفكيك هيئة الإذاعة البريطانية.. الأسباب والدلالات

في خطوة ذات دلالات إعلامية وسياسية واضحة سربت الحكومة البريطانية وثائق تتضمن مشروع خطة لتفكيك هيئة الإذاعة البريطانية "بهدف حرمانها جزءاً من استقلاليتها" بعد ما شهدته العلاقة بين الجانبين خلال الشهور القليلة الماضية من توتر على خلفية أزمة "ملف الأسلحة العراقية" الذي أثارته الهيئة عقب غزو العراق.

وتتضمن الخطة عدداً من الإجراءات التي كشفت عنها صحيفة "صنداي تايمز" يوم 2004/2/15، منها إجراء تغييرات في القناة العمومية، وذلك بتجزئتها إلى أربع هيئات إقليمية في إنجلترا واسكتلندا وويلز وأيرلندا الشمالية، وسحب مهمة مراقبة حياد "بي. بي. سي" من مجلس حكمها ومنح دور لمؤسسة الرقابة الإعلامية الجديدة في بريطانيا المعروفة بـ "أوفكوم" في مراقبة أداء المحطة والإشراف عليها، ووقف النشاطات التي لا تدخل في نطاق الخدمة العمومية وصولاً إلى إغلاق الخدمات التي "تفشل" في أداء واجباتها كوسيلة إعلام عام، فضلاً عن تقسيم موارد المحطة مع غيرها من وسائل الإعلام الأخرى.

وعلى الرغم من تأكيد وزيرة الثقافة البريطانية على ضرورة الإبقاء على استقلالية هيئة الإذاعة البريطانية عن الحكومة بعد أن يتم تجديد ميثاق عملها، الذي يصدر كل 10 سنوات ويحكم نشاطات المحطة ووظيفتها - ينتهي العمل بالميثاق الحالي في ديسمبر 2006 - فإن خطة "تفكيك" "بي. بي. سي" تطرح تساؤلات عدة حول طبيعة العلاقة بين الحكومة البريطانية وهذه الهيئة ومستقبل هذه المؤسسة الإعلامية العريقة وقضية حرية الإعلام في الغرب بصفة عامة.

وقد تأسست هيئة الإذاعة البريطانية عام 1922 كمحطة إذاعية تمتلكها شركات خاصة تنتج أجهزة الراديو، وبعد عدة سنوات من هذا التاريخ تنبعت الحكومة البريطانية إلى أهمية الإذاعة كأداة خطيرة؛ فقررت الإشراف عليها بداية من عام 1927، حيث بدأت تعرف "بهيئة الإذاعة البريطانية" (بي. بي. سي) بداية من هذا التاريخ، وتحولت حالياً إلى مؤسسة هائلة يعمل بها حوالي 24 ألف شخص من بينهم 2000 صحفي، وتضم الهيئة محطتين للتلفزيون هما القناة الأولى "بي. بي. سي-1" التي أطلقت عام 1936، والقناة الثانية "بي. بي. سي-2" التي بدأت العمل في عام 1964، كما تضم خمس محطات للإذاعة وعدداً من القنوات المتخصصة وأقساماً أخرى منها "بي. بي. سي-3"، "بي. بي. سي-4" ومحطة مجلس العموم البريطاني المعروفة باسم "بي. بي. سي برلمان" والشبكة الإخبارية "بي. بي. سي، نيوز 24" والشبكة الآسيوية "آشين نيتوورك" أما الأقسام المتفرعة فمنها موقع "بي. بي. سي أون لاين" على الإنترنت، كما أن بها قسمًا عربيًا بدأ العمل سنة 1934.

ويشرف على الـ "بي. بي. سي" مجلس أمناء يضم 12 عضواً يعهد إليهم بعملية التمويل ووضع استراتيجيات تطوير العمل واختيار البرامج التي تبثها الهيئة. هذا ويتم تمويل الهيئة من عائدات الضرائب بنسبة 75% والباقي 25% من عائدات فرعها التجاري المعروف باسم "بي. بي. سي

وورلد وايد" الذي تملكه الهيئة بالكامل، والذي بلغ رقم أعماله نحو 640 مليون جنيه إسترليني في العام المالي 2002، 2003 محققاً أرباحاً تقدر بـ 33.9 مليون جنيه إسترليني في هذا العام.

وعلى الرغم من أن التمويل "الشعبي" لـ "بى. بى. سى" الذي يعتمد على نظام الحصص "نحو 120 جنيهاً إسترلينياً يدفعها المستفيد سنوياً لحساب الهيئة"، قد وفر الاستقلالية والشروط اللازمة لنجاحها وتمتعها بثقة كبيرة داخل وخارج بريطانيا، الأمر الذي يؤكد ارتفاع عدد مستمعي ومشاهدي قنواتها المختلفة خاصة "الإذاعة الدولية" التي تبث بـ 43 لغة حول العالم، حيث يزيد عدد مستمعيها على 155 مليون شخص في الأسبوع، فإن الحكومة البريطانية تلجأ في بعض الأحيان إلى ممارسة ضغوط عليها حتى تقرب وجهات نظرها مع سياستها الخارجية بصفة خاصة، الأمر الذي مثل عاملاً للتصادم بين الجانبين أكثر من مرة كان أبرزها الأزمة التي وقعت عام 1956 عندما وجهت الهيئة انتقادات قوية للحكومة نتيجة مشاركتها في العدوان الثلاثي على مصر، ورغم أن الصدام والتوتر بين الحكومة والهيئة ليس بالأمر الجديد فقد دفعت مجموعة من العوامل الحكومة للتفكير في "تفكيك الهيئة" وحرمانها من بعض استقلاليتها أهمها:

1- موضوع الأسلحة العراقية الذي أثاره الصحفي أندرو جليجان أحد الصحفيين العاملين في الهيئة، والذي تضمن اتهامات للحكومة البريطانية بالضغط على رجال المخابرات البريطانية كي يضمنوا تقاريرهم معلومات تشير إلى أن الرئيس صدام حسين يمتلك أسلحة دمار شامل ويستطيع استخدامها خلال 45 دقيقة؛ وذلك لتبرير اشتراك بريطانيا مع الولايات المتحدة في غزو العراق، وهو الموضوع الذي أدى إلى إثارة ضجة وشهد أحداثاً كثيرة أبرزها انتحار خبير الأسلحة البيولوجية "ديفيد كيلي" والذي كان المصدر الذي حصل منه الصحفي "جليجان" على معلوماته، ثم التحقيق الذي أجرته لجنة اللورد هاتن والذي برأ الحكومة من اتهامات هيئة الإذاعة البريطانية ونفى مسؤوليتها عن انتحار "كيلي" مما أدى لاستقالة "جافين ديفيز" رئيس مجلس أمناء الهيئة والصحفي "أندرو جليجان" إضافةً إلى المدير العام للهيئة "جورج دايك".

2- موضوع الأسلحة النووية الإسرائيلية الذي أثارته قناة "بى. بى. سى" في فيلم وثائقي خلال شهر يونيه سنة 2003 وكشف حقيقة أسلحة الدمار الشامل التي تمتلكها إسرائيل، كما كشف ازدواجية المعايير الدولية في التعامل مع ملف هذه الأسلحة، وقد كان الفيلم الذي بثته القناة قوياً إلى الدرجة التي دفعت إسرائيل إلى مقاطعة الـ "بى. بى. سى" رسمياً، لأنها تناصب إسرائيل العداء وتنتهج اللاسامية وتدأب منذ عامين على إظهار الدولة العبرية كدولة مجرمة "وفق نص قرار المقاطعة الذي اتخذته مجلس الإعلام الإسرائيلي يوم 2003/6/29، وشن حملة إعلامية ضد الهيئة، كما أدى موقف "بى. بى. سى" كذلك إلى إحراج الحكومة البريطانية التي تتخذ موقفاً مؤيداً لامتلاك إسرائيل السلاح النووي بدعوى أنها معرضة للتهديد من دول كثيرة في الشرق الأوسط !!

3- اتهام الحكومة البريطانية الـ "بى. بى. سى" بمناهضة الحرب على العراق، وهو ما كذبت دراسة تحليلية أكاديمية قامت بها جامعة "كارديف" في شهر يونيه 2003، مؤكدة "أن هيئة الإذاعة

البريطانية كانت الأكثر تأييداً لموقف حكومة توني بلير خلال الحرب على العراق من أي مؤسسة إعلامية بريطانية أخرى".

ومن هنا فالصراع الحالي بين الـ "بى. بى. سى" والحكومة البريطانية يتجاوز في مدلوله الإشارات الواضحة، ويلقي الضوء على عدد من الملاحظات ذات الدلالات الإعلامية والسياسية أبرزها:

(أ) أن خطة تفكيك "بى. بى. سى"، والتي تبدو إلى حد كبير أكثر موضوعية ومصادقية في معالجاتها الإعلامية للقضايا المثارة خاصة القضايا العربية ليست بعيدة عن قضيتين هامتين تتصلان بالإعلام الغربي، الأولى: عدم مصداقية الإعلام البريطاني والغربي وطرحه المنحاز لكافة القضايا المثارة خاصة القضايا العربية والإسلامية كقضية العراق وقضية فلسطين وملف أسلحة الدمار الشامل والديمقراطية، ومن هنا يبدو التناول الإعلامي المحايد لأي مؤسسة إعلامية كالـ "بى. بى. سى" موضع هجوم من كافة وسائل الإعلام الأخرى خاصة إذا كان الأمر يتعلق بإسرائيل كما حدث عقب بث برنامج "سلاح إسرائيل السري" السابق الإشارة إليه.

الثانية: وتتعلق بسيطرة الجماعات اليهودية على الإعلام في بريطانيا والغرب، فعلى سبيل المثال يمتلك اليهودي روبرت ميردوخ وحده 40% من وسائل الإعلام في بريطانيا، فيما يسيطر على 85% من وسائل الإعلام بفرنسا وعلى نفس النسبة في الولايات المتحدة ويملك 130 صحيفة في كندا.

والعلاقة هنا تمثل لب إشكالية استهداف الأصوات المعتدلة؛ فالقضيتان السابقتان تؤثران على أداء "بى. بى. سى" من ناحية، وتحرضان على اتخاذ خطوات لتهميش هذه المؤسسة عن أداء دورها عبر خطط حرمانها من استقلاليتها، يؤكد ذلك قرار "بى. بى. سى" في شهر نوفمبر 2003 تعيين "رقيب" على أخبار الشرق الأوسط التي تنبثها الهيئة بهدف إرضاء إسرائيل التي تتهم الهيئة بالانحياز ضدها، وهو القرار الذي يراه المراقبون رضحاً للضغوط الشديدة التي تتعرض لها الهيئة بسبب خروجها عن سرب الإعلام الغربي المساند لإسرائيل، لاسيما الانتقادات الموجهة لها بسبب رفضها وصف الفلسطينيين منفذي العمليات ضد إسرائيل بـ "الإرهابيين" .. !!

ب) كما تكشف هذه القضية زيف شعارات الحرية الإعلامية التي يتشدق بها الغرب، فجملة الانتقادات والضغوط التي وجهتها الحكومة البريطانية للـ "بى. بى. سى" تتعلق بحرص الهيئة على توصيل المعلومات الصحيحة والدفاع عن وجهة النظر الأخرى، وهو ما يتناقض كلياً مع مزاعم حرية الرأي والتعبير التي يدعى الغرب الدفاع عنها كما يتناقض مع الطرح الغربي الذي لا يمل عن أهمية نشر الديمقراطية، فيما تكشف عن رغبة واضحة للحكومة البريطانية في تحويل الهيئة إلى بوق إعلامي يدافع عن سياستها، يؤكد ذلك اتهام المعهد الدولي للصحافة في تقرير له صدر في مارس 2003 للحكومة البريطانية "بمحاولة التأثير على أسلوب عمل الهيئة في نقل أخبار الحرب في العراق حتى يصبح أكثر توافقاً مع سياستها".

(ج) تشير هذه القضية موضوع تأثير التمويل على أداء وسائل الإعلام، كما يبدو في الاختلاف بين تمويل "بى. بى. سى" وغيرها من وسائل الإعلام، خاصة في الولايات المتحدة.

فالقضية هنا تطرح خصوصية تمويل "بى. بى. سى" الذي يأتي من المواطن البريطاني نفسه الحريص على تمويل موازنة الهيئة من خلال الرخص الإلزامية التي يسددها لها، وبالتالي لا يستطيع حزب حاكم في السلطة أن يحتكر لنفسه ولانها، في المقابل نجد الإعلام الأمريكي جزءاً من اقتصاد السوق، حيث تتحكم الشركات الكبرى في سوق الإعلام وتعد المصدر الأساسي لتمويله، وترتبط العديد من هذه الشركات بمصالح مع الحكومة الأمريكية التي تقوم بتحديد نسبة الإعلانات لكل مؤسسة إعلامية بناء على مدى توافق سياسات هذه الشركات مع الأهداف الحكومية، وهذا سر تميز "بى. بى. سى" الذي دفع قطاعات واسعة من المواطنين الأمريكيين إلى التحول لها على حساب المحطات الإخبارية الأمريكية خلال الفترة الأخيرة خاصة إبان حرب العراق.

(د) أن فقدان الهيئة لاستقلاليتها قد يؤثر بالسلب على مصداقيتها لدى الجمهور والرأي العام رغم تباين مفهوم الاستقلال والمصداقية، فالأخيرة تبقى رهن الجمهور كما أن فقدان الثقة في "بى. بى. سى"، تبقى في التحليل الأخير، مسألة حضارية وثقافية عميقة تتجاوز أزمة حكومة تبحث فقط عن إنقاذ نفسها، فهذه المؤسسة صاغت إلى حد كبير هوية بريطانيا الثقافية منذ تأسيسها قبل أكثر من 70 عامًا وأصبحت نموذجاً للمؤسسات الإعلامية في العالم كله، وأقامت وشائج من الثقة مع مستمعيها ومشاهديها لدرجة أن أحد استطلاعات الرأي أظهر أن ثقة الجمهور في "بى. بى. سى" أكبر بثلاثة أضعاف من ثقته في الحكومة البريطانية في حين أظهر استطلاع آخر أن 90% من الجمهور يرفضون تقرير اللورد هاتن الذي أدان الهيئة.

(هـ) أن الإعلام البريطاني بمجمله بات بعد تقرير اللورد هاتن مقيداً بمعايير جديدة يمكن أن تعوقه خاصة التحقيقات التي تعتمد على مصادر غير معلومة، فتقرير هاتن يرفض إبقاء أسماء هذه المصادر سرّاً، كما يرفض أن تبقى المعلومات والأدلة الموجودة لدى هذه المصادر غير معلنة للجمهور، ووفقاً "الجيريمي دير" الأمين العام لنقابة الصحفيين البريطانيين فإن التقرير "يشكل تهديداً خطيراً على الإعلام، لأنه حتماً سيؤدي لزيادة الضغوط على الصحفيين للكشف عن مصادرهم، كما سيجعل العاملين في الوظائف العامة أو في الحكومة يفكرون كثيراً قبل التقدم بالمعلومات التي لديهم".

كما عززت هذه الأزمة من المخاوف بشأن مستقبل الإعلام والديمقراطية وضمان ازدهار المجتمع المدني وسلامة مؤسساته في بريطانيا بصفة خاصة والغرب بصفة عامة، فهي تضيف تعقيدات أكبر على حرية الإعلام باسم أخلاقيات المهنة فضلاً عن مخاوف التشكيك في صدقية القضاء في بريطانيا، وهي مخاوف أكدت اتهامات وجهت لتقرير اللورد "هاتن" بالانحياز بل والتشكيك في اللورد "هاتن" نفسه، حيث وصفته صحيفة "الجارديان" .. بأنه ابن المؤسسة الحاكمة الذي عرف بإصدار أحكام غالبيتها لصالح الحكومة".

وأخيرًا تبقى هذه القضية درسًا في العلاقة بين السلطة والإعلام ودرسًا في كيفية وعي الإعلاميين لدورهم وحدود هذا الدور، فقد هبت الصحافة البريطانية للتشكيك في صدقية تقرير "هاتن" ورفضت محاولات الحكومة تقييد عمل "بى.بى.سى" على اعتبار أن ذلك يضر بمنظومة كاملة من قيم الديمقراطية وحرية التعبير، إضافة إلى أن الموقف الشجاع الذي اتخذه رئيس مجلس أمناء الهيئة ومديرها الإداري والصحفي "أندرو جليجان" والذي يعكس معنى المسؤولية وكيفية تحملها؛ فالثلاثة استقالوا؛ لأن التقرير أدان أداء المؤسسة في قضية الأسلحة العراقية وهو ما فتح الباب أمام مقارنات لا نهاية لها حول المصدقية الإعلامية وحدود موثوق الشرف الإعلامي والحرية المسؤولة...

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

2004/2/23

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية



Gulf Centre for Strategic Studies

الانتخابات الإيرانية.. هل تمثل نهاية عصر الإصلاح؟

الانتخابات الإيرانية.. هل تمثل نهاية عصر الإسلام؟

"رصاصه في قلب الشيطان الأكبر" هذا هو تعليق المحافظين في إيران على نتائج الانتخابات التشريعية الأخيرة التي اكتسحها مرشحو التيار المحافظ، وكان لها أكثر من دلالة على صعيد التحولات السياسية والاجتماعية والاقتصادية في الجمهورية الإسلامية، وعلى مستقبل التجاذب القائم بين جناحي السلطة (محافظون وإصلاحيون)، كما عكست جدية المأزق الذي تواجهه التجربة الديمقراطية الإيرانية بعد اتساع رقعة الصراع بين معسكرين يقدمان رؤية مختلفة لمستقبل الدولة والدين... بعد مرور 25 عامًا على الثورة الإسلامية في إيران، إذ جاءت نتائج الانتخابات لتؤكد الانقلاب في المشهد السياسي الإيراني بعد الأزمة التي أثارها قرار مجلس صيانة الدستور بعدم قبول ترشيح نحو 2600 من الإصلاحيين، وجاءت أيضًا لتؤكد عددًا من الحقائق في المسيرة الديمقراطية الإيرانية من جهة ولتثير عددًا من التساؤلات حول تأثير "الردة" الإصلاحية في إيران على المحيطين الإقليمي والدولي لهذه الدولة من جهة أخرى.

وعلى الرغم من أن نتائج هذه الانتخابات وماتلاها من انحسار للتيار الإصلاحي وخسارته لم تكن مفاجئة بعد منع آلاف الإصلاحيين من الترشح بشكل حسم المعركة الانتخابية مبكرًا لصالح المحافظين، فقد لعبت عدة عوامل أخرى دورًا مهمًا في إلحاق هذه الهزيمة بالتيار الإصلاحي،

منها:

أولاً: انهيار مصداقية الإصلاحيين أمام الرأي العام الإيراني، بسبب فشلهم في تحقيق خطوات إصلاحية ملموسة خلال السنوات الأخيرة كان الشعب الإيراني يتطلع إليها، وهو ما يفسر تجاهل الناخبين للدعوات التي أطلقها التيار الإصلاحي بمقاطعة الانتخابات، حيث سجلت نسبة المشاركة نحو 50.7%، وهي وإن كانت تقل عن نسبة المشاركة في انتخابات عام 2000 والتي وصلت إلى 67% إلا أنها أضافت نوعًا من الشرعية على نتائج الانتخابات الأخيرة وقللت من أهمية الاتهامات الموجهة لها بكونها غير ديمقراطية وغير نزيهة، وعززت من مواقف التيار المحافظ.

هذا التضاؤل في ثقة الشعب في قدرة التيار الإصلاحي على تحقيق تحولات سياسية واقتصادية مهمة لازمه شعور سلبي مماثل تجاه الرئيس خاتمي ليس لكونه رئيس الدولة الإصلاحي بل كرمز ارتبطت به تجربة الإصلاح ذاتها، فقد صدم الرجل الإيرانيين المتعطشين للإصلاح بمواقفه الضعيفة أمام المحافظين، ليس آخرها موافقته على إجراء الانتخابات التشريعية الأخيرة على الرغم من منع "أنصاره" من الترشح، وحذره المفراط تجاه أي قضية خلافية مع خصومه، ما دعم فكرة أن سيرة الرئيس خاتمي تشير إلى كونه فيلسوفًا أكثر منه سياسيًا، فالرئيس الذي يتمتع بثقافة هائلة

أهله لإدارة المكتبة الوطنية العامة وتقلد حقيبة وزارة الثقافة قبل أن يصبح رئيساً فشل في الوفاء بما وعد به من إصلاحات، وأصاب أنصاره الذين ساعدوه في الفوز بمنصب الرئاسة أملاً في تحسين الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية المتدهورة بالإحباط، مما أدى لتدهور شعبيته وهو ما تؤكد استطلاعات الرأي التي أشارت إلى تراجع شعبية خاتمي إلى 42% مقارنة بـ 75% عام 1998.

ثانياً: أدى تعثر المسيرة الإصلاحية التي قادها الرئيس خاتمي إلى تزايد سلبية الشارع الإيراني تجاه العملية السياسية برمتها، فنسبة التصويت على انتخابات 2004، وهي الأقل منذ قيام الثورة الإيرانية، تشير إلى أن الإيرانيين باتوا على قناعة بأن المعركة بين الإصلاحيين والمحافظين فقدت كثيراً من بعدها الديمقراطي الذي دفعهم إلى الإقبال على التصويت بنسبة 76.35% في انتخابات 2000، وهو ما أشارت إليه صحيفة الواشنطن بوست قائلة: "إن الإيرانيين فقدوا شهيتهم للنضال من أجل التغيير والثورة على الأوضاع".

ثالثاً: يشير معظم المحللين إلى متغيرين آخرين كان لهما دور في حسم المعركة لصالح المحافظين في إيران، الأول: تعزيز ما يمكن تسميته بالدعم الأمريكي للتيار الإصلاحي لموقف التيار المحافظ الذي لعب على ورقة الرفض الشعبي للولايات المتحدة، وهو ما يفسر قول آية الله علي خامنئي: "إن المطالبين بمقاطعة الانتخاب هم أعداء لإيران والثورة الإيرانية، لافتاً إلى أن "الشعب الإيراني على وعي بمصالح بلاده"، أما المتغير الثاني فهو أن الاحتلال الأمريكي للعراق وأفغانستان قد أعلى من الهواجس القومية في الجمهورية الإسلامية، والتي يرافقها في العادة دعماً للمتشددين باعتبارهم قادرين على مواجهة الأخطار الجاثمة على حدود البلاد... فضلاً عن موافقة إيران على التفيتش الدولي المفاجئ على منشآتها النووية.

رابعاً: المشاكل الاقتصادية التي تعانيها إيران والتي أثرت على مستوى دخول المواطنين وأدت إلى زيادة نسبة البطالة إلى نحو 20% من قوة العمل على الرغم من امتلاكها إمكانات طبيعية واقتصادية هائلة، والفشل في جذب الاستثمارات بسبب البيروقراطية وارتفاع درجة المخاطرة"، حيث أثرت هذه المشاكل على شعبية التيار الإصلاحي وأفقدته ثقة الإيرانيين في جدوى سياسات الإصلاح الاقتصادي.

وفي المقابل يتفق المحللون أن التجربة الإيرانية المضطربة للإصلاح والتي اصطدمت بنتائج الانتخابات الأخيرة قد أفرزت عدداً من النتائج سواء في الداخل أو في العلاقات الخارجية، ففي الداخل أكدت هذه التجربة بعض الحقائق أبرزها:

أ- استحالة تحقيق إصلاحات سياسية وديمقراطية في البلاد قبل إجراء إصلاحات دستورية تنهي احتكار المحافظين لأهم المؤسسات التي تشكل المفاصل الأساسية لقوة النظام الإيراني بدءًا من منصب "مرشد الثورة" ومرورًا بالسلطة القضائية و "مجلس تشخيص مصلحة النظام" ولجنة صيانة الدستور وقيادة الحرس الثوري والجيش وانتهاء بسلطة التدخل في حرية التعبير والتي تقف كحجر عثرة أمام تحقيق أي إصلاحات حاول أن يقوم بها الرئيس محمد خاتمي الذي طالما شكا من تواضع سلطاته.

ب- أثارت الأزمة السياسية الإيرانية التي سبقت إجراء الانتخابات، ومن المؤكد أن تستمر بعدها، قضية الديمقراطية وارتباطها بالإسلام أو بالنظام السياسي الإسلامي ومدى القدرة على إقامة ديمقراطية إسلامية سليمة، فهذه الأزمة التي أساءت للتجربة الديمقراطية الإيرانية كشفت عن عيوب عميقة في النظام السياسي الإيراني بمجمله تتعلق بمسألة "ولاية الفقيه" أو "مرشد الثورة" الذي يتمتع بسلطات مطلقة، حيث فضحت الأزمة "الدستورية" التي سبقت الانتخابات – كما سبق القول – انعدام التوافق بين الديمقراطية وبين ولاية الفقيه؛ إذ كان للسيد علي خامنئي المرشد الأعلى للثورة دورًا في حرمان الإصلاحيين من الترشح في الانتخابات لمبررات لم تكن مقبولة للكثيرين، فضلاً أن أي نظام انتقائي، كما هو حال النظام الإيراني، لابد وأن ينتهي بظهور فئة من الناس تكون الأكثر صوتًا والأكثر تعصبًا والأقل سماحة تجاه الآخر، وهو ما حدث بالتحديد في إيران، حيث يسيطر المحافظون المتشددون على كافة مفاتيح السلطة في البلاد.

ج- دشنت نتائج الانتخابات الأخيرة ظهور تيار جديد هو "المحافظون الجدد" يمثلته ائتلاف "بناة إيران" الذي فاز بعدد كبير من مقاعد مجلس الشورى، ويتبنى رؤية أكثر انفتاحًا ومرونة من التيار المحافظ التقليدي، حتى إنهم يصفون أنفسهم بالإصلاحيين الحقيقيين، وهم تكنوقراط يغلب عليهم التخصص العلمي والثقافي ويحظون بدعم ضمني من المرشد علي خامنئي، وفي الأغلب أن هذا التيار سيكون له حضور قوي على الساحة السياسية الإيرانية بعد النجاح الذي حققه في هذه الانتخابات وأيضًا في الانتخابات البلدية الأخيرة، فيما يرى بعض المراقبين أن هذا الائتلاف سيكون شراع نجاة للتيار المحافظ الذي أصبح مرغماً على إعادة النظر في طروحاته السياسية وطريقة تعامله مع قضايا إيران، يؤكد ذلك وجود أنباء تفيد نية التيار المحافظ ترشيح حسن روحاني رئيس مجلس الأمن القومي في انتخابات الرئاسة القادمة في مواجهة الرئيس خاتمي، ومن المعروف أن روحاني من المحسوبين على المحافظين الجدد.

د - تشير نتائج الانتخابات الأخيرة إلى انحسار لافِت للمرأة الإيرانية تحت قبة مجلس الشورى في سابقة لم تعهدها إيران من قبل، حيث لم تفز سوى امرأة واحدة في هذه الانتخابات فيما ضم البرلمان المنتهية ولايته في عضويته نحو 13 امرأة، وتكمن الخطورة هنا في احتمالات أن تندهور حقوق المرأة السياسية والاجتماعية في المجتمع، خاصة مع سيطرة المحافظين المطلقة على كافة أدوات الحكم، وتبنيهم مفاهيم أكثر صرامة في توسيع المشاركة المجتمعية للمرأة، على الرغم من ترشيحهم وجوهاً نسائية في قوائمهم الانتخابية على سبيل الدعاية وإظهار وجه الاعتدال.

هـ- عززت نتائج الانتخابات المخاوف بشأن دخول إيران مجدداً إلى عهد "الحكم المطلق"؛ حيث لن يستطيع الرئيس خاتمي أن يفعل شيئاً في مواجهة المحافظين الذين يسيطرون على البرلمان، ومجلس صيانة الدستور والمحاكم وغيرها من مؤسسات الحكم.. وسيكون "مطحوناً بين شقي الرحى" كما وصفته صحيفة "رسالات" الإيرانية المحافظة، بما يعنيه ذلك من سجن النشاط الإصلاحيين، وتقييد حرية الرأي، وتضييق الحريات العامة.. فإذا كان المحافظون قد أغلقوا نحو 100 صحيفة إيرانية وأودعوا العشرات من الصحفيين والناشرين في السجون خلال السنوات الأربع الأخيرة التي كان التيار الإصلاحي يسيطر فيها على البرلمان، فما هو المتوقع أن يقوموا به الآن وهم يسيطرون على البرلمان.

ورغم أنه من المبكر الحديث عن أية تداعيات خارجية لنتائج الانتخابات الأخيرة في إيران فإنها ستؤثر بدون شك على مجمل الأوضاع والقضايا الإقليمية وعلى علاقات إيران الخارجية في ضوء المتغيرات المتلاحقة التي تمر بها المنطقة والعالم، من ذلك:

- 1 - احتمالية التأثير على الأوضاع في العراق، حيث يتوقع البعض أن يصعد المحافظون من لهجتهم بشأن السياسات الأمريكية في العراق، والتدخل في مجريات الأحداث في هذا البلد، من خلال دعم العراقيين الذين يطالبون بإجراء انتخابات ديمقراطية مبكرة، مع عدم إغفال حقيقة اختلاف التوجهات بين الجانبين في كثير من القضايا، هذا بالإضافة إلى احتمالات تغير الموقف الإيراني تجاه عدد آخر من القضايا ذات الصلة بالأزمة العراقية مثل مراقبة الحدود والمحليات والمقاومة ضد قوات الاحتلال ومستقبل العلاقات الإيرانية - العراقية.
- 2 - تصاعد المخاوف الغربية من أن يؤدي فوز المحافظين إلى تنشيط الدور الإيراني في دعم جماعات المقاومة العربية وخاصة حزب الله اللبناني، فقد ربط الغرب عموماً والولايات المتحدة على وجه الخصوص بين تولي الرئيس محمد خاتمي رئاسة إيران وانتشار الإصلاحيين في بعض المواقع التشريعية والتنفيذية وبين تسييس هذه المنطقة العسكرية

على أمل أن يتحول إلى حزب سياسي فقط ويتخلى عن فكرة الكفاح المسلح، ثم جاءت الانتخابات الأخيرة لتعيد آمال الغرب إلى نقطة الصفر "لأن سيطرة المحافظين سوف تزكي روح القتال لدى حزب الله، وتؤكد مناهضته للسياسات الأمريكية والإسرائيلية في المنطقة" حسب وصف صحيفة الجارديان في معرض تقييمها لنتائج هذه الانتخابات.

3 - على الرغم من الانتقادات التي وجهتها الولايات المتحدة إلى الانتخابات الإيرانية الأخيرة والتي وصفها "بأنها لم تستوف المعايير الدولية" وتأكيد الخارجية الأمريكية "أن الضغوط ستستمر على إيران من أجل إحلال الديمقراطية" وهو نفس الموقف الذي اتخذته دول الاتحاد الأوروبي، فإن هناك توقعات أن تستمر إيران في انتهاج سياسة الوفاق مع الغرب وربما التحرك في هذا الاتجاه أكثر من الإصلاحيين وذلك لأسباب تتعلق بقوة التيار المحافظ وسيطرته على سلطات اتخاذ القرار ورغبته في كسر العزلة الدولية التي تعانيها إيران، كما أن هذا التيار بطبيعته شهد - كما سبق القول - ظهور ما يعرف بالمحافظين الجدد المتطلعين إلى إجراء إصلاحات سياسية واجتماعية واقتصادية قريبة من أجندة التيار الإصلاحي، ولذلك يذهب المحللون إلى أن المحافظين الآن في وضع أفضل للتوصل إلى اتفاق مع الغرب في عدد من القضايا مثل: برنامج إيران النووي والموقف من الصراع العربي الإسرائيلي وقضية مكافحة الإرهاب، دون أن يمنع ذلك من استمرار الضغوط الأمريكية والأوروبية على إيران بخصوص هذه الملفات. وهو ما أكدته شبكة "سى. إن. إن" قائلة إن المحافظين الحاليين يختلفون عما كان في الماضي، إذ يتمتعون بخبرة في العلاقات الدولية والدبلوماسية ولديهم الرغبة في أن يصبحوا جزءاً من المجتمع الدولي واستئناف الحوار مع الولايات المتحدة، حيث يتمتعون بقدرات أكبر من الإصلاحيين في هذا المجال، أما بشأن الموقف من برنامج إيران النووي فإن شيئاً لن يتغير، حيث ستستمر إيران في التعاون مع جهود التفتيش على منشآتها النووية، ولكن من المؤكد أن المجتمع الدولي سيواصل ضغوطه على طهران لمعرفة حقيقة هذا البرنامج.

4 - يتفق الكثير من المحللين على عدم تأثير العلاقات الخليجية - الإيرانية بنتائج الانتخابات الأخيرة، على أساس أن هذه العلاقات استقرت إلى حد كبير خلال العقد الأخير بفضل التوافق في المصالح بين الجانبين من ناحية وتمائل التحديات الخارجية والإقليمية من ناحية أخرى، يؤكد ذلك النشاط المكثف بين الطرفين وتوقيع عدد من الاتفاقيات الأمنية والاقتصادية وتشابه مواقفهما تجاه العديد من القضايا ذات الاهتمام مثل الأزمة العراقية، ومكافحة الإرهاب، وتعزيز الأمن الإقليمي.. وإن كانت هناك توقعات أن تشهد العلاقات الإيرانية - المصرية فترة جمود بعد بؤادر التقارب الأخيرة، الخلاصة أن نتائج الانتخابات

التشريعية الإيرانية التي شهدت فوزًا كاسحًا للمحافظين ربما تدشن لنهاية عصر الإصلاح الذي بدأه الرئيس خاتمي وتؤذن برحيل الربيع الإيراني الذي امتد نحو سبع سنوات، إلا أن تداعياتها الإقليمية والدولية تبقى رهنا باعتبارات أخرى قد لا تتفق بالضرورة مع ما يتوقعه الجميع من تحولات دراماتيكية وإعادة إخراج للمشهد السياسي من جديد.

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

2004/2/26

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية



Gulf Centre for Strategic Studies

مستقبل السوق النفطية في ضوء إرتفاعات الأسعار الحالية

LONDON

Head Office : Third Floor ,46 Grays Inn Road London WC1X8LR

Tel.: (0044) 2074301367, Fax: (0044) 2074049025

E.mail: (IBM) gcss@btconnect.com

Brussels

مستقبل السوق النفطية في ضوء ارتفاعات الأسعار الحالية

لاشك أن النفط ليس مجرد سلعة اقتصادية عادية تخضع لظروف العرض والطلب التقليدية، وإنما هو سلعة استراتيجية تحكمها أبعاد اقتصادية وسياسية وأمنية بحيث باتت تؤثر بشكل ملموس على مختلف الأطراف الفاعلة في السوق، سواء الدول المنتجة للنفط التي تعتمد على عوائده بصفة أساسية لإنجاز برامجها التنموية أو الدول الصناعية المستهلكة التي باتت السيطرة على النفط وضمان وصوله إليها هدفها الرئيسي باعتباره المصدر الرئيسي للطاقة وأحد العوامل المؤثرة على مسيرة الاقتصاد العالمي، فضلاً عن الشركات الدولية العاملة في هذا المجال والمعنية بالصراع أو الحوار القائم بين المنتجين والمستهلكين، لذا فإن الارتفاعات التي تحدثت في أسعار النفط ووصولها إلى مستويات لم تشهدها السوق النفطية منذ 21 عاماً -حيث تخطى سعر البرميل من النفط الخام حاجز الـ 40 دولاراً- تطرح العديد من التساؤلات حول الأسباب الحقيقية وراء هذه الارتفاعات والاضطرابات التي تحدثت في الأسواق ومستقبل السوق النفطية في ظل هذه الأوضاع.

إن الارتفاع الذي وصلت إليه أسعار النفط في السوق العالمية والذي وصفته أطراف مراقبة بأنه مخيف دفع بعض الدول وعلى رأسها الولايات المتحدة ووكالة الطاقة الدولية بأن تلقي بمسؤولية ارتفاع الأسعار على دول أوبك، فالإدارة الأمريكية مقتنعة بأن القرار الذي اتخذته أوبك لخفض إنتاجها هو السبب وراء اضطراب الأسواق وارتفاع الأسعار، والواقع أن هذا الاتهام غير صحيح فالأرقام تظهر أن الإنتاج الحالي لأوبك يفوق الحصص المحددة، فلم تقم أوبك حتى الآن بتنفيذ هذا القرار الذي اتخذته في اجتماعها بالجزائر في 2004/2/10، والذي كان يقضي بتقليص سقف إنتاجها بمقدار مليون ب/ي ليصل إلى 23.5 مليون ب/ي بدءاً من أول إبريل 2004، ولكن ظل الإنتاج كما هو عليه 24.5 مليون ب/ي بل هناك تجاوزت إنتاجية تصل إلى 1.5 مليون ب/ي، فنظمة أوبك منذ تأسيسها عام 1960 وهي تقوم على مبدأ توازن المصالح بين المنتجين والمستهلكين، ويساعدها في ذلك سيطرتها على نسبة كبيرة من الإنتاج والاحتياطي العالمي؛ حيث تشترك في عضوية المنظمة 11 دولة منها 7 دول عربية هي: (السعودية، الكويت، الإمارات، قطر، العراق، الجزائر، ليبيا) و 4 دول أخرى غير عربية هي: "إيران، فنزويلا، إندونيسيا، نيجيريا" تنتج جميعها 24.5 مليون ب/ي من حصة الطلب العالمي المقدر بـ 71.3 مليون ب/ي، ولديها أكثر من 70% من الاحتياطي العالمي.

كما تلتزم أوبك بحصتها الإنتاجية طالما ترى أن أسعار النفط معقولة وعادلة؛ فأهدافها فيما يتعلق بالأسعار ترتكز على أمرين **أولهما:** يتمثل في تعظيم الإيرادات المتحققة من الصادرات النفطية، والآخر: يتلخص في زيادة أمد احتياطياتها النفطية بإنتاج المستوى الأمثل، وتتبع دول أوبك لتحقيق ذلك سياسة المحافظة على سعر معقول للنفط بحيث لا يكون مرتفعاً جداً فيؤدي إلى خفض الطلب ويشجع على إيجاد مصادر منافسة أخرى، ولا يكون منخفضاً بحيث لا تتمكن دول المنظمة من تحقيق أهدافها وبرامجها التنموية.

وفي حالة حدوث اهتزازات واضطرابات في الأسعار فسرعان ما تتدخل أوبك للعمل على إعادة الاستقرار، ومثال ذلك قرارها في 2003/9/24 والذي تم بموجبه خفض الإنتاج بمقدار 900 ألف برميل لتصل حصتها إلى 24.5 مليون ب/ي خوفاً من توقع ازدياد ضخ النفط العراقي في الأسواق، ونفس الأمر يحدث عندما ترتفع الأسعار، حيث تتدخل على الفور-بقدر استطاعتها- للحيلولة دون استمرار ارتفاع الأسعار الذي يضر بالمستهلكين وهذا ماتفعله أوبك الآن، فقد أعلن رئيس أوبك وزير النفط الأندونيسي "بورنومو يوسغيانتور" في الثاني عشر من الشهر الجاري أن منتجي المنظمة سيواصلون تجاوز حصص الإنتاج الرسمية، وأن المنظمة قد ترجى قرار خفض الإنتاج لتوفير إمدادات كافية من النفط في الأسواق، في حين قال وزير الطاقة الكويتي **الشيخ "أحمد فهد الصباح"** إن بلاده تتمنى أن يستمر ضخ النفط من أعضاء أوبك، حتى يتحقق نوع من الطمأنينة في الأسواق العالمية، مؤكداً أن دول الأوبك ستعمل جاهدة للوصول إلى أسعار نفط مستقرة للمستهلك والمنتج، وهذا أيضاً ما أكدّه وزير الطاقة القطري **"عبد الله العطية"** من أن أوبك ستبذل قصارى جهدها للمحافظة على استقرار الأسعار، كما دعا وزير النفط الإماراتي **"عبيد بن سيف الناصري"** إلى مراجعة أسعار النفط معترفاً أن دول أوبك تجاوزت النطاق السعري المحدد من 22 – 28 دولاراً للبرميل منذ بداية العام، أما السعودي فقد تقدمت باقتراح عرضه على دول المنظمة لزيادة الإنتاج لعودة الاستقرار إلى الأسواق. ومن ذلك يمكن استنتاج -والحال هذه- أن أوبك وسياسة أكبر منتجها أي السعودية تتسم بروح المسؤولية وتلتزم بحصصها الإنتاجية، فهي تجتمع كل شهرين تقريباً لتدرس العرض والطلب لتحديد مستوى إنتاجها بناء على هذه الأرقام، وتتعمد الابتعاد قدر الإمكان عن الخوض في السياسة، بما يسهل اتخاذها لقراراتها وسير أعمالها. وهذا يؤكد أن قرار أوبك ليس هو السبب الرئيسي وراء ارتفاع الأسعار، بل هناك أسباب أخرى وراء ذلك الارتفاع، **تتمثل في:**

1 - قلة عدد مصافي إنتاج البنزين في الولايات المتحدة إضافة إلى القوانين البيئية والضرائب المفروضة على استهلاك البنزين، وهذا ما أكدته وزير النفط السعودي "علي النعيمي" في واشنطن عندما قال "إن قرار أوبك خفض الإنتاج لا يعود إلى رغبة في إحداث شح في السوق، إذ إنه من وجهة نظر السعودية والمنتجين في أوبك أن ارتفاع أسعار البنزين في الولايات المتحدة مرده إلى القوانين الأمريكية التي تفرض ضرائب عالية على البنزين إضافة إلى قلة مصافي إنتاج هذا البنزين"، وأكد أن ارتفاع مستوى الإنتاج لن يؤدي بالضرورة إلى انخفاض في أسعار البنزين، وجاء ذلك رداً على كلام وزارة الطاقة الأمريكية التي أكدت أن ارتفاع إنتاج أوبك قد يخفض من كلفة إنتاج البنزين في الولايات المتحدة مما يشجع أصحاب المصافي على المزيد من الإنتاج وزيادة مخزوناتهم على المدى الطويل، لكن الإدارة الأمريكية لأسباب سياسية واضحة ولأن أسعار البنزين المرتفعة مؤلمة للمستهلك الأمريكي تلقي بالمسؤولية على أوبك رغم إدراكها التام بأن المشكلة تتمثل أولاً في قلة المصافي.

2 - الأوضاع المتأزمة في الشرق الأوسط والأوضاع غير المستقرة في العراق، فقد ألقى الرئيس الفنزويلي "هوجو شافيز" باللائمة في ارتفاع أسعار النفط الخام على السياسات الاستعمارية للرئيس بوش والحرب التي قادتها الولايات المتحدة في العراق، فعدم الاستقرار في الشرق الأوسط الذي يتسبب في رفع الأسعار يستمد جذوته من سياسة الإدارة الأمريكية الحالية المتطرفة التي تلقي المسؤولية على أوبك والدول المنتجة وتغض الطرف عن الانعكاسات الناجمة عن سياستها في المنطقة على صعيد الأسعار النفطية، فكلما حصل تطور في العراق أو في الخليج أو فلسطين تتجه الأسعار صعوداً، الأمر الذي يرجح القول بأن الزيادة في أسعار النفط ترجع في جزء كبير منها إلى عوامل سياسية.

3 - الاضطرابات في مناطق إنتاج النفط خارج أوبك وزيادة الطلب عليه: حيث كانت الاضطرابات في ثلاث قارات تضم الشرق الأوسط وجورجيا وكولومبيا ونيجيريا وراء حالة القلق والترقب التي تسود السوق النفطية مما أدى إلى بقاء الأسعار عالية، فقد أعلن وزير الدفاع الجورجي أن ميناء تصدير النفط في "باتومي" على البحر الأسود تم تلغيمه، وتضم باتومي عاصمة إقليم أذربا المضطرب أكبر منشآت التكرير في المنطقة ويورد الميناء 200 ألف برميل يومياً، كذلك أدى تفجير سيارة ملغومة في ولاية أرواكا الكولومبية التي تقع قرب الحدود الفنزويلية وتضم أكبر حقل نفطي في البلاد إلى زيادة القلق حول الإمدادات النفطية، وفي نيجيريا عضو أوبك وأكبر منتج للنفط في أفريقيا هناك اضطرابات وصراعات طائفية بين المسلمين والمسيحيين في كادو مما دفع بعض رجال الدين الإسلامي هناك إلى دعوة المواطنين إلى عدم التعامل بالدولار احتجاجاً على العنف الذي تقوده الولايات المتحدة ضد المسلمين في العالم، مما انعكس بدوره على توقف بعض الشركات العاملة فيها عن الإنتاج، ومنها شركة "شل"، فكل هذه الاضطرابات في مناطق إنتاج النفط تلقي بظلالها على مستقبل السوق النفطية، بما يدفع الكثير من الدول وعلى رأسها الولايات المتحدة-التي يزداد الطلب على الوقود فيها هذه الأيام، حيث ينطلق الأمريكيون بسياراتهم في رحلات طويلة لقضاء عطلات الصيف- والعراق الصيني والهند إلى زيادة طلبهم على النفط لتأمين احتياجاتهم المستقبلية، الأمر الذي يعد سبباً رئيسياً وراء دفع الأسعار إلى الارتفاع خاصة في ضوء محدودية المعروض من النفط.

ولاشك أن استمرار ارتفاع أسعار النفط على هذا النحو يؤدي إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج في الدول الصناعية والمستهلكة للنفط، فعلى سبيل المثال أعقب هذا الارتفاع ارتفاعاً في أسعار تذاكر الكثير من شركات الطيران، حيث أعلنت شركتا الخطوط الجوية البريطانية، والخطوط الجوية الأسترالية زيادة أسعارهما بنسبة 7% لارتفاع أسعار وقود الطائرات، قام بنك إنجلترا برفع سعر الفائدة بنحو ربع نقطة مئوية لتصل إلى 4.25% يوم 2004/5/13 لتفادي زيادة التضخم بالدول الكبرى والنامية من جراء الارتفاع القياسي في أسعار النفط، كما أوضح "ألان جرينسبان" رئيس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي: "أن الارتفاع في أسعار النفط والغاز سينعكس سلباً على الاقتصاد الأمريكي على المدى الطويل، وألمح جرينسبان إلى احتمال زيادة معدل الفائدة للسيطرة على التضخم"، الأمر الذي سيؤثر بدوره على النمو الاقتصادي، لاسيما في ضوء تراجع معدلات النمو الاقتصادية في الولايات المتحدة-أكبر مستهلك للنفط في العالم- بعد أحداث 11 سبتمبر وتفاقم العجز في الموازنة الأمريكية حالياً بعد الحرب على العراق ووصوله إلى ما يقرب من 550 مليار دولار وتراجع سعر الدولار وارتفاع معدلات البطالة، فكل ذلك سيدخل الاقتصاديين الأمريكي والعالمي في دوامة من الركود، وهو ما تتضح خطورته إذا علمنا أن رفع سعر النفط دولاراً واحداً للبرميل يعني زيادة تكلفة الواردات النفطية الأمريكية سنوياً بحوالي 4015 مليون دولار.

وفي الواقع فإن محاولة استشراف السوق النفطية يتوقف على عاملين رئيسيين:

الأول: يتمثل في طبيعة تعاون دول أوبك مع الدول الأخرى المنتجة للنفط غير الأعضاء في المنظمة والتي تنتج 60% من الإنتاج النفطي العالمي، فهي إما تتعاون بصورة جدية من أجل استقرار الأسعار وإما أن تغرق الأسواق بالنفط الرخيص ما سيؤدي إلى الدخول في حرب أسعار يخسر فيها الجميع. وهنا نجد أن مستوى التعاون بين أوبك وهذه الدول وعلى رأسها روسيا ضعيف إلى حد كبير، فقد أعربت روسيا عن استعدادها لأن تحل محل منظمة أوبك في توفير النفط والطاقة إلى

الاتحاد الأوروبي وأمريكا تضامناً مع الأخيرة في حملتها ضد الإرهاب لاسيما أنها تعد ثاني أكبر مصدر للنفط في العالم بعد السعودية بكمية تصدير تصل إلى 4.3 مليون ب/ي وكمية إنتاج حوالي 7.2 مليون ب/ي، علاوة على أنها تمتلك أكبر احتياطي عالمي من الغاز الطبيعي.

فقد ذكر المحلل الاقتصادي "ستانلي ريد" أن زيادة روسيا وعدد من الدول الأخرى غير الأعضاء في أوبك لإنتاجها النفطي قد يقلل من نفوذ أوبك في سوق النفط العالمية ويجنب الاقتصاد العالمي المزيد من الهزات التي قد تحدث نتيجة التوتر في العديد من المناطق وعلى رأسها منطقة الشرق الأوسط، ويرى ستانلي أن روسيا تسعى إلى استغلال حالة التوتر وعدم الاستقرار بمنطقة الشرق الأوسط لإقناع العملاء الأوروبيين والآسيويين بالاعتماد على النفط الروسي باعتبار أن إمدادات النفط الروسية آمنة، كما قال "ادوارد موريس" كبير الاقتصاديين في مؤسسة "هيتكو" لأبحاث وتسويق النفط بنيويورك: "إن عددا كبيرا من المستوردين الغربيين أصبحوا يفضلون النفط الروسي" وأشار إلى "أن روسيا تسعى لبناء وتقوية بنيتها النفطية بهدف زيادة معدلات إنتاجها وتنويع أسواقها التصديرية، وترى مؤسسة "بي إف سي" لأبحاث الطاقة أن روسيا ينبغي عليها إيجاد المزيد من العملاء لتفادي إغراق سوقها المحلي بالنفط في ضوء معدلات الإنتاج المتزايدة متوقعة أن يتشبع السوق الروسي من النفط بكميات إضافية يبلغ حجمها مليوني برميل يوميا بحلول عام 2010 حال فشل موسكو في زيادة عدد عملائها بالسوق العالمية؛ لذا فإن العلاقة بين أوبك وروسيا أشبه ما تكون بحرب باردة ، ويرجع ذلك إلى خصخصة صناعة النفط في روسيا؛ حيث إن الحكومة الروسية لا تملك السيطرة الكاملة على قطاع النفط والحصص الإنتاجية، وبالتالي فإن شركات النفط الروسية مثل "لوك أويل"، "يوكوس"، "سرغت" ترفض أية محاولة لتدخل الحكومة، وتسعى إلى زيادة الإنتاج والتصدير للاستفادة من ارتفاع الأسعار، فضلاً عما تواجهه الحكومة الروسية في الوقت الراهن من ضغوط سياسية عالمية من جانب الحكومات الغربية لرفع إنتاجها من النفط بهدف المحافظة على بقاء الأسعار منخفضة، ليساعد ذلك على انتعاش اقتصادات تلك الحكومات، فهناك أصوات متزايدة داخل الولايات المتحدة باتت تطالب الإدارة الأمريكية بتنويع مصادر الحصول على النفط من خلال زيادة الاستثمارات النفطية في السوق الروسية، لذا فلو استمرت هذه العلاقة بين أوبك وروسيا في المستقبل سيترتب على ذلك المزيد من الاضطرابات في سوق النفط.

أما العامل الثاني فيتمثل في شكل العلاقة بين الدول المنتجة والدول المستهلكة للنفط، فهل ستكون في شكل حوار وتعاون وتفاهم من أجل استقرار السوق النفطية والنمو الاقتصادي العالمي أم ستكون صراعاً من أجل تحقيق المصالح؟

في الواقع، إن هذه العلاقة بين الدول المنتجة وعلى رأسها دول أوبك والدول المستهلكة له وفي مقدمتها الولايات المتحدة والدول الأوروبية أنها تتخذ شكل الصراع الذي تسعى فيه الدول المستهلكة إلى تحقيق مصلحتها الخاصة عن طريق شراء النفط بأبخص الأسعار، وتكيل اتهاماتها للأوبك بأنها منظمة احتكارية، وتصف جهودها المعنية بالحفاظ على أسعار النفط في التدهور بأنها نوع من الإرهاب، فيما تواصل مضارباتها في الأسواق النفطية، وتفرض ضرائب عالية على المنتجات النفطية تقدر بحوالي 80% من السعر النهائي لبرميل النفط، مما يعني استمرار عدم الاستقرار في السوق، وفي الوقت ذاته تتناسى جهود أوبك في الحد من ارتفاع الأسعار مثلما فعلت السعودية طيلة سنوات حرب الخليج الثانية؛ حيث كانت بمثابة صمام الأمان لضمان حصول الغرب على ما يحتاج إليه من النفط الخام في الخليج بما جعل الأسعار متدنية إلى درجة جعلت كثيراً من الدول المصدرة للنفط دولاً مدينة.

فمن المعروف أن أوبك منذ قيامها عام 1960 وهي في خلافات مستمرة مع الدول المستهلكة للنفط خاصة الولايات المتحدة أكبر مستهلك للنفط في العالم بنسبة 25%، ومن ثم فقد لعبت هذه السلعة دوراً أساسياً في توجيه سياساتها الخارجية منذ بدايات القرن الماضي انطلاقاً من قناعة مفادها أن السيطرة على هذه السلعة الاستراتيجية التي تغذي الاقتصاد العالمي تضمن التفوق الأمريكي وتعزز من هيمنة الولايات المتحدة على العالم وتحسم التنافسية الدولية لصالحها، وقد تعززت هذه القناعة بعد حرب أكتوبر 1973، والتي مثلت أول صدمة نفطية حقيقية لواشنطن، بعد أن قامت الدول العربية بقطع إمدادات النفط عنها، لإرغامها على وقف دعمها لإسرائيل، مما دفع واشنطن إلى العمل على تغيير استراتيجيتها النفطية فقامت بإنشاء وكالة الطاقة الدولية عام 1974 لحماية المصالح النفطية الغربية وإجهاض منظمة الأوبك وإفشال سياستها ، ومنذ ذلك الحين بنت واشنطن استراتيجيتها منذ البداية على تأمين نفط رخيص وتعزيز تواجدتها في مناطق إنتاجه، وعدم السماح لأية قوى أخرى باحتكاره أو التحكم في أسعاره، لذلك تشهد العلاقات بينها وبين أوبك بين الحين والآخر تعارضاً في المصالح وصراعات مختلفة.

وانطلاقاً من هذا فقد أنشأت الحكومة الأمريكية إدارة جديدة تعنى بشؤون البترول يطلق عليها اسم "مؤسسة احتياطي البترول" مهمتها ضمان الحصول على البترول من خارج الولايات المتحدة وتنمية مصالح البترول الأمريكية والدفاع عنها

أيما تكون، ووضع الخطط للحصول على الامتيازات في شتى الأقاليم. وتأييد الشركات الأمريكية في جهودها بمختلف الأساليب التي تتفوت حسب الزمان والمكان بدلاً من أن تدعها تقوم بأعمالها معتمدة على مواردها وكفايتها الذاتية.

كما تسعى الولايات المتحدة إلى تنويع مصادر إمدادات الطاقة بالاتجاه نحو حوض بحر قزوين وبحر الشمال ودول غرب أفريقيا والاتجاه الآن نحو ليبيا والسودان، وذلك في محاولة للاستغناء عن نفط أوبك وتعزيز تعاونها النفطي مع الدول الكبرى المنتجة له من خارج أوبك، ولا يوجد ثمة شك من أن السيطرة على النفط العراقي كانت أهم أحد العوامل الرئيسية التي حركت الولايات المتحدة لاحتلال العراق بهدف تغيير الخريطة الاستراتيجية للنفط، بما يعزز من الهيمنة الأمريكية على الاقتصاد العالمي، خاصة أن الإدارة الأمريكية تريد تكثيف الاستثمارات في قطاع النفط العراقي بأكثر من 40 مليار دولار لترفع إنتاجه إلى أكثر من 6 ملايين ب/ي أو 8 ملايين بنهاية العقد الحالي؛ لتجد أوبك نفسها أمام خيارات مصيرية إما القبول بتخفيض حصصها الإنتاجية لإفساح المجال أمام عودة النفط العراقي أو عدم القبول بذلك، مما ينذر بنشوب حرب أسعار ينتج عنها وجود فائض ضخم من المعروض النفطي مما سيؤدي بأسعار النفط إلى الانهيار لأقل من 15 دولارًا للبرميل، الأمر الذي سيفرض مشاكل وتحديات عديدة على اقتصادات دول أوبك التي تعتمد على إيرادات النفط بصورة رئيسية في تمويل مختلف أنشطتها بنسبة تصل في معظم دولها إلى 65% من إيراداتها العامة وأكثر من 90% من صادراتها الإجمالية؛ وفي غالبية الأحوال سيضعف موقف المنظمة وستتضاءل قدرتها على التحكم في مسارات السوق النفطية مما يعني تزايد تهميشها واحتمال تفككها. ولكن ما تشهده الساحة العراقية الآن من عمليات مقاومة عنيفة ضد قوات الاحتلال وعمليات تخريب للبنى النفطية عن طريق تفجير وتخريب مصافي وخطوط أنابيب النفط حال دون تحقيق هدف الولايات المتحدة في السيطرة على النفط العراقي، بل كان ذلك هو أحد الأسباب الرئيسية وراء ارتفاع الأسعار في الوقت الحالي.

ولكن هل تنجح الولايات المتحدة والدول الغربية في تحقيق استراتيجيتها الرامية إلى الاستغناء عن النفط الخليجي والعربي، وإنهاء الاعتماد على مصادر الطاقة في الشرق الأوسط؛ أو الاتجاه نحو بدائل أخرى للطاقة تنهي عصر النفط؛ بالطبع لا يمكن الإجابة عن هذه التساؤلات بشكل قاطع، ولكن في ضوء المؤشرات المتوفرة وفي ظل الأوضاع القائمة على أرض الواقع يمكن القول بأن المنطقة الخليجية والعربية ستبقى المنطقة الرئيسية القادرة على تلبية الاحتياجات العالمية من الطاقة، كما سيبقى النفط هو المصدر الرئيسي للطاقة على الأقل خلال الخمسة والعشرين أو الخمسين عامًا المقبلة. **ويظهر ذلك في ضوء الاعتبارات والدلالات الآتية:**

1- تمتع الدول الخليجية والعربية باحتياطيات نفطية ضخمة ومؤكدة سهلة الاكتشاف ومنخفضة التكاليف مقارنة بأي منطقة أخرى في العالم؛ حيث تحتل السعودية - أكبر منتج ومصدر للنفط في العالم - المركز الأول من حيث احتياطي النفط في العالم بواقع (25.5%) من الاحتياطي العالمي، يليها العراق (112.5) مليار برميل أي حوالي (11%)، ثم الإمارات في المركز الثالث باحتياطي قدره (97.8) مليار برميل أي (9.4%)، ثم الكويت في المركز الرابع باحتياطي (96.5) مليار برميل أي (9.3%)، وإيران في المركز الخامس باحتياطي (89.7) مليار أي (8.7%) من الاحتياطي العالمي وتمكن هذه الاحتياطيات بعض الدول الخليجية والعربية من الاستمرار في الإنتاج وعلى نفس المستويات الحالية لمدة تصل إلى 100 عام؛ فقد أكد مدير احتياطي شركة أرامكو السعودية "أمين ناصر" وكبير المهندسين لديها "نانسن سليري" امتلاك المملكة القدرة على إنتاج 10 ملايين برميل يوميًا من النفط دون الحاجة إلى استخدام منصات حفر فورية لزيادة طاقتها، وزيادة قدرتها على إنتاج 15 مليون ب/ي لمدة 50 سنة وجاء ذلك خلال القمة النفطية التي افتتحها في باريس وزير الصناعة الفرنسي "باتريك ديفيد جيان" وشارك فيها المستشار الاقتصادي لوزير الطاقة السعودي "ماجد المنيف" ووزير الطاقة والصناعة القطري عبد الله العطية.

وفي مقابل تلك الاحتياطيات العربية الضخمة نجد أن الاحتياطيات الموجودة خارجه ضئيلة إلى حد كبير، فوفقًا لدراسات معهد "جيمس بيكر" للسياسات العامة التابع لجامعة "رايس" الأمريكية في هيوستن، وبعيدًا عن المبالغاة أو التقديرات الجذافية، فإن احتياطيات النفط المؤكدة في منطقة بحر قزوين تتراوح ما بين 15 إلى 33 مليار برميل أي ما يعادل فقط 2.4% في المتوسط من الاحتياطي النفطي العالمي، كما لا يتعدى حجم الإنتاج النفطي من هذه المنطقة 1.3 مليون ب/ي يصدر منها ما يقرب من 400 ألف ب/ي. وهذا ما تؤكد أيضًا وكالة الطاقة الدولية، التي تتوقع في تقريرها الأخير عن الاحتياجات النفطية المستقبلية للعالم أن يرتفع الطلب العالمي للنفط إلى 115 مليون ب/ي عام 2020، مبينة أن الشرق الأوسط سيلبي الجزء الأكبر من هذه الزيادة وسيكون بحاجة إلى 300 مليار دولار خلال الـ 20 عامًا المقبلة، بينما تحتاج المناطق الأخرى إلى أربعة أضعاف هذا المبلغ.

هذا بالإضافة إلى المشاكل والاضطرابات التي تحيط بهذه المنطقة؛ حيث تشهد صراعات بين الدول المتشاطئة وهي: "روسيا وتركمنستان وكازاخستان وإيران وأذربيجان"، وما زال الوضع القانوني لهذه المنطقة لم يصل إلى حل حتى الآن، خاصة أن هناك فجوة كبيرة بين مواقف الأطراف المختلفة، فبينما تطالب طهران بتقسيم البحر إلى خمس مناطق متساوية نجد أن موسكو ترغب في حصول كل دولة على حصة تتناسب مع طول شاطئها، وغير ذلك من المشاحنات التي مازالت تعصف بهذه الدول منذ سقوط الاتحاد السوفيتي 1991 وحتى الآن، فضلاً عن المصالح السياسية والاقتصادية والاستراتيجية لأمريكا في المنطقة في ظل وجود نحو 1500 جندي أمريكي يتمركزون في قاعدة أوزبكستان وقوات أمريكية أخرى في أفغانستان وطاجيكستان مما يزيد التوترات وحجم الضغوط في تلك المنطقة.

2 - الموقع الجغرافي المتميز لدول الخليج الذي يسهل من عمليات النقل بأدنى تكاليف ممكنة، مقارنة بوجود اختناقات كبيرة في عملية تصدير النفط والغاز في منطقة حوض بحر قزوين باعتبارها منطقة حبيسة ليس لها منافذ بحرية، ومع وجود الخلافات السياسية فإن إقامة شبكة من خطوط الأنابيب لنقل النفط والغاز إلى الخارج تواجهها الكثير من المصاعب، فضلاً عن تكاليفها الباهظة.

3- الجدوى الاقتصادية العالية لاستخراج النفط في دول الخليج العربي؛ بحيث يمكنها مواصلة الإنتاج دون توقف وفي مختلف الظروف مقارنة بالمناطق الأخرى في روسيا والقوقاز وبحر الشمال التي تبحث عن النفط في المياه العميقة، وفي ظل تكون طبقات الجليد في فصل الشتاء، والمسافات الشاسعة لنقل النفط.

4- إن الولايات المتحدة لم تعد اللاعب الوحيد في سوق النفط، أو القدرة على التلاعب بأسعاره وتحديد إنتاجه وسط جوع عالمي للنفط أدى إلى أن تكون آسيا مستهلكاً أساسياً للنفط ومزاحماً لأمريكا؛ حيث تشير التقديرات إلى أن إقبال الاقتصادات الآسيوية على الطاقة يزيد سنوياً بحوالي 10% خاصة العملاق الصيني الذي يستهلك يوميًا نصف مليون برميل، وإذا علمنا أن الاحتياطي الموجودة في آسيا لن تكفي سوى لـ 18 عامًا قادمة فقط، فإن اعتمادها سينصب كلية على منطقة الخليج؛ حيث إن الطلب الآسيوي على النفط وصل إلى حوالي 30% من إجمالي الطلب العالمي، ومما يعزز من موقف النفط الخليجي هو أن الصناعات الأمريكية الآن أصبحت تلهث بأنفاس متقطعة في مضمار منافسة أوروبا واليابان وأيضًا الصين لها، فهذه الصناعات يمكن أن تخسر المنافسة في أسواق العالم، وتتفوق عليها دوليًا صناعات أوروبا وشرق آسيا، ومن المستبعد تمامًا أن تسمح أمريكا بأن تلقى صناعاتها هذا المصير مما يضطرها إلى قبول قرارات الأوبك.

5- يمكن لدول أوبك أن تنسق فيها بينها وبين الدول المنتجة للنفط غير الأعضاء وخاصة روسيا بما يعزز من جهود الاستقرار في السوق بالشكل الذي يضمن تحقيق عوائد مالية مناسبة لبرامجها التنموية ولا يضر بالنمو الاقتصادي العالمي، ويمكن ذلك من خلال إيجاد نوع من التقارب في المصالح عن طريق بروتوكولات للتعاون الاقتصادي في المجال النفطي بينهما، لاسيما وأن "آدام لنديز" خبير شؤون النفط الروسي أكد أن موسكو تسعى إلى التنسيق مع منظمة الأقطار المصدرة للنفط وليس التنافس معها لحماية مصالحها في السوق العالمية، الأمر الذي سيؤدي إلى كبح جماح السياسة النفطية للدب الروسي، بما قد يؤدي إلى انضمام روسيا إلى الأوبك أو على الأقل التزامها بمقرراتها الإنتاجية حفاظاً على الاستقرار في السوق النفطية، ولعل نجاح تلك الجهود يمكن تحقيقه؛ نظرًا لأن عوامل الزعامة لسوق النفط العالمية هي في صالح الأوبك عن روسيا وذلك بسبب ضخامة الاحتياطيات النفطية للأوبك بحوالي 79.4% من الاحتياطي العالمي مقابل 5% فقط لروسيا، فضلاً عن انخفاض تكاليف إنتاج النفط في دول الأوبك 2.5 دولار لكل برميل مقابل ارتفاعها في روسيا حوالي 6 دولارات للبرميل، علاوة على سرعة اتخاذ القرارات في دول أوبك بحكم السيطرة الحكومية الكاملة على قطاعات النفط في مقابل سيطرة القطاع الخاص على صناعة النفط الروسية.

ومما سبق يمكن القول بأن العوامل التي كانت تنزل يسعر برميل النفط إلى 8 و 10 دولارات قد ولت، وان عهد النفط الرخيص قد انقضى كما قال "غريغوري منكيو" رئيس مجلس المستشارين الاقتصاديين في البيت الأبيض، وأن أوبك صاحبة المقعد القيادي في سوق النفط العالمية، وأن النفط مازال سلاحاً قوياً يمكن أن تعتمد عليه الدول الخليجية في تحقيق مصالحها وخدمة قضاياها.

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

2004/5/16

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية



Gulf Centre for Strategic Studies

أزمة دارفور ومخاوف تفتيت السودان

LONDON

Head Office : Third Floor ,46 Grays Inn Road London WC1X8LR

Tel.: (0044) 2074301367, Fax: (0044) 2074049025

E.mail: (IBM) gcss@btconnect.com

Brussels

G.C.S.S, A venue de la Renaissance, 10. B-1000 Bruxelles, Belgium.

Fax : (+322) 2310646. Tel: (Direct)(+322) 2806152, Tel: (+322) 2311300.

E-mail:(IBM) a.dethier@worldonline.be

Bahrain

Villa No.2768,Road 2442,Block 324, Juffair, P.O.Box 11505

Tel.: 825600 Fax : 825700 E.mail:(IBM) gcssbh@batelco.com.bh

Cairo

: Flat 9. Second floor. 6 Aisha Al-Tavmoreva st. Garden City. Cairo Egypt

أزمة دارفور ومخاوف تفتيت السودان

مما لا شك فيه أن مفاوضات السلام بين الحكومة السودانية والحركة الشعبية لتحرير جنوب السودان، والتي أسفرت مؤخرًا عن توقيع اتفاقيات لاقتسام السلطة والثروة بين الجنوب والشمال، كانت في مقدمة الأسباب التي شجعت حركة التمرد في إقليم دارفور ودفعت أبناءه إلى ممارسة الضغوط على الحكومة السودانية بقوة السلاح بهدف جذب أنظار العالم إلى "مأساة" هذا الإقليم والحصول على نصيب ملائم من الاهتمام والرعاية عبر بوابة العمل العسكري مثلما فعلت الحركة الشعبية، الأمر الذي يمثل خطورة بالغة على وحدة السودان فيما لو تداعت بقية المناطق المهمشة - وهي كثيرة - لظاهرة التمرد بدعوى المطالبة بالعدل والمساواة، وربما بات السودان برمته في مهب رياح ظاهرة "الصوملة" من جهة وعرضه لتدخل دولي بدعوى توفير الحماية للمدنيين في الإقليم إزاء عمليات "التطهير العرقي" التي ترتكب ضدهم من ناحية أخرى خاصة وأن هذا التدخل بات قاب قوسين أو أدنى.

ويقع إقليم دارفور في أقصى غرب السودان وقد تم تقسيمه في عهد الحكم الحالي إلى ثلاث ولايات هي شمال وغرب وجنوب دارفور ويجاور ثلاث دول هي ليبيا وأفريقيا الوسطى وتشاد وتعيش على الإقليم الذي تبلغ مساحته نصف مليون كيلو متر مربع تمثل خمس مساحة السودان العديد من القبائل المشتركة التي تتداخل عبر الحدود بين الدول الأربع، كما يشهد هجرات مستمرة من غرب أفريقيا إلى داخل السودان، وتعد قبائل الفور التي يحمل الإقليم اسمها والزغاوة والمسالييت، الداجو والبرقيد، البرتي، المسيرية، والمعاليا وبنو هلية، الرزيقات من أشهر القبائل التي تسكن الإقليم الذي عاش لقرون طويلة كدولة مستقلة قبل أن ينضم إلى السودان الموحد في عام 1956.

ويتفق المحللون على أن إقليم دارفور تعرض للتهميش والإهمال لسنوات عديدة على رغم تمتعه بثروات طبيعية هائلة، حيث تعرضت المشاريع الزراعية به للإهمال ولم يشهد أي جهود تنموية حقيقية، الأمر الذي أدى إلى تدهور الخدمات الرئيسية به وارتفاع نسبة البطالة زارها تأثيرًا ظاهرة الجفاف والتصحر التي يعاني منها الإقليم الذي شهد في عام 1983 مجاعة أودت بحياة الآلاف، وعلى الصعيد السياسي يشكو أبناء الإقليم من التهميش "المتعمد" لهم بسبب نهج الحكومة السودانية في تولية أشخاص من خارج الإقليم عليه رغم أن قد شهد صراعات قبلية عديدة على المراعي والأراضي ومصادر المياه بحكم طبيعة تكوينه وثقافته القبلية، لكن هذه النزاعات كانت تجد لها الحلول المناسبة دائمًا عبر تقاليد "الأجاويد" السودانية ونظام الإدارة الأهلية المحلية الذي يشبه غيره في المجتمعات العربية، لكن إقدام الرئيس السوداني الأسبق جعفر نميري على إصدار قرار بإلغاء نظام الإدارة الأهلية بدعوى التحديث دون توفير نظام بديل تحتكم إليه القبائل في منازعاتها، فضلاً عن لجوء رئيس الوزراء الأسبق الصادق المهدي إبان حكومته الائتلافية بين عامي 1986-1989 إلى توزيع السلاح بالمجان على القبائل لتمكينها من حماية نفسها من الغارات المسلحة التي كان يشنها جيش الحركة الشعبية لتحرير السودان بزعامة جون جارانج، هيأ الأجواء الملائمة لانفجار الأوضاع في دارفور على النحو الذي عليه اليوم.

ويذهب المهتمون بالشأن السوداني إلى القول إن ظواهر الفقر والعوز وقصور الخدمات وإهمال الحكومات المتعاقبة للإقليم كان من العوامل الاجتماعية السلبية التي تولدت عنها العصابات المسلحة التي تحترف النهب المسلح والاختطاف وممارسة السرقة والنشاطات الأخرى غير المشروعة والتي ساهم في رواجها ما يتميز به الإقليم من طبيعة جبلية وصحراوية وسهولة الهروب عبر الحدود مع ليبيا وتشاد وأفريقيا الوسطى مما يتيح الفرصة أمام الخارجين عن القانون للإفلات من قبضة العدالة، فضلاً عن جذور التمرد والاختلالات الأمنية في الإقليم والتي تبدو في جنوح الحكومة السودانية إلى دعم القبائل العربية "الرزيقات" وتمكينها من تشكيل ميليشيات "الجنجويد" وتحريضها على التعاون مع القوات الحكومية في مواجهة القبائل الأفريقية مثل الفور والزغاوة التي ينتمي إليها فصيلا التمرد الرئيسيان في الإقليم وهما جبهة تحرير السودان التي تضم أغلبية من أبناء قبيلة الزغاوة وبعض أبناء قبائل الفور، وحركة العدالة والمساواة التي تتخذ من أسمره مقراً لها وترتبط بصلات وثيقة مع التحالف الفيدرالي السوداني المعارض الذي يعمل خارج البلاد.

وتتراوح أطروحات التنظيمين بين المطالبة برفع حالة التهميش عن دارفور ومنح الإقليم حكماً ذاتياً والخلط بين النهج الإسلامي والعلمانية في الخطاب السياسي.

ويرى الكثير من المراقبين أن مخلفات الحرب الأهلية التي شهدتها تشاد في سبعينيات وثمانينيات القرن الماضي وكذا التدخل العسكري الليبي في تشاد عكسا ظلالاً من الاختلالات الأمنية في دارفور وابتلاءها بتفاهة ظاهرة حمل وتجارة السلاح وما أدى إليه من ظواهر التهريب والنهب المسلح إلى حد استيعاب هذه الأنشطة الإجرامية المحرمة لنحو نصف مليون من سكان الإقليم البالغين 6 ملايين شخص، فضلاً عن تصدير العمالة الرخيصة إلى داخل وخارج السودان بل والانخراط في الحرب الأهلية عبر تشكيلات فصيلي التمرد بدارفور أو الحركة الشعبية لتحرير السودان للحصول على المال، فيما يعتبر اكتشاف البترول في تشاد بكميات هائلة السبب المباشر للهجرة الجماعية من دارفور إلى هذه الدولة، وذلك جرياً وراء الثراء ومحاولة البحث عن فرصة عمل.

وقد بدأت أزمة الإقليم الأخيرة في شهر فبراير 2003 بعد الهجمات العسكرية العديدة التي قامت بها المجموعات المسلحة في هذا الإقليم وبعد أن قامت بضرب مطار مدينة الفاشر والسيطرة على المدينة لبضع ساعات ثم الهجوم على مدينة كتم على الحدود السودانية التشادية ومنذ ذلك الوقت اتجهت الحكومة السودانية إلى التعامل مع هذه المجموعات باعتبارها تمثل حركة سياسية وذلك بعد أن كانت تطلق عليها من قبل عصابات النهب المسلح.

وقد نجحت الحكومة السودانية في توقيع اتفاق "أبشي" مع حركة تحرير السودان في سبتمبر 2003 والذي نص على وقف إطلاق النار لمدة 6 أسابيع لإفساح المجال أمام المفاوضات بين الحركة والحكومة السودانية لكن الاتفاق سرعان ما انهار بسبب عدم التزام الحركة به وقيامها بقتل 700 جندي سوداني في كمين نصب في منطقة "سد أبو قمره" بولاية شمال دارفور وقد ترتب على ذلك قيام القوات السودانية بقصف جوي كثيف لمناطق التمرد، الأمر الذي أدى إلى نزوح أعداد هائلة

من السكان عن قراهم وتعرضهم لظروف بالغة الصعوبة في مناطق لا يتوافر فيها الماء أو الغذاء، فيما شهدت الشهور الأخيرة تطورت مأساوية أخرى في أزمة هذا الإقليم بعد أعمال القتل والنهب المسلح الواسعة التي شهدتها وساهمت في وصول عدد المشردين لنحو مليون شخص ومقتل 20 ألف شخص، الأمر الذي أدى إلى تدويل أزمة الإقليم، خاصة مع الاتهامات الدولية للحكومة السودانية بعرقلة وصول المساعدات الغذائية الدولية إلى سكان دارفور والتورط في دعم ميليشيات "الجنجويد" المتهمة الأولى بارتكاب جرائم تطهير عرقي ضد القبائل الأخرى، وتتضح أبرز ملامح تدويل الأزمة السودانية في الزيارة التي قام بها وزير الخارجية الأمريكية كولن باول والأمين العام للأمم المتحدة كوفي عنان مطلع شهر يوليو الجاري إلى السودان لبحث أزمة الإقليم، فضلاً عن التهديدات الأمريكية والبريطانية بفرض عقوبات عليه في حالة عدم تعاون الحكومة مع الجهود الدولية للسيطرة على الوضع المتدهور في الإقليم.

وأكدت الولايات المتحدة أنها على استعداد لإرسال قوة عسكرية قوامها عشرة آلاف جندي بدعوى حفظ السلام في السودان سواء في المناطق الجنوبية أو دارفور، فيما اتسم التحرك السوداني بقدر من التوازن والجدية لاحتواء هذه الأزمة، حيث نفت الحكومة السودانية أي علاقة لها بقبائل "الجنجويد" وأكدت أنها ميليشيات خارجة عن القانون، وأن صعوبة وصول المساعدات إلى سكان الإقليم لا ترتبط بتلكو حكومي بقدر ما يرتبط بإمكانيات وقدرات أسطول النقل السوداني على توزيع قدر كبير من المساعدات في وقت قصير، وقرر الرئيس عمر البشير تعيين ممثل له في الإقليم وتعهد بنشر 6 آلاف جندي إضافي لحفظ الأمن والنظام فيه وفتح مراكز للشرطة بمعسكرات النازحين لتلقى البلاغات عن أي تعديات على حقوق الإنسان، كما وافقت الحكومة السودانية على نشر 300 جندي من قوات الاتحاد الأفريقي لحماية مراقبي وقف إطلاق النار في الإقليم وتعهدت بالبدء فوراً في نزع أسلحة ميليشيات "الجنجويد" بالقوة وتسهيل العمل الإنساني، وعكس البيان الذي أصدرته الحكومة السودانية أثناء زيارة كوفي عنان استراتيجيتها في مواجهة هذه الأزمة، وذلك على النحو التالي:

أ - نشر قوة شرطة قوية تتمتع بالمصداقية والاحترام في كل المناطق التي تضم مهجرين والمناطق التي يمكن أن تشهد هجمات والتأكد من عدم وجود أفراد مسلحين في المناطق المحيطة بمجمعات النازحين، وتأمين عودة اللاجئين إلى قراهم بشكل طوعي.

ب - إحالة كل الأفراد والمجموعات المتهمين بانتهاك حقوق الإنسان في أسرع وقت إلى القضاء.

ج - استئناف المحادثات السياسية حول دارفور بهدف التوصل إلى حل شامل ومقبول لكل الأطراف، والترحيب بدور المجموعة الدولية في المساعدة على تطبيق اتفاق السلام المحتمل في الإقليم.

د - التعاون مع دول الجوار خاصة تشاد لتأمين الحدود ومنع تسلل المتمردين إلى الإقليم ومنع عبور الميليشيات العربية إلى تشاد وهو ما أنجزه السودان بالفعل في القمة التي عقدت بين الرئيس عمر

البشير ونظيره التشادي إدريس ديبي يوم 11 يوليو الجاري وتوصلا خلاله لاتفاق مشترك على مراقبة الحدود ونشر قوة مشتركة تقدر بنحو 1200 جندي من البلدين لهذا الغرض.

ووفقاً للمراقبين فإن التحركات السودانية السابقة كان لها صدى إيجابي ملموس في الموقف الدولي من الأزمة، حيث خفت حدة التهديدات بفرض عقوبات على الحكومة السودانية وبدأت الأطراف الدولية تتفهم حقيقة الأحداث وموقف الحكومة منها خاصة مع الهدوء النسبي الذي بدأ يتمتع به الإقليم، وهو ما أوضحتته الناطقة باسم برنامج الغذاء العالمي، قائلة: "إن انعدام الأمن في دارفور ليس فقط بسبب قبائل الجنجويد وإنما أيضاً بسبب جيش تحرير السودان".

ووفقاً لما سبق يمكن القول إن أزمة دارفور تحمل تداعيات خطيرة على مستقبل السودان من ناحية، وتوضح الكثير من الحقائق حول الشأن السوداني من ناحية أخرى على النحو الذي يتضح في الملاحظات الآتية:

1- هناك مخاوف من امتداد ظاهرة التمرد إلى مناطق أخرى في السودان خاصة في المناطق المهمشة بالإضافة إلى ما يحدث في دارفور، وهناك بوادر أخرى لظهور حركات تمرد جديدة قد تؤدي بالسودان إلى التفتت والصراعات على نحو ما يحدث في الصومال مثل جماعة "البجا" في شرق البلاد التي تقتصر عملياتها المسلحة الآن في الهجوم على السيارات والمارة على الطريق السريع بين الخرطوم وبور سودان وتزداد نوعية وشكل هذه الهجمات بشكل ينذر بتكرار "كارثة" دارفور، كما ظهر مؤخراً صراع جديد فيما يسمى بمملكة قبيلة "الشيلك" بولاية أعالي النيل والذي يتجه للتصعيد باستمرار، فضلاً عن الحرب التي يشهدها جنوب السودان بين القوات الأوغندية التي تخترق الأراضي السودانية لتعقب المتمردين في "جيش الرب" المعارض والمشكلات والصراعات المحتملة بين قبيلة "الدينكا" التي ينتمي إليها زعيم الحركة الشعبية لتحرير السودان وغيرها من القبائل التي فشل جارانج في استيعابها من قبل داخل صفوف الحركة.

وبالإضافة إلى ما سبق فإن المخاوف تتجاوز ظاهرة التمرد الحالية والمنتظرة بسبب التهميش والقصور الأمني إلى التداعيات المحتملة لتهميش الأحزاب السودانية المعارضة، حيث استبعدتها الحكومة من المشاركة في مفاوضات السلام مع الحركة الشعبية وهو ما يحمل مخاطر إقدام هذه الأحزاب على التمرد السياسي على اتفاقيات السلام الموقعة مع الحركة.

2- تزايد المخاوف من أن يكون السودان هو المحطة القادمة في الحرب الأمريكية على الإرهاب، خاصة في ظل توفر معلومات تفيد بوجود عناصر من تنظيم القاعدة في إقليم دارفور وعلى الحدود مع تشاد والتي تروج لها جماعات المعارضة السودانية والدوائر الصهيونية التي تدعي أن الميليشيات التي تخوض الحرب في دارفور هي من بقايا الأفغان العرب الذين لم يغادروا السودان، حيث بقيت هذه العناصر على الشريط الحدودي بين السودان وتشاد من جهة والسودان وأفريقيا الوسطى من جهة ثانية على الرغم من قرار الحكومة السودانية بإبعاد عناصر القاعدة من البلاد في عام 1996، إذ استمرت هذه العناصر في تقديم الدعم العسكري لقوات الدفاع الشعبي التابعة للحكومة في مواقع العمليات بجنوب البلاد إلا أن اتفاق الترتيبات الأمنية مع الحركة الشعبية أنهى

دورها ودفعها للهروب إلى غرب السودان، حيث تورطت في عمليات "التطهير العرقي" المزعومة ضد القبائل الأفارقة وفقًا لهذه الادعاءات.

3- على الرغم من تراجع التهديدات الدولية وخاصة الأمريكية بفرض عقوبات على السودان، بعد تعهد الحكومة باحتواء الموقف المتدهور في دارفور وتأمين وصول الإمدادات إلى سكان الإقليم، فإن احتمالات فرض هذه العقوبات مازالت قائمة، حيث مازالت المشاورات مستمرة في مجلس الأمن لبحث مشروع القرار الذي تقدمت به الولايات المتحدة والذي ينص على فرض حظر على الأسلحة الموجهة إلى الميليشيات التي تقاتل في دارفور، ومنع عناصرها من السفر، وإن كان لا يوصى بأي عقوبات مباشرة ضد الحكومة السودانية فإنه يهدد بتوسيع نطاق العقوبات لتشمل مجموعات وأفراد آخرين يتحملون مسؤولية الأحداث في دارفور، مشيرًا بذلك للحكومة السودانية التي تواجه اتهامات بدعم ميليشيات "الجنجويد" كما سبق القول، وهو ما عكسته تصريحات وزير الخارجية السوداني مصطفى عثمان إسماعيل يوم 12 يوليو 2004، والتي أكد فيها أنه أجرى اتصالات مع الأمين العام للأمم المتحدة ووزيري الخارجية الأمريكي والروسي وسيجرى اتصالات، مماثلة مع وزيرى خارجية بريطانيا وفرنسا لتوضيح موقف حكومته إزاء ما يجرى في مجلس الأمن بهدف تجنب فرض عقوبات على الخرطوم.

وفي نفس السياق فإن احتمالات فرض عقوبات على السودان مازال أمرًا قائمًا مع توقع فشل الحكومة في علاج الأوضاع المتدهورة في دارفور نتيجة عدم التزام متمردى الإقليم بالهدنة الموقعة مع الحكومة التي اتهمت هؤلاء المتمردين يوم 12 يوليو الجاري بالهجوم على منطقتي الطويشة واللعيث في شمال الإقليم ونهب مصارف ومتاجر وتدمير منشآت ومرافق حكومية والاستيلاء على سيارات وخطف زعيم قبلي وقاض و اتهمت في نفس الوقت مراقبي الاتحاد الأفريقي بصمتهم على خروقات المتمردين، وهو ما يشير إلى المؤامرة التي تحاك ضد الحكومة السودانية داخليًا وإقليميًا ودوليًا.

4- عكست أحداث دارفور التغيير الكبير الذي حدث في السودان، حيث أصبحت الجهوية والقبلية أكثر قوة من أي وقت مضى على ما عداها، بعد أن ضعفت كل الأواصر التي كانت تربط السودانييين سواء الأحزاب أو الطرق الصوفية أو منظمات المجتمع المدني، كما عكست هذه الأحداث أن سياسة "اللعب بالنار" التي تتبعها الحكومة ومختلف القوى السياسية الرئيسية في البلاد ذات تداعيات خطيرة على الجميع، إذ ترك الجميع الأوضاع في دارفور تتصاعد على أمل حصد مكاسب أو إضعاف الآخرين، ما أدى إلى وصول الأزمة إلى مرحلة خطيرة قد تقود لفرض عقوبات على البلاد، حيث كشفت هذه الأحداث عن تورط الدكتور حسن الترابي في التدبير لهذه الأحداث عبر تعاونه مع بعض الضباط في الإقليم، فيما أشار ظهور اسم حركة "تحرير دارفور" التي غيرت اسمها إلى حركة "تحرير السودان" إلى وجود دور ما للحركة الشعبية لتحرير السودان" فيما يدور في دارفور ولو على مستوى الدعم المعنوي، حتى وإن نفت الحركة ذلك، حيث يرى المراقبون أن الحركة تسعى عبر ذلك إلى تهيئة الظروف لمد حبال تحالفاتها في المرحلة القادمة، وتشير الأحداث أيضًا إلى وجود جهات أخرى من بينها حزب العدالة الذي يضم عددًا من المنشقين

عن الحزب الحاكم من أبناء الغرب والجنوب، وأيضًا إلى التحالف الفيدرالي السوداني، وهناك اتهامات سودانية حكومية لأريتريا بالتورط في دارفور.

وعلى الجانب الآخر استغلت الولايات المتحدة هذه الأحداث في الضغط على الحكومة في مفاوضات نيفاشا بكينيا للتوصل إلى اتفاق مع الحركة الشعبية لتحرير السودان على النحو الذي ظهر في اتفاق الترتيبات الأمنية الذي وقع في يناير 2004 وتضمن تنازلات حكومية "مؤلمة" للحركة.

5- أثبتت أحداث دارفور أن السلام المرتقب في السودان لن يصمد طويلًا ما لم يأت ملبيًا لمصالح جميع السودانيين أفرادًا وجماعات وأقاليم؛ لأن هذه الأحداث تعد بشكل أو بآخر احتجاجًا على الحلول الثنائية الجزئية التي تسيطر على توجهات السلام في البلاد، في نفس الوقت الذي لم تكن هناك أي استجابة من الحكومة والحركة الشعبية والوسطاء من دول "الإيجاد" للرسائل الواضحة التي أرسلتها أعمال العنف في دارفور على مدى العامين الماضيين والتي عكست مطالب سكان الإقليم الذين يعانون من "مظالم" لا تقل عن تلك التي عانى منها أبناء جنوب السودان.

6- عكست أحداث دارفور قصور النظام العربي وتجاهله للتطورات الخطيرة التي يمر بها السودان، حيث غاب الدور العربي عن هذه الأحداث واقتصر فقط على بعثة جامعة الدول العربية التي قدمت تقريرًا حول الانفلات الأمني في الإقليم، وكان يمكن للعالم العربي أن يقوم بدور رئيسي في احتواء هذه الأحداث ومنع "تدويل" الأزمة، التي سيكون لها تداعيات خطيرة على السودان والدول العربية على حد سواء وفي هذا السياق يمكن القول إن التجاهل العربي للأوضاع في دارفور هو الذي أغرى العالم الخارجي بالتدخل في الشأن السوداني أكثر من ذي قبل والتهديد بفرض عقوبات على الخرطوم.

لقد أثبتت أحداث دارفور أن نيران التمرد "خامدة" في الأقاليم السودانية التي تعاني من التهميش والفقر وتدني مستوى الخدمات، وأن الاتفاق الوشيك بين الحكومة وحركة التمرد الجنوبية لن يحقق السلام في السودان ما لم تسارع الحكومة إلى عقد مؤتمر قومي يشارك فيه كل السودانيين لمناقشة مستقبل البلاد، وهي مهمة صعبة تستدعي دورًا عربيًا فاعلاً.

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

2004/7/13

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية



Gulf Centre for Strategic Studies

أزمة دارفور ومخاوف تفتيت السودان

LONDON

Head Office : Third Floor ,46 Grays Inn Road London WC1X8LR

Tel.: (0044) 2074301367, Fax: (0044) 2074049025

E.mail: (IBM) gcss@btconnect.com

Brussels

G.C.S.S, A venue de la Renaissance, 10. B-1000 Bruxelles, Belgium.

Fax : (+322) 2310646. Tel: (Direct)(+322) 2806152, Tel: (+322) 2311300.

E-mail:(IBM) a.dethier@worldonline.be

Bahrain

Villa No.2768,Road 2442,Block 324, Juffair, P.O.Box 11505

Tel.: 825600 Fax : 825700 E.mail:(IBM) gcssbh@batelco.com.bh

Cairo

: Flat 9. Second floor. 6 Aisha Al-Tavmoreva st. Garden City. Cairo Egypt

أزمة دارفور ومخاوف تفتيت السودان

مما لا شك فيه أن مفاوضات السلام بين الحكومة السودانية والحركة الشعبية لتحرير جنوب السودان، والتي أسفرت مؤخرًا عن توقيع اتفاقيات لاقتسام السلطة والثروة بين الجنوب والشمال، كانت في مقدمة الأسباب التي شجعت حركة التمرد في إقليم دارفور ودفعت أبنائه إلى ممارسة الضغوط على الحكومة السودانية بقوة السلاح بهدف جذب أنظار العالم إلى "مأساة" هذا الإقليم والحصول على نصيب ملائم من الاهتمام والرعاية عبر بوابة العمل العسكري مثلما فعلت الحركة الشعبية، الأمر الذي يمثل خطورة بالغة على وحدة السودان فيما لو تداعت بقية المناطق المهمشة - وهي كثيرة - لظاهرة التمرد بدعوى المطالبة بالعدل والمساواة، وربما بات السودان برمته في مهب رياح ظاهرة "الصوملة" من جهة وعرضه لتدخل دولي بدعوى توفير الحماية للمدنيين في الإقليم إزاء عمليات "التطهير العرقي" التي ترتكب ضدهم من ناحية أخرى خاصة وأن هذا التدخل بات قاب قوسين أو أدنى.

ويقع إقليم دارفور في أقصى غرب السودان وقد تم تقسيمه في عهد الحكم الحالي إلى ثلاث ولايات هي شمال وغرب وجنوب دارفور ويجاور ثلاث دول هي ليبيا وأفريقيا الوسطى وتشاد وتعيش على الإقليم الذي تبلغ مساحته نصف مليون كيلو متر مربع تمثل خمس مساحة السودان العديد من القبائل المشتركة التي تتداخل عبر الحدود بين الدول الأربع، كما يشهد هجرات مستمرة من غرب أفريقيا إلى داخل السودان، وتعد قبائل الفور التي يحمل الإقليم اسمها والزغاوة والمسالييت، الداجو والبرقيد، البرتي، المسيرية، والمعاليا وبنو هلية، الرزيقات من أشهر القبائل التي تسكن الإقليم الذي عاش لقرون طويلة كدولة مستقلة قبل أن ينضم إلى السودان الموحد في عام 1956.

ويتفق المحللون على أن إقليم دارفور تعرض للتهميش والإهمال لسنوات عديدة على رغم تمتعه بثروات طبيعية هائلة، حيث تعرضت المشاريع الزراعية به للإهمال ولم يشهد أي جهود تنموية حقيقية، الأمر الذي أدى إلى تدهور الخدمات الرئيسية به وارتفاع نسبة البطالة زارها تأثيرًا ظاهرة الجفاف والتصحر التي يعاني منها الإقليم الذي شهد في عام 1983 مجاعة أودت بحياة الآلاف، وعلى الصعيد السياسي يشكو أبناء الإقليم من التهميش "المتعمد" لهم بسبب نهج الحكومة السودانية في تولية أشخاص من خارج الإقليم عليه رغم أن قد شهد صراعات قبلية عديدة على المراعي والأراضي ومصادر المياه بحكم طبيعة تكوينه وثقافته القبلية، لكن هذه النزاعات كانت تجد لها الحلول المناسبة دائمًا عبر تقاليد "الأجاويد" السودانية ونظام الإدارة الأهلية المحلية الذي يشبه غيره في المجتمعات العربية، لكن إقدام الرئيس السوداني الأسبق جعفر نميري على إصدار قرار بإلغاء نظام الإدارة الأهلية بدعوى التحديث دون توفير نظام بديل تحتكم إليه القبائل في منازعاتها، فضلاً عن لجوء رئيس الوزراء الأسبق الصادق المهدي إبان حكومته الائتلافية بين عامي 1986-1989 إلى توزيع السلاح بالمجان على القبائل لتمكينها من حماية نفسها من الغارات المسلحة التي كان يشنها جيش الحركة الشعبية لتحرير السودان بزعامة جون جارانج، هيأ الأجواء الملائمة لانفجار الأوضاع في دارفور على النحو الذي عليه اليوم.

ويذهب المهتمون بالشأن السوداني إلى القول إن ظواهر الفقر والعوز وقصور الخدمات وإهمال الحكومات المتعاقبة للإقليم كان من العوامل الاجتماعية السلبية التي تولدت عنها العصابات المسلحة التي تحترف النهب المسلح والاختطاف وممارسة السرقة والنشاطات الأخرى غير المشروعة والتي ساهم في رواجها ما يتميز به الإقليم من طبيعة جبلية وصحراوية وسهولة الهروب عبر الحدود مع ليبيا وتشاد وأفريقيا الوسطى مما يتيح الفرصة أمام الخارجين عن القانون للإفلات من قبضة العدالة، فضلاً عن جذور التمرد والاختلالات الأمنية في الإقليم والتي تبدو في جنوح الحكومة السودانية إلى دعم القبائل العربية "الرزيقات" وتمكينها من تشكيل ميليشيات "الجنجويد" وتحريضها على التعاون مع القوات الحكومية في مواجهة القبائل الأفريقية مثل الفور والزغاوة التي ينتمي إليها فصيلا التمرد الرئيسيان في الإقليم وهما جبهة تحرير السودان التي تضم أغلبية من أبناء قبيلة الزغاوة وبعض أبناء قبائل الفور، وحركة العدالة والمساواة التي تتخذ من أسمره مقراً لها وترتبط بصلات وثيقة مع التحالف الفيدرالي السوداني المعارض الذي يعمل خارج البلاد.

وتتراوح أطروحات التنظيمين بين المطالبة برفع حالة التهميش عن دارفور ومنح الإقليم حكماً ذاتياً والخلط بين النهج الإسلامي والعلمانية في الخطاب السياسي.

ويرى الكثير من المراقبين أن مخلفات الحرب الأهلية التي شهدتها تشاد في سبعينيات وثمانينيات القرن الماضي وكذا التدخل العسكري الليبي في تشاد عكسا ظلالاً من الاختلالات الأمنية في دارفور وابتلاءها بتفاهة ظاهرة حمل وتجارة السلاح وما أدى إليه من ظواهر التهريب والنهب المسلح إلى حد استيعاب هذه الأنشطة الإجرامية المحرمة لنحو نصف مليون من سكان الإقليم البالغين 6 ملايين شخص، فضلاً عن تصدير العمالة الرخيصة إلى داخل وخارج السودان بل والانخراط في الحرب الأهلية عبر تشكيلات فصيلي التمرد بدارفور أو الحركة الشعبية لتحرير السودان للحصول على المال، فيما يعتبر اكتشاف البترول في تشاد بكميات هائلة السبب المباشر للهجرة الجماعية من دارفور إلى هذه الدولة، وذلك جرياً وراء الثراء ومحاولة البحث عن فرصة عمل.

وقد بدأت أزمة الإقليم الأخيرة في شهر فبراير 2003 بعد الهجمات العسكرية العديدة التي قامت بها المجموعات المسلحة في هذا الإقليم وبعد أن قامت بضرب مطار مدينة الفاشر والسيطرة على المدينة لبضع ساعات ثم الهجوم على مدينة كتم على الحدود السودانية التشادية ومنذ ذلك الوقت اتجهت الحكومة السودانية إلى التعامل مع هذه المجموعات باعتبارها تمثل حركة سياسية وذلك بعد أن كانت تطلق عليها من قبل عصابات النهب المسلح.

وقد نجحت الحكومة السودانية في توقيع اتفاق "أبشي" مع حركة تحرير السودان في سبتمبر 2003 والذي نص على وقف إطلاق النار لمدة 6 أسابيع لإفساح المجال أمام المفاوضات بين الحركة والحكومة السودانية لكن الاتفاق سرعان ما انهار بسبب عدم التزام الحركة به وقيامها بقتل 700 جندي سوداني في كمين نصب في منطقة "سد أبو قمره" بولاية شمال دارفور وقد ترتب على ذلك قيام القوات السودانية بقصف جوي كثيف لمناطق التمرد، الأمر الذي أدى إلى نزوح أعداد هائلة

من السكان عن قراهم وتعرضهم لظروف بالغة الصعوبة في مناطق لا يتوافر فيها الماء أو الغذاء، فيما شهدت الشهور الأخيرة تطورت مأساوية أخرى في أزمة هذا الإقليم بعد أعمال القتل والنهب المسلح الواسعة التي شهدتها وساهمت في وصول عدد المشردين لنحو مليون شخص ومقتل 20 ألف شخص، الأمر الذي أدى إلى تدويل أزمة الإقليم، خاصة مع الاتهامات الدولية للحكومة السودانية بعرقلة وصول المساعدات الغذائية الدولية إلى سكان دارفور والتورط في دعم ميليشيات "الجنجويد" المتهمة الأولى بارتكاب جرائم تطهير عرقي ضد القبائل الأخرى، وتتضح أبرز ملامح تدويل الأزمة السودانية في الزيارة التي قام بها وزير الخارجية الأمريكية كولن باول والأمين العام للأمم المتحدة كوفي عنان مطلع شهر يوليو الجاري إلى السودان لبحث أزمة الإقليم، فضلاً عن التهديدات الأمريكية والبريطانية بفرض عقوبات عليه في حالة عدم تعاون الحكومة مع الجهود الدولية للسيطرة على الوضع المتدهور في الإقليم.

وأكدت الولايات المتحدة أنها على استعداد لإرسال قوة عسكرية قوامها عشرة آلاف جندي بدعوى حفظ السلام في السودان سواء في المناطق الجنوبية أو دارفور، فيما اتسم التحرك السوداني بقدر من التوازن والجدية لاحتواء هذه الأزمة، حيث نفت الحكومة السودانية أي علاقة لها بقبائل "الجنجويد" وأكدت أنها ميليشيات خارجة عن القانون، وأن صعوبة وصول المساعدات إلى سكان الإقليم لا ترتبط بملكو حكومي بقدر ما يرتبط بإمكانيات وقدرات أسطول النقل السوداني على توزيع قدر كبير من المساعدات في وقت قصير، وقرر الرئيس عمر البشير تعيين ممثل له في الإقليم وتعهد بنشر 6 آلاف جندي إضافي لحفظ الأمن والنظام فيه وفتح مراكز للشرطة بمعسكرات النازحين لتلقى البلاغات عن أي تعديات على حقوق الإنسان، كما وافقت الحكومة السودانية على نشر 300 جندي من قوات الاتحاد الأفريقي لحماية مراقبي وقف إطلاق النار في الإقليم وتعهدت بالبدء فوراً في نزع أسلحة ميليشيات "الجنجويد" بالقوة وتسهيل العمل الإنساني، وعكس البيان الذي أصدرته الحكومة السودانية أثناء زيارة كوفي عنان استراتيجيتها في مواجهة هذه الأزمة، وذلك على النحو التالي:

أ - نشر قوة شرطة قوية تتمتع بالمصداقية والاحترام في كل المناطق التي تضم مهجرين والمناطق التي يمكن أن تشهد هجمات والتأكد من عدم وجود أفراد مسلحين في المناطق المحيطة بمجمعات النازحين، وتأمين عودة اللاجئين إلى قراهم بشكل طوعي.

ب - إحالة كل الأفراد والمجموعات المتهمين بانتهاك حقوق الإنسان في أسرع وقت إلى القضاء.

ج - استئناف المحادثات السياسية حول دارفور بهدف التوصل إلى حل شامل ومقبول لكل الأطراف، والترحيب بدور المجموعة الدولية في المساعدة على تطبيق اتفاق السلام المحتمل في الإقليم.

د - التعاون مع دول الجوار خاصة تشاد لتأمين الحدود ومنع تسلل المتمردين إلى الإقليم ومنع عبور الميليشيات العربية إلى تشاد وهو ما أنجزه السودان بالفعل في القمة التي عقدت بين الرئيس عمر

البشير ونظيره التشادي إدريس ديبي يوم 11 يوليو الجاري وتوصلا خلاله لاتفاق مشترك على مراقبة الحدود ونشر قوة مشتركة تقدر بنحو 1200 جندي من البلدين لهذا الغرض.

ووفقاً للمراقبين فإن التحركات السودانية السابقة كان لها صدى إيجابي ملموس في الموقف الدولي من الأزمة، حيث خفت حدة التهديدات بفرض عقوبات على الحكومة السودانية وبدأت الأطراف الدولية تتفهم حقيقة الأحداث وموقف الحكومة منها خاصة مع الهدوء النسبي الذي بدأ يتمتع به الإقليم، وهو ما أوضحتته الناطقة باسم برنامج الغذاء العالمي، قائلة: "إن انعدام الأمن في دارفور ليس فقط بسبب قبائل الجنجويد وإنما أيضاً بسبب جيش تحرير السودان".

ووفقاً لما سبق يمكن القول إن أزمة دارفور تحمل تداعيات خطيرة على مستقبل السودان من ناحية، وتوضح الكثير من الحقائق حول الشأن السوداني من ناحية أخرى على النحو الذي يتضح في الملاحظات الآتية:

1- هناك مخاوف من امتداد ظاهرة التمرد إلى مناطق أخرى في السودان خاصة في المناطق المهمشة بالإضافة إلى ما يحدث في دارفور، وهناك بوادر أخرى لظهور حركات تمرد جديدة قد تؤدي بالسودان إلى التفتت والصراعات على نحو ما يحدث في الصومال مثل جماعة "البجا" في شرق البلاد التي تقتصر عملياتها المسلحة الآن في الهجوم على السيارات والمارة على الطريق السريع بين الخرطوم وبور سودان وتزداد نوعية وشكل هذه الهجمات بشكل ينذر بتكرار "كارثة" دارفور، كما ظهر مؤخراً صراع جديد فيما يسمى بمملكة قبيلة "الشيلك" بولاية أعالي النيل والذي يتجه للتصعيد باستمرار، فضلاً عن الحرب التي يشهدها جنوب السودان بين القوات الأوغندية التي تخترق الأراضي السودانية لتعقب المتمردين في "جيش الرب" المعارض والمشكلات والصراعات المحتملة بين قبيلة "الدينكا" التي ينتمي إليها زعيم الحركة الشعبية لتحرير السودان وغيرها من القبائل التي فشل جارانج في استيعابها من قبل داخل صفوف الحركة.

وبالإضافة إلى ما سبق فإن المخاوف تتجاوز ظاهرة التمرد الحالية والمنتظرة بسبب التهميش والقصور الأمني إلى التداعيات المحتملة لتهميش الأحزاب السودانية المعارضة، حيث استبعدتها الحكومة من المشاركة في مفاوضات السلام مع الحركة الشعبية وهو ما يحمل مخاطر إقدام هذه الأحزاب على التمرد السياسي على اتفاقيات السلام الموقعة مع الحركة.

2- تزايد المخاوف من أن يكون السودان هو المحطة القادمة في الحرب الأمريكية على الإرهاب، خاصة في ظل توفر معلومات تفيد بوجود عناصر من تنظيم القاعدة في إقليم دارفور وعلى الحدود مع تشاد والتي تروج لها جماعات المعارضة السودانية والدوائر الصهيونية التي تدعي أن الميليشيات التي تخوض الحرب في دارفور هي من بقايا الأفغان العرب الذين لم يغادروا السودان، حيث بقيت هذه العناصر على الشريط الحدودي بين السودان وتشاد من جهة والسودان وأفريقيا الوسطى من جهة ثانية على الرغم من قرار الحكومة السودانية بإبعاد عناصر القاعدة من البلاد في عام 1996، إذ استمرت هذه العناصر في تقديم الدعم العسكري لقوات الدفاع الشعبي التابعة للحكومة في مواقع العمليات بجنوب البلاد إلا أن اتفاق الترتيبات الأمنية مع الحركة الشعبية أنهى

دورها ودفعها للهروب إلى غرب السودان، حيث تورطت في عمليات "التطهير العرقي" المزعومة ضد القبائل الأفارقة وفقًا لهذه الادعاءات.

3- على الرغم من تراجع التهديدات الدولية وخاصة الأمريكية بفرض عقوبات على السودان، بعد تعهد الحكومة باحتواء الموقف المتدهور في دارفور وتأمين وصول الإمدادات إلى سكان الإقليم، فإن احتمالات فرض هذه العقوبات مازالت قائمة، حيث مازالت المشاورات مستمرة في مجلس الأمن لبحث مشروع القرار الذي تقدمت به الولايات المتحدة والذي ينص على فرض حظر على الأسلحة الموجهة إلى الميليشيات التي تقاتل في دارفور، ومنع عناصرها من السفر، وإن كان لا يوصى بأي عقوبات مباشرة ضد الحكومة السودانية فإنه يهدد بتوسيع نطاق العقوبات لتشمل مجموعات وأفراد آخرين يتحملون مسؤولية الأحداث في دارفور، مشيرًا بذلك للحكومة السودانية التي تواجه اتهامات بدعم ميليشيات "الجنجويد" كما سبق القول، وهو ما عكسته تصريحات وزير الخارجية السوداني مصطفى عثمان إسماعيل يوم 12 يوليو 2004، والتي أكد فيها أنه أجرى اتصالات مع الأمين العام للأمم المتحدة ووزيري الخارجية الأمريكي والروسي وسيجرى اتصالات، مماثلة مع وزيرى خارجية بريطانيا وفرنسا لتوضيح موقف حكومته إزاء ما يجرى في مجلس الأمن بهدف تجنب فرض عقوبات على الخرطوم.

وفي نفس السياق فإن احتمالات فرض عقوبات على السودان مازال أمرًا قائمًا مع توقع فشل الحكومة في علاج الأوضاع المتدهورة في دارفور نتيجة عدم التزام متمردى الإقليم بالهدنة الموقعة مع الحكومة التي اتهمت هؤلاء المتمردين يوم 12 يوليو الجاري بالهجوم على منطقتي الطويشة واللعيث في شمال الإقليم ونهب مصارف ومتاجر وتدمير منشآت ومرافق حكومية والاستيلاء على سيارات وخطف زعيم قبلي وقاض و اتهمت في نفس الوقت مراقبي الاتحاد الأفريقي بصمتهم على خروقات المتمردين، وهو ما يشير إلى المؤامرة التي تحاك ضد الحكومة السودانية داخليًا وإقليميًا ودوليًا.

4- عكست أحداث دارفور التغيير الكبير الذي حدث في السودان، حيث أصبحت الجهوية والقبلية أكثر قوة من أي وقت مضى على ما عداها، بعد أن ضعفت كل الأواصر التي كانت تربط السودانييين سواء الأحزاب أو الطرق الصوفية أو منظمات المجتمع المدني، كما عكست هذه الأحداث أن سياسة "اللعب بالنار" التي تتبعها الحكومة ومختلف القوى السياسية الرئيسية في البلاد ذات تداعيات خطيرة على الجميع، إذ ترك الجميع الأوضاع في دارفور تتصاعد على أمل حصد مكاسب أو إضعاف الآخرين، ما أدى إلى وصول الأزمة إلى مرحلة خطيرة قد تقود لفرض عقوبات على البلاد، حيث كشفت هذه الأحداث عن تورط الدكتور حسن الترابي في التدبير لهذه الأحداث عبر تعاونه مع بعض الضباط في الإقليم، فيما أشار ظهور اسم حركة "تحرير دارفور" التي غيرت اسمها إلى حركة "تحرير السودان" إلى وجود دور ما للحركة الشعبية لتحرير السودان" فيما يدور في دارفور ولو على مستوى الدعم المعنوي، حتى وإن نفت الحركة ذلك، حيث يرى المراقبون أن الحركة تسعى عبر ذلك إلى تهيئة الظروف لمد حبال تحالفاتها في المرحلة القادمة، وتشير الأحداث أيضًا إلى وجود جهات أخرى من بينها حزب العدالة الذي يضم عددًا من المنشقين

عن الحزب الحاكم من أبناء الغرب والجنوب، وأيضًا إلى التحالف الفيدرالي السوداني، وهناك اتهامات سودانية حكومية لأريتريا بالتورط في دارفور.

وعلى الجانب الآخر استغلت الولايات المتحدة هذه الأحداث في الضغط على الحكومة في مفاوضات نيفاشا بكينيا للتوصل إلى اتفاق مع الحركة الشعبية لتحرير السودان على النحو الذي ظهر في اتفاق الترتيبات الأمنية الذي وقع في يناير 2004 وتضمن تنازلات حكومية "مؤلمة" للحركة.

5- أثبتت أحداث دارفور أن السلام المرتقب في السودان لن يصمد طويلًا ما لم يأت ملبيًا لمصالح جميع السودانيين أفرادًا وجماعات وأقاليم؛ لأن هذه الأحداث تعد بشكل أو بآخر احتجاجًا على الحلول الثنائية الجزئية التي تسيطر على توجهات السلام في البلاد، في نفس الوقت الذي لم تكن هناك أي استجابة من الحكومة والحركة الشعبية والوسطاء من دول "الإيجاد" للرسائل الواضحة التي أرسلتها أعمال العنف في دارفور على مدى العامين الماضيين والتي عكست مطالب سكان الإقليم الذين يعانون من "مظالم" لا تقل عن تلك التي عانى منها أبناء جنوب السودان.

6- عكست أحداث دارفور قصور النظام العربي وتجاهله للتطورات الخطيرة التي يمر بها السودان، حيث غاب الدور العربي عن هذه الأحداث واقتصر فقط على بعثة جامعة الدول العربية التي قدمت تقريرًا حول الانفلات الأمني في الإقليم، وكان يمكن للعالم العربي أن يقوم بدور رئيسي في احتواء هذه الأحداث ومنع "تدويل" الأزمة، التي سيكون لها تداعيات خطيرة على السودان والدول العربية على حد سواء وفي هذا السياق يمكن القول إن التجاهل العربي للأوضاع في دارفور هو الذي أغرى العالم الخارجي بالتدخل في الشأن السوداني أكثر من ذي قبل والتهديد بفرض عقوبات على الخرطوم.

لقد أثبتت أحداث دارفور أن نيران التمرد "خامدة" في الأقاليم السودانية التي تعاني من التهميش والفقر وتدني مستوى الخدمات، وأن الاتفاق الوشيك بين الحكومة وحركة التمرد الجنوبية لن يحقق السلام في السودان ما لم تسارع الحكومة إلى عقد مؤتمر قومي يشارك فيه كل السودانيين لمناقشة مستقبل البلاد، وهي مهمة صعبة تستدعي دورًا عربيًا فاعلاً.

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

2004/7/13

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية



Gulf Centre for Strategic Studies

أزمة دارفور ومخاوف تفتيت السودان

LONDON

Head Office : Third Floor ,46 Grays Inn Road London WC1X8LR

Tel.: (0044) 2074301367, Fax: (0044) 2074049025

E.mail: (IBM) gcss@btconnect.com

Brussels

G.C.S.S, A venue de la Renaissance, 10. B-1000 Bruxelles, Belgium.

Fax : (+322) 2310646. Tel: (Direct)(+322) 2806152, Tel: (+322) 2311300.

E-mail:(IBM) a.dethier@worldonline.be

Bahrain

Villa No.2768,Road 2442,Block 324, Juffair, P.O.Box 11505

Tel.: 825600 Fax : 825700 E.mail:(IBM) gcssbh@batelco.com.bh

Cairo

: Flat 9. Second floor. 6 Aisha Al-Tavmoreva st. Garden City. Cairo Egypt

أزمة دارفور ومخاوف تفتيت السودان

مما لا شك فيه أن مفاوضات السلام بين الحكومة السودانية والحركة الشعبية لتحرير جنوب السودان، والتي أسفرت مؤخرًا عن توقيع اتفاقيات لاقتسام السلطة والثروة بين الجنوب والشمال، كانت في مقدمة الأسباب التي شجعت حركة التمرد في إقليم دارفور ودفعت أبناءه إلى ممارسة الضغوط على الحكومة السودانية بقوة السلاح بهدف جذب أنظار العالم إلى "مأساة" هذا الإقليم والحصول على نصيب ملائم من الاهتمام والرعاية عبر بوابة العمل العسكري مثلما فعلت الحركة الشعبية، الأمر الذي يمثل خطورة بالغة على وحدة السودان فيما لو تداعت بقية المناطق المهمشة - وهي كثيرة - لظاهرة التمرد بدعوى المطالبة بالعدل والمساواة، وربما بات السودان برمته في مهب رياح ظاهرة "الصوملة" من جهة وعرضه لتدخل دولي بدعوى توفير الحماية للمدنيين في الإقليم إزاء عمليات "التطهير العرقي" التي ترتكب ضدهم من ناحية أخرى خاصة وأن هذا التدخل بات قاب قوسين أو أدنى.

ويقع إقليم دارفور في أقصى غرب السودان وقد تم تقسيمه في عهد الحكم الحالي إلى ثلاث ولايات هي شمال وغرب وجنوب دارفور ويجاور ثلاث دول هي ليبيا وأفريقيا الوسطى وتشاد وتعيش على الإقليم الذي تبلغ مساحته نصف مليون كيلو متر مربع تمثل خمس مساحة السودان العديد من القبائل المشتركة التي تتداخل عبر الحدود بين الدول الأربع، كما يشهد هجرات مستمرة من غرب أفريقيا إلى داخل السودان، وتعد قبائل الفور التي يحمل الإقليم اسمها والزغاوة والمسالييت، الداجو والبرقيد، البرتي، المسيرية، والمعاليا وبنو هلية، الرزيقات من أشهر القبائل التي تسكن الإقليم الذي عاش لقرون طويلة كدولة مستقلة قبل أن ينضم إلى السودان الموحد في عام 1956.

ويتفق المحللون على أن إقليم دارفور تعرض للتهميش والإهمال لسنوات عديدة على رغم تمتعه بثروات طبيعية هائلة، حيث تعرضت المشاريع الزراعية به للإهمال ولم يشهد أي جهود تنموية حقيقية، الأمر الذي أدى إلى تدهور الخدمات الرئيسية به وارتفاع نسبة البطالة زارها تأثيرًا ظاهرة الجفاف والتصحر التي يعاني منها الإقليم الذي شهد في عام 1983 مجاعة أودت بحياة الآلاف، وعلى الصعيد السياسي يشكو أبناء الإقليم من التهميش "المتعمد" لهم بسبب نهج الحكومة السودانية في تولية أشخاص من خارج الإقليم عليه رغم أن قد شهد صراعات قبلية عديدة على المراعي والأراضي ومصادر المياه بحكم طبيعة تكوينه وثقافته القبلية، لكن هذه النزاعات كانت تجد لها الحلول المناسبة دائمًا عبر تقاليد "الأجاويد" السودانية ونظام الإدارة الأهلية المحلية الذي يشبه غيره في المجتمعات العربية، لكن إقدام الرئيس السوداني الأسبق جعفر نميري على إصدار قرار بإلغاء نظام الإدارة الأهلية بدعوى التحديث دون توفير نظام بديل تحتكم إليه القبائل في منازعاتها، فضلاً عن لجوء رئيس الوزراء الأسبق الصادق المهدي إبان حكومته الائتلافية بين عامي 1986-1989 إلى توزيع السلاح بالمجان على القبائل لتمكينها من حماية نفسها من الغارات المسلحة التي كان يشنها جيش الحركة الشعبية لتحرير السودان بزعامة جون جارانج، هيأ الأجواء الملائمة لانفجار الأوضاع في دارفور على النحو الذي عليه اليوم.

ويذهب المهتمون بالشأن السوداني إلى القول إن ظواهر الفقر والعوز وقصور الخدمات وإهمال الحكومات المتعاقبة للإقليم كان من العوامل الاجتماعية السلبية التي تولدت عنها العصابات المسلحة التي تحترف النهب المسلح والاختطاف وممارسة السرقة والنشاطات الأخرى غير المشروعة والتي ساهم في رواجها ما يتميز به الإقليم من طبيعة جبلية وصحراوية وسهولة الهروب عبر الحدود مع ليبيا وتشاد وأفريقيا الوسطى مما يتيح الفرصة أمام الخارجين عن القانون للإفلات من قبضة العدالة، فضلاً عن جذور التمرد والاختلالات الأمنية في الإقليم والتي تبدو في جنوح الحكومة السودانية إلى دعم القبائل العربية "الرزيقات" وتمكينها من تشكيل ميليشيات "الجنجويد" وتحريضها على التعاون مع القوات الحكومية في مواجهة القبائل الأفريقية مثل الفور والزغاوة التي ينتمي إليها فصيلا التمرد الرئيسيان في الإقليم وهما جبهة تحرير السودان التي تضم أغلبية من أبناء قبيلة الزغاوة وبعض أبناء قبائل الفور، وحركة العدالة والمساواة التي تتخذ من أسمره مقراً لها وترتبط بصلات وثيقة مع التحالف الفيدرالي السوداني المعارض الذي يعمل خارج البلاد.

وتتراوح أطروحات التنظيمين بين المطالبة برفع حالة التهميش عن دارفور ومنح الإقليم حكماً ذاتياً والخلط بين النهج الإسلامي والعلمانية في الخطاب السياسي.

ويرى الكثير من المراقبين أن مخلفات الحرب الأهلية التي شهدتها تشاد في سبعينيات وثمانينيات القرن الماضي وكذا التدخل العسكري الليبي في تشاد عكسا ظلالاً من الاختلالات الأمنية في دارفور وابتلاءها بتفاهة ظاهرة حمل وتجارة السلاح وما أدى إليه من ظواهر التهريب والنهب المسلح إلى حد استيعاب هذه الأنشطة الإجرامية المحرمة لنحو نصف مليون من سكان الإقليم البالغين 6 ملايين شخص، فضلاً عن تصدير العمالة الرخيصة إلى داخل وخارج السودان بل والانخراط في الحرب الأهلية عبر تشكيلات فصيلي التمرد بدارفور أو الحركة الشعبية لتحرير السودان للحصول على المال، فيما يعتبر اكتشاف البترول في تشاد بكميات هائلة السبب المباشر للهجرة الجماعية من دارفور إلى هذه الدولة، وذلك جرياً وراء الثراء ومحاولة البحث عن فرصة عمل.

وقد بدأت أزمة الإقليم الأخيرة في شهر فبراير 2003 بعد الهجمات العسكرية العديدة التي قامت بها المجموعات المسلحة في هذا الإقليم وبعد أن قامت بضرب مطار مدينة الفاشر والسيطرة على المدينة لبضع ساعات ثم الهجوم على مدينة كتم على الحدود السودانية التشادية ومنذ ذلك الوقت اتجهت الحكومة السودانية إلى التعامل مع هذه المجموعات باعتبارها تمثل حركة سياسية وذلك بعد أن كانت تطلق عليها من قبل عصابات النهب المسلح.

وقد نجحت الحكومة السودانية في توقيع اتفاق "أبشي" مع حركة تحرير السودان في سبتمبر 2003 والذي نص على وقف إطلاق النار لمدة 6 أسابيع لإفساح المجال أمام المفاوضات بين الحركة والحكومة السودانية لكن الاتفاق سرعان ما انهار بسبب عدم التزام الحركة به وقيامها بقتل 700 جندي سوداني في كمين نصب في منطقة "سد أبو قمره" بولاية شمال دارفور وقد ترتب على ذلك قيام القوات السودانية بقصف جوي كثيف لمناطق التمرد، الأمر الذي أدى إلى نزوح أعداد هائلة

من السكان عن قراهم وتعرضهم لظروف بالغة الصعوبة في مناطق لا يتوافر فيها الماء أو الغذاء، فيما شهدت الشهور الأخيرة تطورت مأساوية أخرى في أزمة هذا الإقليم بعد أعمال القتل والنهب المسلح الواسعة التي شهدتها وساهمت في وصول عدد المشردين لنحو مليون شخص ومقتل 20 ألف شخص، الأمر الذي أدى إلى تدويل أزمة الإقليم، خاصة مع الاتهامات الدولية للحكومة السودانية بعرقلة وصول المساعدات الغذائية الدولية إلى سكان دارفور والتورط في دعم ميليشيات "الجنجويد" المتهمة الأولى بارتكاب جرائم تطهير عرقي ضد القبائل الأخرى، وتتضح أبرز ملامح تدويل الأزمة السودانية في الزيارة التي قام بها وزير الخارجية الأمريكية كولن باول والأمين العام للأمم المتحدة كوفي عنان مطلع شهر يوليو الجاري إلى السودان لبحث أزمة الإقليم، فضلاً عن التهديدات الأمريكية والبريطانية بفرض عقوبات عليه في حالة عدم تعاون الحكومة مع الجهود الدولية للسيطرة على الوضع المتدهور في الإقليم.

وأكدت الولايات المتحدة أنها على استعداد لإرسال قوة عسكرية قوامها عشرة آلاف جندي بدعوى حفظ السلام في السودان سواء في المناطق الجنوبية أو دارفور، فيما اتسم التحرك السوداني بقدر من التوازن والجدية لاحتواء هذه الأزمة، حيث نفت الحكومة السودانية أي علاقة لها بقبائل "الجنجويد" وأكدت أنها ميليشيات خارجة عن القانون، وأن صعوبة وصول المساعدات إلى سكان الإقليم لا ترتبط بملكو حكومي بقدر ما يرتبط بإمكانيات وقدرات أسطول النقل السوداني على توزيع قدر كبير من المساعدات في وقت قصير، وقرر الرئيس عمر البشير تعيين ممثل له في الإقليم وتعهد بنشر 6 آلاف جندي إضافي لحفظ الأمن والنظام فيه وفتح مراكز للشرطة بمعسكرات النازحين لتلقى البلاغات عن أي تعديات على حقوق الإنسان، كما وافقت الحكومة السودانية على نشر 300 جندي من قوات الاتحاد الأفريقي لحماية مراقبي وقف إطلاق النار في الإقليم وتعهدت بالبدء فوراً في نزع أسلحة ميليشيات "الجنجويد" بالقوة وتسهيل العمل الإنساني، وعكس البيان الذي أصدرته الحكومة السودانية أثناء زيارة كوفي عنان استراتيجيتها في مواجهة هذه الأزمة، وذلك على النحو التالي:

أ - نشر قوة شرطة قوية تتمتع بالمصداقية والاحترام في كل المناطق التي تضم مهجرين والمناطق التي يمكن أن تشهد هجمات والتأكد من عدم وجود أفراد مسلحين في المناطق المحيطة بمجمعات النازحين، وتأمين عودة اللاجئين إلى قراهم بشكل طوعي.

ب - إحالة كل الأفراد والمجموعات المتهمين بانتهاك حقوق الإنسان في أسرع وقت إلى القضاء.

ج - استئناف المحادثات السياسية حول دارفور بهدف التوصل إلى حل شامل ومقبول لكل الأطراف، والترحيب بدور المجموعة الدولية في المساعدة على تطبيق اتفاق السلام المحتمل في الإقليم.

د - التعاون مع دول الجوار خاصة تشاد لتأمين الحدود ومنع تسلل المتمردين إلى الإقليم ومنع عبور الميليشيات العربية إلى تشاد وهو ما أنجزه السودان بالفعل في القمة التي عقدت بين الرئيس عمر

البشير ونظيره التشادي إدريس ديبي يوم 11 يوليو الجاري وتوصلا خلاله لاتفاق مشترك على مراقبة الحدود ونشر قوة مشتركة تقدر بنحو 1200 جندي من البلدين لهذا الغرض.

ووفقاً للمراقبين فإن التحركات السودانية السابقة كان لها صدى إيجابي ملموس في الموقف الدولي من الأزمة، حيث خفت حدة التهديدات بفرض عقوبات على الحكومة السودانية وبدأت الأطراف الدولية تتفهم حقيقة الأحداث وموقف الحكومة منها خاصة مع الهدوء النسبي الذي بدأ يتمتع به الإقليم، وهو ما أوضحتته الناطقة باسم برنامج الغذاء العالمي، قائلة: "إن انعدام الأمن في دارفور ليس فقط بسبب قبائل الجنجويد وإنما أيضاً بسبب جيش تحرير السودان".

ووفقاً لما سبق يمكن القول إن أزمة دارفور تحمل تداعيات خطيرة على مستقبل السودان من ناحية، وتوضح الكثير من الحقائق حول الشأن السوداني من ناحية أخرى على النحو الذي يتضح في الملاحظات الآتية:

1- هناك مخاوف من امتداد ظاهرة التمرد إلى مناطق أخرى في السودان خاصة في المناطق المهمشة بالإضافة إلى ما يحدث في دارفور، وهناك بوادر أخرى لظهور حركات تمرد جديدة قد تؤدي بالسودان إلى التفتت والصراعات على نحو ما يحدث في الصومال مثل جماعة "البجا" في شرق البلاد التي تقتصر عملياتها المسلحة الآن في الهجوم على السيارات والمارة على الطريق السريع بين الخرطوم وبور سودان وتزداد نوعية وشكل هذه الهجمات بشكل ينذر بتكرار "كارثة" دارفور، كما ظهر مؤخراً صراع جديد فيما يسمى بمملكة قبيلة "الشيلك" بولاية أعالي النيل والذي يتجه للتصعيد باستمرار، فضلاً عن الحرب التي يشهدها جنوب السودان بين القوات الأوغندية التي تخترق الأراضي السودانية لتعقب المتمردين في "جيش الرب" المعارض والمشكلات والصراعات المحتملة بين قبيلة "الدينكا" التي ينتمي إليها زعيم الحركة الشعبية لتحرير السودان وغيرها من القبائل التي فشل جارانج في استيعابها من قبل داخل صفوف الحركة.

وبالإضافة إلى ما سبق فإن المخاوف تتجاوز ظاهرة التمرد الحالية والمنتظرة بسبب التهميش والقصور الأمني إلى التداعيات المحتملة لتهميش الأحزاب السودانية المعارضة، حيث استبعدتها الحكومة من المشاركة في مفاوضات السلام مع الحركة الشعبية وهو ما يحمل مخاطر إقدام هذه الأحزاب على التمرد السياسي على اتفاقيات السلام الموقعة مع الحركة.

2- تزايد المخاوف من أن يكون السودان هو المحطة القادمة في الحرب الأمريكية على الإرهاب، خاصة في ظل توفر معلومات تفيد بوجود عناصر من تنظيم القاعدة في إقليم دارفور وعلى الحدود مع تشاد والتي تروج لها جماعات المعارضة السودانية والدوائر الصهيونية التي تدعي أن الميليشيات التي تخوض الحرب في دارفور هي من بقايا الأفغان العرب الذين لم يغادروا السودان، حيث بقيت هذه العناصر على الشريط الحدودي بين السودان وتشاد من جهة والسودان وأفريقيا الوسطى من جهة ثانية على الرغم من قرار الحكومة السودانية بإبعاد عناصر القاعدة من البلاد في عام 1996، إذ استمرت هذه العناصر في تقديم الدعم العسكري لقوات الدفاع الشعبي التابعة للحكومة في مواقع العمليات بجنوب البلاد إلا أن اتفاق الترتيبات الأمنية مع الحركة الشعبية أنهى

دورها ودفعها للهروب إلى غرب السودان، حيث تورطت في عمليات "التطهير العرقي" المزعومة ضد القبائل الأفارقة وفقًا لهذه الادعاءات.

3- على الرغم من تراجع التهديدات الدولية وخاصة الأمريكية بفرض عقوبات على السودان، بعد تعهد الحكومة باحتواء الموقف المتدهور في دارفور وتأمين وصول الإمدادات إلى سكان الإقليم، فإن احتمالات فرض هذه العقوبات مازالت قائمة، حيث مازالت المشاورات مستمرة في مجلس الأمن لبحث مشروع القرار الذي تقدمت به الولايات المتحدة والذي ينص على فرض حظر على الأسلحة الموجهة إلى الميليشيات التي تقاتل في دارفور، ومنع عناصرها من السفر، وإن كان لا يوصى بأي عقوبات مباشرة ضد الحكومة السودانية فإنه يهدد بتوسيع نطاق العقوبات لتشمل مجموعات وأفراد آخرين يتحملون مسؤولية الأحداث في دارفور، مشيرًا بذلك للحكومة السودانية التي تواجه اتهامات بدعم ميليشيات "الجنجويد" كما سبق القول، وهو ما عكسته تصريحات وزير الخارجية السوداني مصطفى عثمان إسماعيل يوم 12 يوليو 2004، والتي أكد فيها أنه أجرى اتصالات مع الأمين العام للأمم المتحدة ووزيري الخارجية الأمريكي والروسي وسيجرى اتصالات، مماثلة مع وزيرى خارجية بريطانيا وفرنسا لتوضيح موقف حكومته إزاء ما يجرى في مجلس الأمن بهدف تجنب فرض عقوبات على الخرطوم.

وفي نفس السياق فإن احتمالات فرض عقوبات على السودان مازال أمرًا قائمًا مع توقع فشل الحكومة في علاج الأوضاع المتدهورة في دارفور نتيجة عدم التزام متمردى الإقليم بالهدنة الموقعة مع الحكومة التي اتهمت هؤلاء المتمردين يوم 12 يوليو الجاري بالهجوم على منطقتي الطويشة واللعيث في شمال الإقليم ونهب مصارف ومتاجر وتدمير منشآت ومرافق حكومية والاستيلاء على سيارات وخطف زعيم قبلي وقاض و اتهمت في نفس الوقت مراقبي الاتحاد الأفريقي بصمتهم على خروقات المتمردين، وهو ما يشير إلى المؤامرة التي تحاك ضد الحكومة السودانية داخليًا وإقليميًا ودوليًا.

4- عكست أحداث دارفور التغيير الكبير الذي حدث في السودان، حيث أصبحت الجهوية والقبلية أكثر قوة من أي وقت مضى على ما عداها، بعد أن ضعفت كل الأواصر التي كانت تربط السودانييين سواء الأحزاب أو الطرق الصوفية أو منظمات المجتمع المدني، كما عكست هذه الأحداث أن سياسة "اللعب بالنار" التي تتبعها الحكومة ومختلف القوى السياسية الرئيسية في البلاد ذات تداعيات خطيرة على الجميع، إذ ترك الجميع الأوضاع في دارفور تتصاعد على أمل حصد مكاسب أو إضعاف الآخرين، ما أدى إلى وصول الأزمة إلى مرحلة خطيرة قد تقود لفرض عقوبات على البلاد، حيث كشفت هذه الأحداث عن تورط الدكتور حسن الترابي في التدبير لهذه الأحداث عبر تعاونه مع بعض الضباط في الإقليم، فيما أشار ظهور اسم حركة "تحرير دارفور" التي غيرت اسمها إلى حركة "تحرير السودان" إلى وجود دور ما للحركة الشعبية لتحرير السودان" فيما يدور في دارفور ولو على مستوى الدعم المعنوي، حتى وإن نفت الحركة ذلك، حيث يرى المراقبون أن الحركة تسعى عبر ذلك إلى تهيئة الظروف لمد حبال تحالفاتها في المرحلة القادمة، وتشير الأحداث أيضًا إلى وجود جهات أخرى من بينها حزب العدالة الذي يضم عددًا من المنشقين

عن الحزب الحاكم من أبناء الغرب والجنوب، وأيضًا إلى التحالف الفيدرالي السوداني، وهناك اتهامات سودانية حكومية لأريتريا بالتورط في دارفور.

وعلى الجانب الآخر استغلت الولايات المتحدة هذه الأحداث في الضغط على الحكومة في مفاوضات نيفاشا بكينيا للتوصل إلى اتفاق مع الحركة الشعبية لتحرير السودان على النحو الذي ظهر في اتفاق الترتيبات الأمنية الذي وقع في يناير 2004 وتضمن تنازلات حكومية "مؤلمة" للحركة.

5- أثبتت أحداث دارفور أن السلام المرتقب في السودان لن يصمد طويلًا ما لم يأت ملبيًا لمصالح جميع السودانيين أفرادًا وجماعات وأقاليم؛ لأن هذه الأحداث تعد بشكل أو بآخر احتجاجًا على الحلول الثنائية الجزئية التي تسيطر على توجهات السلام في البلاد، في نفس الوقت الذي لم تكن هناك أي استجابة من الحكومة والحركة الشعبية والوسطاء من دول "الإيجاد" للرسائل الواضحة التي أرسلتها أعمال العنف في دارفور على مدى العامين الماضيين والتي عكست مطالب سكان الإقليم الذين يعانون من "مظالم" لا تقل عن تلك التي عانى منها أبناء جنوب السودان.

6- عكست أحداث دارفور قصور النظام العربي وتجاهله للتطورات الخطيرة التي يمر بها السودان، حيث غاب الدور العربي عن هذه الأحداث واقتصر فقط على بعثة جامعة الدول العربية التي قدمت تقريرًا حول الانفلات الأمني في الإقليم، وكان يمكن للعالم العربي أن يقوم بدور رئيسي في احتواء هذه الأحداث ومنع "تدويل" الأزمة، التي سيكون لها تداعيات خطيرة على السودان والدول العربية على حد سواء وفي هذا السياق يمكن القول إن التجاهل العربي للأوضاع في دارفور هو الذي أغرى العالم الخارجي بالتدخل في الشأن السوداني أكثر من ذي قبل والتهديد بفرض عقوبات على الخرطوم.

لقد أثبتت أحداث دارفور أن نيران التمرد "خامدة" في الأقاليم السودانية التي تعاني من التهميش والفقر وتدني مستوى الخدمات، وأن الاتفاق الوشيك بين الحكومة وحركة التمرد الجنوبية لن يحقق السلام في السودان ما لم تسارع الحكومة إلى عقد مؤتمر قومي يشارك فيه كل السودانيين لمناقشة مستقبل البلاد، وهي مهمة صعبة تستدعي دورًا عربيًا فاعلاً.

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

2004/7/13



مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية



Gulf Centre for Strategic Studies

عرض لندوة المركز

الأزمة الأمنية في السعودية وتدابيرها على دول مجلس التعاون

الحلول المقترحة



LONDON

Head Office : Third Floor ,46 Grays Inn Road London WC1X8LR

Tel.: (0044) 2074301367, Fax: (0044) 2074049025

E.mail: (IBM) gcss@btconnect.com

Brussels

G.C.S.S, A venue de la Renaissance, 10. B-1000 Bruxelles, Belgium.

Fax : (+322) 2310646. Tel: (Direct)(+322) 2806152, Tel: (+322) 2311300.

E-mail:(IBM) a.dethier@worldonline.be

Bahrain

Villa No.2768,Road 2442,Block 324, Juffair, P.O.Box 11505

Tel.: (00973) 17825600 Fax : (00973) 17825700 E.mail:(IBM) gcssbh@batelco.com.bh

Cairo

: Flat 9. Second floor. 6 Aisha Al-Tavmoreva st. Garden Citv. Cairo Egvnt



الأزمة الأمنية في السعودية وتدابيرها على دول مجلس التعاون

الحلول المقترحة

الأزمة الأمنية في السعودية وتداعياتها على دول مجلس التعاون

الحلول المقترحة

شغلت التطورات الأمنية التي شهدتها المملكة العربية السعودية مع تصاعد عمليات العنف والإرهاب التي تستهدفها، حيزاً مهماً من اهتمامات العديد من المراقبين، نظراً لتداعياتها الخطيرة ليس فقط على المملكة بل أيضاً على باقي دول مجلس التعاون الخليجي في ضوء ما تحظى به المملكة من مكانة مهمة دينياً واقتصادياً، وتزداد خطورة وأهمية هذه القضية في ضوء الاعتبارات التالية:

1. تصاعد المواجهة بين الأجهزة الأمنية في المملكة والعناصر الإرهابية في إطار التطور الذي لحق باستراتيجية الأخيرة وأسلوب وأهداف عملياتها التي لم تعد تقتصر فقط على مقار ومجمعات الأجانب بل امتدت لتشمل المنشآت والقطاعات الحيوية في المنطقة وفي مقدمتها قطاع النفط وأجهزة الأمن الوطنية.
2. تعدد التفسيرات حول المأزق الأمني الذي يواجه السعودية؛ فالبعض يرى أنه يرجع لأسباب وعوامل داخلية ترتبط بالظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية، فيما يرى البعض الآخر أنه يعبر عن أحداث مستوردة.
3. ما تمثله المملكة من ثقل سياسي واقتصادي وارتباطها الجغرافي بدول مجلس التعاون الخليجي بحيث تمتد تداعيات المأزق الأمني إلى دول المجلس فضلاً عن احتمالية وجود ارتباط بين التنظيمات الإرهابية بالمملكة وخلايا إرهابية أخرى داخل دول المجلس.
4. تزايد المخاوف من وجود بعض الخلايا النائمة التابعة لتنظيم القاعدة والجماعات المتبنية لمنهج الفكري، ولعل التفجيرات التي نفذها بعض الكويتيين داخل العراق قد تمثل دليلاً على ذلك.
5. تزايد الأعباء الملقاة على عاتق الأجهزة الأمنية في دول المجلس سواء في إطار المواجهة أو بالنسبة إلى أعباء تأمين المنشآت الحساسة، وكذلك المخاوف من تعرض القوات الأجنبية هناك لاعتداءات إرهابية، هذا بخلاف التداعيات السياسية والاقتصادية الأخرى.

6. تعدد جوانب وأبعاد إدارة السعودية للأزمة الأمنية ورؤيتها لأسلوب مجابهة ودرء الخطر ومواجهة العنف، سواء من خلال استخدام القوة وملاحقة العناصر المتطرفة، أو من خلال فتح المجال للحوار الوطني؛ حيث أعطت المملكة في 2004/6/23 مهلة لمعتقي الفكر المتطرف وممارسيه لتسليم أنفسهم.

7. تعدد التحذيرات الأمريكية من وقوع هجمات إرهابية أخرى ليس فقط في السعودية ولكن في دول الخليج الأخرى مثل البحرين والكويت وغيرها، مما تسبب في خلق حالة من القلق الأمني ليس فقط لدى الحكومات لكن أيضاً لدى الشعوب، إضافة إلى تداعياتها السلبية على الأوضاع الاقتصادية وخاصة لجهة ترهيب وتخويف رأس المال الوطني وكذلك الاستثمارات الأجنبية ودفعها للهروب من المنطقة.

وفي هذا الإطار عقد مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية ندوة يوم 2004/7/11 تحت عنوان " الأزمة الأمنية في المملكة العربية السعودية وآثارها على دول مجلس التعاون الخليجي .. التداعيات والحلول"، تحدث فيها اللواء "فؤاد علام" - مساعد وزير الداخلية المصري السابق والخبير في مكافحة الإرهاب- واللواء الدكتور "جمال مظلوم" - مستشار المركز - ركزت على مختلف جوانب هذه الأزمة: أسبابها وتداعياتها المحتملة على المملكة ودول الخليج وسبل مواجهتها.

عرض اللواء الدكتور "جمال مظلوم" في بداية الندوة ورقة المركز، مشيراً إلى أن المملكة شهدت في الفترة الأخيرة تزايداً ملحوظاً في العمليات الإرهابية، التي مرت بدورها بمراحل عدة؛ ركزت في بدايتها على استهداف القواعد والمؤسسات العسكرية والأمنية التابعة لقوات أجنبية على النحو الذي عكسته تفجيرات الخبر في يونيو 1996 وأسفرت عن مقتل 19 جندياً أمريكياً وإصابة أكثر من 500 آخرين، ثم استهدفت في مرحلة تالية التجمعات المدنية والسكنية كما حدث في التفجيرات التي تعرضت لها مدينة الرياض في مايو 2003، ثم المؤسسات والأبنية الحكومية مثل اقتحام مبنى إدارة الأمن العام، وأخيراً استهداف المنشآت النفطية والمصالح الاستراتيجية الحيوية، على النحو الذي أوضحت تفجيرات مدينتي "ينبع" و"الخبر" في مايو 2004.

ورغم تعدد التفسيرات حول الوضع الأمني الذي تواجهه السعودية وبعض دول مجلس التعاون بشكل عام؛ حيث أرجعها البعض لأسباب وعوامل داخلية ترتبط بطبيعة النظام السياسي في المملكة، والظروف الاقتصادية والاجتماعية والأمنية التي تمر بها البلاد، في حين اعتبرها البعض الآخر أحداثاً مستوردة من الخارج، وأنها بذلك تدخل في عنصر التآمر الخارجي على الأمن الداخلي للمملكة، أوضحت الورقة أن هذه العمليات جاءت نتيجة تفاعل مجموعة من **العوامل الداخلية** (انتشار ثقافة التطرف والعنف بين قطاعات من المواطنين، و غياب قنوات التعبير السياسي، وارتفاع نسبة البطالة بين الشباب والتي تقدرها الجهات الرسمية بنسبة 18% فضلاً عن انخفاض دخل الفرد بنسبة كبيرة)، و**الخارجية** (تزايد الهجمة الغربية والأمريكية خاصة ضد المسلمين بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر والتي أدت إلى تزايد مشاعر الكراهية في أوساط العرب والمسلمين عموماً ضد كل ما هو أمريكي، والحرب على العراق وحالة الفوضى والانفلات الأمني التي يعانيها منذ الاحتلال، والتي ألقت بتداعياتها المباشرة على المملكة والمنطقة ككل، حيث تحول في ظل الفراغ الأمني الحالي إلى ملاذ للجماعات المتشددة، وهو ما يمثل خطراً على الأمن الوطني للسعودية وباقي دول الخليج، لاسيما إذا ما حاولت تلك العناصر التسلل إليها، مستغلة في ذلك المرحلة الانتقالية التي يمر بها العراق بعد تسلم الحكومة المؤقتة مقاليد الأمور، وفشلها في السيطرة على المناطق الحدودية بين العراق وكل من السعودية والكويت و سوريا وإيران).

وأكد المركز أن المأزق الأمني الذي يواجه المملكة ستكون له العديد من التداعيات على الأمن والاستقرار في باقي دول مجلس التعاون الأخرى، من ذلك:

- خلق حالة من التوجس والارتباك الأمني والاحتقان الداخلي نتيجة لما قد يترتب على المواجهة بين الأجهزة الأمنية والجماعات والخلايا الإرهابية.
- تنامي المخاوف من وجود ارتباطات بين الخلايا الإرهابية التي تم اكتشافها في السعودية وبين تلك الموجودة في دول الخليج الأخرى، والتي تخطط لاستهداف المصالح الغربية وتحديداً الأمريكية والبريطانية العاملة في المنطقة في إطار ما تسميه بالرد على القوات الغازية أو الحملة الصليبية.

- أن الوضع الأمني غير المستقر قد يقدم المبرر لقوى خارجية للتدخل، سواء اتخذ هذا التدخل شكل التعاون الأمني والاستخباراتي أو مطالبة دول المجلس بالاستعانة بقوات ومعدات أجنبية لمواجهة هذه التحديات، بل إن البعض لا يستبعد أن تطالب الدول المستهلكة للبترول بتدخل دولي بدعوى حماية مصادر الطاقة، وهي الدعاوى التي كانت قد طرحتها واشنطن منذ عدة عقود، وهو ما يعني استمرار التواجد الأجنبي في المنطقة والذي هو أحد الأسباب الرئيسية للعمليات الإرهابية، ومن ثم تدور المنطقة في حلقة مفرغة تكون نتيجتها ضياع الأمن وعدم الاستقرار.
- أن الأزمة الأمنية في السعودية – والتي قد تمتد إلى دول المجلس الأخرى – تقدم فرصة لبعض الجماعات وخاصة اللوبي اليهودي ووسائل الإعلام الصهيونية لتجديد حملاتهم التي تستهدف ربط الإسلام بالإرهاب، وتزيد من حدة الضغوط التي تتعرض لها هذه الدول للقيام بإصلاحات سياسية وديمقراطية وثقافية وتعليمية ، وتعطي لواشنطن الذريعة والمبرر لفرض نماذج معينة للإصلاح قد تتعارض مع الخصوصية الثقافية والمجتمعية والحضارية لدول مجلس التعاون.
- أن استهداف المنشآت الاقتصادية في السعودية وباقي دول مجلس التعاون، وفي مقدمتها المنشآت النفطية والعاملين فيها يمكن أن يمثل ضربة قوية للاقتصاد الخليجي الذي يعتمد بصورة أساسية على النفط الذي يشكل 90% من قيمة الدخل الوطني لدول المجلس.

ورغم تأكيد ورقة المركز أن هذه الأزمة عكست بعض أوجه القصور الموجودة في الاستراتيجيات الأمنية السعودية سواء كان في أسلوب مجابهة ودرء الخطر الناتج عن العنف المسلح أو في تطبيق استراتيجية الأمن الوقائي، مثل التركيز الواضح من جانب السلطات على المواجهة الأمنية وإغفال الجوانب الأخرى رغم أهميتها، فالحوار بات ضرورياً ليس من منطلق الرضوخ لمطالب هذه الجماعات والعناصر الإرهابية، ولكن من منطلق التعرف على أفكارها واتجاهاتها، حتى يمكن إقناعها بخطأ الفكر الذي تتبناه، وهناك تجارب – يمكن الاستفادة منها – نجحت في إقامة حوار أسفر عن نتائج إيجابية، بعد اقتناعها بخطأ الفكر الذي كانت تتبناه، وما أثاره البعض من احتمال اختراق تنظيم القاعدة لبعض الأجهزة الأمنية والإعلامية والدينية، وهو

ما نفته السلطات الرسمية، بيد أن ورقة المركز أشادت بالجهود والإجراءات المهمة التي اتخذتها المملكة في التصدي للإرهاب، والتي تنوعت بين الوسائل الأمنية والمالية والثقافية.

فعلى المستوى الأمني، شنت السلطات السعودية سلسلة حملات ومداهمات لملاحقة "الخلايا الإرهابية" تمكنت خلالها من القبض على عدد كبير من عناصرها ومصادرة كميات ضخمة من الأسلحة والمتفجرات والأحزمة الناسفة المجهزة لاستخدامها في عمليات انتحارية، إلى جانب الإنجاز الذي حققه الأمن السعودي بقتل زعيم القاعدة في الخليج عبد العزيز المقرن وثلاثة من رفاقه بعد ساعات قليلة من قتلهم الرهينة الأمريكي "بول جونسون" في الرياض. **وعلى المستوى المالي،** اتخذت عدة إجراءات لتجفيف منابع المالية للإرهاب وقطع مصادر تمويله، من بينها إقرار مشروع جديد لنظام غسل الأموال في أغسطس 2003، كما تم إنشاء وحدة استخبارات مالية خاصة للتأكد من أن التحويلات لا تتوجه بصورة غير مباشرة إلى أيدي الجماعات الإرهابية، وطالبت المنظمات الخيرية بأن تقوم بتعليق أنشطتها خارج السعودية حتى يتم وضع آلية أمنية واضحة لمراقبة أوضاعها، كما قامت بالتحقيق في حسابات الكثير من المصارف المشتبه في أنها على صلات بالإرهاب وجمدت 41 حساباً تنتمي لسبعة أفراد بإجمالي 569.740.085 دولار.

وعلى الصعيد الثقافي اتخذت عدة إجراءات مهمة للتصدي للفكر المتطرف وتجفيف الينابيع الفكرية والثقافية للإرهاب؛ حيث بدأت في إعادة النظر في الخطاب الديني، وأرسلت عدداً من الخطباء والأئمة إلى "برامج تعليم وإعادة تأهيل" هدفت بصورة رئيسية إلى إيضاح أهمية التزام الطريق الوسط والتشديد على الاعتدال، وقامت بإنشاء مركز متخصص في الحوارات الفكرية والوطنية تحت اسم "مركز الملك عبد العزيز للحوار الوطني" بهدف إيجاد قناة للتعبير المسؤول ومحاربة التعصب. **وعلى الصعيد الإقليمي** عملت على تعزيز التعاون والتنسيق بين دول مجلس التعاون الخليجي بهدف مواجهة هذه الظاهرة واجتثاث جذورها، وتوجت جهودها في هذا الصدد بتوقيع الاتفاقية الأمنية الخليجية المشتركة لمكافحة الإرهاب في الرابع من شهر مايو الماضي 2004.

ومن جانبه أكد اللواء فؤاد علام الخبير الاستراتيجي في مكافحة الإرهاب أن الإرهاب ظاهرة اجتماعية وإنسانية منذ بدء الخليقة لا علاقة له بدين أو جنس أو منطقة بذاتها، وإن كانت هناك محاولات لربطه في هذه المرحلة بالدين الإسلامي وبالمطقة العربية، موضحاً أن هناك جماعات

تتنمي لكل الأديان بلا استثناء اتخذت الدين ستاراً لتحقيق أهداف سياسية، وأن العديد من الأبحاث والدراسات أكدت أن مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية كانت هي المرحلة التي سادت فيها موجات إرهابية عنيفة في الكثير من بقاع العالم تركزت بالدرجة الأولى في أوروبا ثم أمريكا ثم آسيا وأخيراً في أفريقيا.

وفيما يتعلق بالمنطقة العربية، أكد المتحدث أن الجماعات الإرهابية اتخذت من الدين الإسلامي ستاراً لتحقيق أهدافها الخاصة، مشيراً إلى أن جذور الإرهاب في المنطقة العربية قديمة وتاريخية بدأت منذ عصر الإسلام الأول في عهد ثالث الخلفاء الراشدين "عثمان بن عفان" حينما خرج عليه البعض واتهموه بالخروج عن تطبيق مبادئ الإسلام، ثم ما حدث بعد ذلك بين الإمام "علي بن أبي طالب" و"معاوية بن أبي سفيان"، والذي انتهى بظهور ما نسميه في التاريخ الإسلامي بجماعات "الخوارج" والتي كفرت مجتمعاتها.

ولقد تمت مواجهة هذا الفكر التكفيري وقضي عليه إلا أنه ظهر مرة أخرى في خمسينيات القرن الماضي، وكان من أشهر من طرح هذه الأفكار بعد ذلك الباكستاني "أبو الأعلى المودودي" والهندي "أبو الحسن الندوي"، ثم انتقلت هذه الأفكار إلى مصر عن طريق الشيخ "سيد قطب" الذي بلور أفكاره في كتاب "معالم في الطريق" الذي يعتبر أحد المصادر الهامة في نشر هذه الأفكار، ثم تطور الأمر إلى نشأة تنظيمات سرية تتخذ من هذا الفكر أساساً أيديولوجياً لها، و بدأت هذه الأفكار تنتشر ساعدها في ذلك تعدد الخلافات والصراعات السياسية بين الكثير من الدول العربية التي تباينت توجهاتها، حيث اتجه بعضها إلى استقبال قيادات من معنقدي هذه الأفكار ومروجيها لاستغلالهم في الصراع السياسي الدائر بين هذه الدول.

وأكد أن المملكة تعج بتنظيمات سرية متعددة بعضها كان على اتصال مباشر بتنظيم "القاعدة" من خلال قياداته أمثال "خالد الحاج" و"عبد العزيز المقرن"، وبعضها مستقل بذاته، وجميعها تتهم الحكومات العربية بالكفر وتظن أنها تقوم بأداء واجبها في سبيل نصرة الإسلام وإقامة الدولة الإسلامية حسب تصورهما، مشيراً إلى أن الهدف الرئيسي لهذه التنظيمات — كما تعلن — هو طرد الوجود الأجنبي وخصوصاً الأمريكي من أراضي شبه الجزيرة العربية التي يرون أنها لا يصح

أن تطأها أقدام "المشركين" و"المفسدين" خاصة أولئك الذين يشنون الحروب ضد المسلمين، وكل هذه الأمور تدفع إلى الاعتقاد بأن العمليات الإرهابية في المملكة ستستمر لفترة غير قصيرة، بل وقد تمتد إلى الدول المجاورة خاصة في قطر والبحرين والكويت واليمن، وذلك لعدة أسباب:

1. أنه من المرجح أن تستمر الولايات المتحدة في سياساتها الخارجية وفي حربها في أفغانستان والعراق، الأمر الذي يرسخ في نفوس أعضاء هذه التنظيمات عقيدة أن هذه الحروب موجهة ضد الإسلام مما يستوجب الجهاد للدفاع عن الإسلام والمسلمين.
2. أنه من المؤكد أن القوات الأمريكية سوف تستمر في وجودها في بعض الدول الخليجية مما يرجح معه امتداد نشاط هذه التنظيمات إليها.
3. أن استمرار المشكلة الفلسطينية والممارسات الإسرائيلية الإجرامية سوف يزيد من احتقان الشارع العربي خصوصاً ضد الولايات المتحدة وذلك نتيجة انحيازها "السافر" لإسرائيل.
4. أن الحكومة السعودية قد تضطر في مواجهة الأزمة على أراضيها إلى ممارسة عمليات القتل، مما قد يدفع بالمنظمات الإرهابية إلى استهداف السلطة السعودية نفسها ومن يعاونها.
5. فقدان الثقة بين الشعوب العربية تجاه غالبية حكامها بسبب انتهاج سياسة تتعارض مع الديمقراطية، مما يشكل عاملاً رئيسياً في انتشار أفكار هذه الجماعات، خاصة وأن مسألة قيام هذه الدول بالإصلاح السياسي المطلوب أمر مستبعد، حتى وإن كانت جادة في هذه الإصلاحات فالأرجح أنها ستحتاج لوقت طويل.
6. أن الكتب التي تحض على أفكار التكفير المنتشرة في معظم الدول العربية والإسلامية. ومن السهولة اقتنائها، كما أنه لا يوجد حتى الآن أي تنسيق بين هذه الدول لمواجهة هذه الأفكار وتقنييد الأدلة المزعومة والمشحونة بمهاجمتها، ومعنى ذلك أن مصدر انتشار هذه الأفكار سيبقى موجوداً طالما لا يوجد تنسيق بين هذه الدول.
7. سهولة التنقل بين دول الجزيرة العربية مما يساهم في تزايد عمليات تهريب الأسلحة والمتفجرات كما يساعد على هروب عناصر هذه التنظيمات إلى أماكن غير معلومة، ويزيد من هذه المشكلة أن بعض هذه الدول ذات طبيعة جغرافية جبلية أو صحراوية مما يسهل على أعضاء هذه التنظيمات التخفي، الأمر الذي يصعب من مهمة رجال الأمن.

8. أن هناك أجهزة أمن معادية تعمل على تحريك بعض هذه التنظيمات إما بطرق مباشرة أو غير مباشرة، وكثيراً ما تتحرك هذه التنظيمات وتقوم بتنفيذ عملياتها دون أن تدري بأنها تعمل لحساب هذه الأجهزة الأمنية.

ورأى المتحدث أن دول الخليج بصفة خاصة والدول العربية عامة مستهدفة من أجهزة أمن دولية، وأن الأمر يحتاج من حكام المنطقة وشعوبها زيادة التنسيق فيما بينها لمواجهة هذا المخطط الذي يمكن أن يؤدي إلى تداعيات خطيرة، أبسطها وقوع اضطرابات أمنية قد تنتهي بالاستيلاء على السلطة في بعض هذه الدول من قبل منظمات إرهابية تعتنق أفكار التكفير، مما سيدفع الولايات المتحدة لخوض المزيد من الحروب في المنطقة ويزيد الأمور تعقيداً.

وأوضح أن هناك أياد تعمل في الخفاء (اللوبي الصهيوني) على ترسيخ أن الثقافة الإسلامية في السعودية تفرز الإرهاب وتصدره مثلما تصدر البترول، مشيراً إلى أن ما يتردد عن قيام الحكومات الغربية بتحذير السعودية من احتمال حدوث عمليات إرهابية ليس صحيحاً، وأن وراء أهداف "خبيثة" تجعلها تصدر معلومات بطريقة معينة لإثارة السلطة الأمنية ضد بعض الجماعات بغرض إثارة فتنة، فالولايات المتحدة هي التي أشرفت مباشرة على المعسكرات التي أقيمت في باكستان لتدريب المحاربين المتطوعين من شباب المسلمين الذين شاركوا في حرب أفغانستان والذين تم تسميتهم بـ "الأفغان العرب" والذين دفعت بهم مرة أخرى للدول العربية لإثارة القلاقل فيها، مؤكداً أن واشنطن لديها قاعدة بيانات كاملة عن أعضاء هذا التنظيم ولو كان لديها حسن النية لأعطت هذه البيانات إلى الدول العربية، لكنها ترفض أن تتعاون معها.

واعتبر أن التنسيق بين الدول الخليجية في مجال مكافحة الإرهاب لم يكن فعالاً، حيث لم يتم وضع التصور السليم لمواجهة هذه الظاهرة، مما يهدد الدول العربية بموجة إرهابية خطيرة، ستكون آثارها أخطر بعدة مرات مما شهدته هذه الدول في الـ 30 سنة الماضية، وخاصة أن كل قطر عربي لديه ظروفه الخاصة التي تساعد على خروج الفكر المتطرف.

وخلص المتحدث إلى أن الهدف من استهداف الإرهابيين في السعودية للمنشآت البترولية، هو إفشال المشروع الأمريكي بالسيطرة على البترول، كما أن جهاز الأمن السعودي حقق نجاحات كبيرة — بخلاف ما تردده وسائل الإعلام الأمريكية — في المواجهات مع الجماعات الإرهابية.

وفي تعقيبه على مداخلة اللواء "فؤاد علام"، أوضح الدكتور "عمر الحسن"، عدة نقاط مهمة،

منها:

- أن لقاءات الحوار الوطني التي تنظمها السلطات السعودية والاهتمام الذي تبديه تجاه إنشاء المؤسسات والجمعيات الأهلية، مثل جمعية الصحفيين ولجنة حقوق الإنسان، تعكس قناعة المملكة بأن المسؤولية الأمنية لا تقع على عاتق رجل الأمن فقط، وإنما يجب أن يشارك فيها المواطنون جميعاً.
- أنه لا يمكن لأحد أن ينفي وجود ثقافة عنف داخل السعودية، وذلك باعتراف المسؤولين السعوديين أنفسهم، ولكن السؤال الأهم في هذا الشأن، هو كيف يمكن التقليل من مخاطر هذا العنف حتى تحافظ المملكة على أمنها واستقرارها، باعتبار أن أمن السعودية يعد أحد أركان أمن الخليج، والذي يشكل بدوره عنصراً أساسياً للأمن القومي العربي؟.
- أنه من المهم أن تبدأ السعودية في المرحلة الحالية في مواجهة التهديد الإرهابي بإعطاء الفرصة لإصلاحات سياسية، خاصة بعد أن ثبت أن الحل الأمني غير كاف للقضاء على التهديدات الإرهابية.

وخلصت الندوة إلى اقتراح مجموعة من التوصيات المهمة للتعاطي مع التطورات الأمنية

التي تشهدها المملكة، من أبرزها:

1. المضي قدماً في عملية الإصلاح السياسي، ويكتسب هذا الأمر أهمية خاصة من أكثر من زاوية، فمن ناحية يصب في خانة تعزيز الأمن والاستقرار في الداخل، ومن ناحية ثانية يمثل استجابة لدعوات داخلية تطالب بإدخال إصلاحات في كافة المجالات والتي عبرت عنها العرائض والبيانات التي رفعها رجال دين ومتقنون وأكاديميون ورجال أعمال سعوديون خلال العامين الماضيين، ومن ناحية ثالثة فإنه يعكس الإدراك السعودي والخليجي المتزايد لأهمية إجراء إصلاحات سياسية باعتباره ا حصانة طبيعية لأي مجتمع من أية تهديدات داخلية أو خارجية.

2. عقد مؤتمر وطني داخل كل دولة من دول مجلس التعاون يضم نخبة هذه الدول والمجتمع من ذوي الفكر والنزاهة والانتماء الوطني والقومي للبحث في أفضل السبل الممكنة للتعاطي مع هذه الظاهرة ومحاولة مواجهتها وتقليص تداعياتها المحتملة.

3. عقد مؤتمر عام على مستوى دول مجلس التعاون الخليجي مجتمعة يضم نخبة من فكري وخبراء المجتمعات الخليجية من المشهود لهم بالفكر والكفاءة والانتماء، للبحث في كافة الأزمات التي تواجه دول المجلس وسبل مواجهتها.

4. تشكيل مجلس لإدارة الأزمات داخل كل دولة على حدة وعلى مستوى مجلس التعاون ككل، يعمل كنوع من الحماية الوقائية لدول المجلس والمجتمعات الخليجية من أية أزمات محتملة قد تتعرض لها، إلى جانب إنشاء وحدات للدراسات الاستشرافية والمستقبلية تكون مهمتها التنبؤ بالأزمات والتطورات المستقبلية وتحديد السيناريوهات المحتملة لها وطريقة التعاطي معها.

5. تحديث القوة الأمنية من حيث التكوين والمفاهيم والتسليح، والفكر، بحيث تكون قوة تؤمن بالقيم السياسية والاجتماعية لدولة القانون، ومنظومات حقوق الإنسان، وأن تكون منظومة متكاملة مع سياسة التعليم المدني والديني والشرطي، وهذا يتطلب الأخذ في الاعتبار ما يلي:

* بناء الثقة بين المواطن وبين الأجهزة الأمنية "الكويت مثالا" ليس بوصفه عميلاً لها، وإنما كشخص يثق بللقانون، وبقدرة هذه الأجهزة على نشر الأمن والاستقرار في المجتمع.

* إعادة تأهيل وتدريب أجهزة الأمن على استراتيجيات أمنية جديدة.

* إعادة النظر في مسألة جنسية رجال الأمن .. والاعتماد على أبناء دول المجلس لتعزيز الولاء والانتماء.

* ضرورة وجود تقنيات وآليات جديدة للتفاوض مع الجماعات المتطرفة وفق خطة مدروسة، ليس تلبية لمطالبها وإنما للتعرف على أفكارها وخطتها.

* وضع خطة أمنية حقيقية تساعد على الحد من ظاهرة العنف من ناحية، وكوسيلة غير مباشرة للحوار مع الجماعات من ناحية أخرى 000 وذلك من قبل خبراء متخصصين.

* تكثيف عمليات التفتيش داخل المملكة وتعزيز الحراسات على المناطق المهedدة كالمنشآت النفطية والكهربائية والجسور وغيرها.

* وجود رقابة مشددة وتدريب جيد بما في ذلك حرس الحدود لمنع التسلل الحدودي أو تهريب الأسلحة.

* كسب التأييد الجماهيري من خلال المصداقية والشفافية والمشاركة الشعبية "البحرين مثلاً" 000 وإعطاء أمل للمواطن في تحسين أوضاعه السياسية والمعيشية.

* إعداد فريق لإدارة الأزمات الأمنية وسيناريوهات احتوائها من خلال طرح حلول ميدانية قابلة للتنفيذ (البحرين والكويت مثلاً).

* الاستفادة من تجارب وخبرات الدول الناجحة في مواجهة مثل هذه الأزمات، دون أن يعني ذلك تجاوزاً لخصوصياتها الثقافية والحضارية (البحرين والكويت مثلاً).

6. التأكيد على أن الحل الأمني لا يغني عن الحلول السياسية، و الانفتاح الحكومي والحوار مع مختلف التيارات الفكرية والثقافية والوطنية أصبح ضرورة ملحة للوصول إلى حلول جذرية للأزمة (البحرين نموذجاً).

7. غرس ثقافة الاعتدال والتسامح والشفافية في مناهج التعليم، وممارسة سياسة المساواة بين المواطنين وتكافؤ الفرص.

8. تعبئة وتخصيص الموارد المتاحة للمجتمع وتعزيز فرص النمو والمنافسة في القطاعات والأنشطة الاقتصادية المختلفة، وذلك من خلال: إعادة تأهيل الاقتصاد الوطني في اتجاه توسيع قاعدته الإنتاجية، إعادة توجيه دور القطاع النفطي، تعزيز دور القطاع الخاص في الاقتصاد الوطني.

9. تفعيل التعاون مع الدول الأخرى والاستفادة من خبراتها في مكافحة الإرهاب، ويمكن في هذا الصدد اقتراح ما يلي:

- تعزيز التعاون والتنسيق بين دول مجلس التعاون الخليجي، من خلال تبادل المعلومات حول العناصر والخلايا الإرهابية والمتطرفة وملاحقتها، وتبادل الخبرات الأمنية وتسليم المطلوبين، ويمثل توقيع دول المجلس على الاتفاقية الأمنية الخليجية لمكافحة الإرهاب بداية مهمة وجيدة في هذا الصدد.

- تبادل الزيارات بين مسؤولي أجهزة الأمن وعقد لقاءات بينهم لبحث المشاكل الأمنية المشتركة والسماح لهم بالاتصال المباشر لمتابعة شؤون أمنية عاجلة ذات اهتمام مشترك.

- تعزيز التعاون الدولي لمكافحة الإرهاب ضرورة ملحة، خاصة وأن آثار الأعمال الإرهابية تتعدى حدود الدولة الواحدة.

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

2004/7/13

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية



Gulf Centre for Strategic Studies

إرسال قوات إسلامية إلى العراق.. احتمالات الفشل وفرص النجاح

LONDON

Head Office : Third Floor ,46 Grays Inn Road London WC1X8LR

Tel.: (0044) 2074301367, Fax: (0044) 2074049025

E mail: (IBM) gcss@btconnect.com

إرسال قوات إسلامية إلى العراق.. احتمالات الفشل وفرص النجاح

تثير المبادرة السعودية لإرسال قوات إسلامية إلى العراق تساؤلات كثيرة حول الأسباب التي دفعت إليها وأهدافها وفرص نجاحها وموقف الأطراف الدولية والإقليمية المختلفة تجاهها، والدلالات والأبعاد التي تنطوي عليها هذه المبادرة التي أعلن الأمير سعود الفيصل وزير الخارجية السعودي أنها تستجيب إلى الكثير من المطالب الإسلامية والتي منها خروج قوات التحالف من العراق، كما أنها تمثل جزءاً من جهود المملكة لمساعدة العراقيين على استعادة سيادتهم.

ورغم أن المبادرة أو الأفكار السعودية بإرسال قوات إسلامية إلى العراق قد جاءت لتحرك المياه الراكدة حول قضية قيام الدول العربية والإسلامية بدور ما في العراق، وسبقها مشاورات سعودية مع كل من الأمين العام للأمم المتحدة كوفي عنان ووزير الخارجية الأمريكي كولن باول ورئيس الحكومة العراقية المؤقتة إياد علاوي ومع بعض الدول العربية والإسلامية قبل الإعلان عنها، فقد قوبلت بردود فعل عراقية وعربية وإسلامية جاءت في أغلبها رافضة أو متحفظة - كما سنرى - مما دفع المملكة إلى الإعلان عن شروط "صارمة" تسبق تنفيذ المبادرة خضوعاً للتحفظات التي أبدتها هذه الدول، تشمل أن يأتي طلب إرسال هذه القوات من الحكومة العراقية، وبدعم كامل من مختلف أطراف الشعب العراقي، وأن تعمل هذه القوات تحت مظلة الأمم المتحدة، وأن تكون بديلة لقوات "التحالف" أو القوة متعددة الجنسية الموجودة هناك، وأن تتولى الأمم المتحدة مسؤولية عملية الانتقال السياسي بما في ذلك إجراء الانتخابات القادمة.

وبصرف النظر عن الملاحظات السابقة فإن استعراض الأسباب التي دفعت السعودية إلى طرح هذه المبادرة وأهدافها من ذلك يقدم رؤية واضحة في هذا السياق، حيث يرجع الكثير من المراقبين إقدام المملكة على طرح هذه المبادرة في هذا التوقيت إلى مجموعة من العوامل منها:

1) استمرار تدهور الأوضاع الأمنية في العراق على الرغم من نقل السيادة وتلاشي الآمال في تحقيق تحسن أمني نسبي يسمح باستكمال خطوات الانتقال السياسي في البلاد، حيث استمرت حالة الانفلات الأمني، وتصاعدت عمليات العنف والمقاومة واتسعت أهدافها وتنوعت أساليبها، وهو ما أسفر عن ارتفاع الخسائر البشرية والمادية سواء في صفوف القوات المتعددة الجنسية أو في العراقيين مثل عملية بعقوبة التي وقعت يوم 28 يوليو وأدت إلى مقتل وإصابة نحو 120 عراقياً ومصرع جنديين أمريكيين، هذا إلى جانب تنفيذ عمليات وتفجيرات تمثل خطراً على السلامة الوطنية العراقية وتهدد بنشوب حرب أهلية خاصة بعد استهداف الكنائس يوم 2 أغسطس في أربعة تفجيرات نفذت بالقرب من كنيستين في حي الكرادة ودير تابع لطائفة الكلدان في منطقة الثورة وكنيسة مار بولس وسط بغداد، فضلاً عن تصاعد عمليات الاختطاف والاغتيالات التي طالت رموزاً شيعية ورسمية عراقية مثل اغتيال رئيس جهاز الأمن في وزارة الخارجية ومحافظي الموصل والرمادي ومقرر محافظة البصرة والمدير العام لوزارة الصناعة، بالإضافة إلى محاولة اغتيال وزير العدل "مالك دوهان الحسن"، كما وصل عدد القتلى الأمريكيين خلال شهر يوليو 2004 فقط إلى نحو 35 قتيلاً.

(2) رغبة السعودية في إنهاء احتلال العراق وضمان انسحاب القوة متعددة الجنسية وتحقيق الأمن والاستقرار في هذا البلد، والذي يؤثر في حالة عدم تحققه بالسلب على المملكة وغيرها من الدول العربية ودول الجوار العراقي، وهو ما يستلزم تعويض قوات الاحتلال بأخرى إسلامية تعمل على تحقيق هذه الأهداف.

وفي نفس السياق تمثل المبادرة السعودية التي تعبر عن الشعور العربي والإسلامي بالمسؤولية تجاه العراق وبالخطر القائم هناك ومحاولة لإنقاذ ما يمكن إنقاذه في هذا البلد وتهدة المخاوف المتزايدة في العالم الإسلامي حول وجود القوات الأمريكية والبريطانية في العراق كما تحقق عدة مكاسب أخرى، أهمها:

أولاً: تشجيع دول الاتحاد الأوروبي على سرعة إرسال قوات تابعة لحلف الناتو إلى العراق، حيث لا تزال هناك خلافات حول تعداد هذه القوات وتوقيت إرسالها وحدود المهام التي ستكلف بها، وهو ما يفسر ترحيب دول الاتحاد بالمبادرة السعودية، فضلاً عن أنها ستمثل حافزاً للدول الأوروبية للمشاركة الفعالة بجانب القوات الإسلامية ضمن قوات دولية لحفظ الأمن في العراق.

ثانياً: أن القوات الإسلامية تعد بديلاً ملائماً للقوات من دول الجوار بعد رفض الدول العربية إرسال قوات، وكانت فكرة إرسال قوات عربية إلى العراق قد تعثرت بعد رفض معظم الدول العربية هذه الفكرة، وذلك لعدة أسباب أهمها حالة الانفلات الأمني الذي يشهدها العراق والمخاوف من أن ينظر إلى القوات العربية التي قد تشارك في عمليات حفظ الأمن في هذا البلد دون قرار دولي واضح في هذا الصدد على أنها قوات احتلال، وهو ما يعزز من احتمالات دخول هذه القوات في صراع مع جماعات المقاومة العراقية ويزيد من استياء الشعب العراقي الساخط بدوره على قوات الاحتلال الأمريكية والبريطانية وغيرها نتيجة ممارساتها القمعية واللاإنسانية.

ومن ناحيته رفض العراق فكرة إرسال قوات من دول الجوار الكويت والسعودية وتركيا وإيران والأردن وهي الدول التي كانت مؤهلة سياسياً وعسكرياً للمساهمة في هذا المجال.

ثالثاً: أن المبادرة السعودية تحمل عدة دلالات إيجابية نحو اضطلاع الدول العربية والإسلامية بدور هام في العراق خلال الفترة القادمة وكسر السياسة التي تتبعها الولايات المتحدة في تهميش دور هذه الدول، وهو ما يحمل مخاطر انفصال العراق عن هويته العربية والإسلامية وخضوعه للمخطط الأمريكي الشامل للسيطرة على المنطقة.

رابعاً: أن إرسال هذه القوات إلى العراق يمنح العراقيين الأمل في قرب رحيل قوات الاحتلال، ويلقى قبولاً لدى بعض قطاعات المجتمع العراقي، وهو ما يساهم في تحسين الأوضاع الأمنية وإنهاء حالة الانفلات الحالية في ضوء التوافق في العادات والتقاليد والثقافة بين القوات الإسلامية المقترحة والشعب العراقي بخلاف ما يحدث الآن مع القوات الأمريكية.

وفي المقابل تواجه المبادرة السعودية العديد من التحديات التي قد تؤدي إلى فشلها، من أهمها:

(1) رفض قطاعات واسعة من المجتمع العراقي لفكرة إرسال قوات إسلامية بسبب الخوف من أن تتحول هذه القوات إلى سند لقوات الاحتلال، ويظهر هذا الرفض في المؤشرين الآتيين:

أولاً: تحذير بعض الأئمة من السنة والشيعة الدول العربية والإسلامية من إرسال قوات إلى العراق، معتبرين أنها ستكون دعمًا لقوات الاحتلال؛ حيث أوضح الزعيم الشيعي مقتدى الصدر أن هذه القوات ستكون متعاونة مع قوات الاحتلال، كما أكد إمام مسجد ابن تيمية السني أن إرسال قوات إسلامية للعراق سيؤدي إلى نشر الفتنة بين المسلمين وأن زوال الاحتلال شرط لاستقبالها، كما ندد حزب البعث في بيان له بالمبادرة السعودية واعتبرها مبادرة أمريكية، فيما هددت جماعة التوحيد والجهاد بزعامه أبو مصعب الزرقاوي بمهاجمة أي قوة عربية أو إسلامية تطأ قدمها أرض العراق، وهو نفس موقف جماعة التوحيد الإسلامية لواء "عمر المختار" التي اعتبرت أن إرسال قوات إسلامية للعراق "رمي بالنفس إلى التهلكة".

ثانيًا: التحفظ الذي أبدته الحكومة المؤقتة على المبادرة السعودية بقولها إن المبادرة جيدة لكنها تحتاج إلى تطوير ودراسة الكثير من القضايا اللوجستية والسياسية الخاصة بها، مؤكدة أنه من "المبكر جدًا" الحديث عن أن القوات المقترحة ستكون بديلاً عن القوة متعددة الجنسية، حيث أعلن رئيس الوزراء العراقي إياد علاوي أنه سيناقش القضية "في وقت لاحق" مع زعماء الدول الإسلامية مجددًا في نفس الوقت موقف حكومته الرفض لمشاركة قوات من دول الجوار، فيما استبعد الرئيس العراقي "غازي الياور" إمكانية أن تحل هذه القوات محل القوات الأمريكية، مشيرًا إلى أن هذا السيناريو "غير مناسب" في الوقت الراهن.

(2) ردود الفعل المتحفظة التي قوبلت بها المبادرة السعودية من جانب أغلب الدول العربية والإسلامية ومن جامعة الدول العربية، حيث قابلت إندونيسيا - وهي إحدى الدول المرشحة لإرسال قوات - المبادرة السعودية بفتور، مشيرة إلى أنها ستبحث إرسال قوات إلى العراق في إطار قوة إسلامية، مؤكدة أنه في كل الأحوال لن ترسل قوات إلا تحت قيادة الأمم المتحدة، كما أعلنت الجزائر وإيران وليبيا رفضها لهذه المبادرة، فيما تحفظت مصر عليها، حيث أكد وزير خارجيتها أحمد أبو الغيط أن بلاده ستدرس هذه المبادرة إلا أنها ترى أن إرسال قوات إسلامية لن يحقق أي هدف، فيما تعد الشروط الباكستانية لإرسال قوات إلى العراق "تعجيزية"، حيث أعلن الجنرال برويز مشرف أن ذلك يجب أن يكون تحت مظلة الأمم المتحدة ومشاركة دول إسلامية أخرى وأن تكون منفصلة عن القوات الأمريكية والبريطانية أيضًا.

أما الجامعة العربية فقد تغير موقف أمينها العام عمرو موسى من التحفظ تجاه المبادرة بسبب ما اعتبره عدم توافر المعايير اللازمة لذلك إلى الترحيب بها واعتبارها فكرة جادة ومبادرة فعالة إلى التحفظ عليها مرة أخرى...! حيث أكد أن الدول العربية والإسلامية لا ترغب في الوقت الحاضر في إرسال قوات إلى العراق، مشيرًا إلى أن الترويكات العربية لم تتخذ قرارًا في هذا الشأن وأن موضوع إرسال قوات إسلامية أو عربية إلى هناك ما زال مجرد "أفكار" لم تطرح للنقاش. وأعرب الأمين

العام عن أمله في أن تتسنى مناقشة هذه القضية خلال اجتماعات مجلس الجامعة في دورته القادمة في شهر سبتمبر 2004.

وتعود ردود الفعل المتحفظة على المبادرة السعودية إلى الأسباب الآتية:

أولاً: الترحيب الأمريكي بها حتى بعد الشروط التي أعلنتها السعودية، حيث اعتبر البعض ذلك مؤشراً على وقوف الولايات المتحدة وراء هذه المبادرة لأسباب تتعلق بالأوضاع الأمنية المتدهورة في العراق، ودعم حظوظ الرئيس بوش في الانتخابات القادمة، كما أن هناك اعتقاداً واسعاً أن المبادرة لن تنفذ على النحو الذي طرحت عليه؛ لأن واشنطن في نهاية الأمر لن تقبل دخول قوات عربية وإسلامية بكثافة إلى العراق، فهي تريد تخفيف الضغوط عن جنودها وحسب، وتأتي في نفس السياق المخاوف من أن يكون إرسال هذه القوات نصراً للولايات المتحدة يدعم توجهاتها العدوانية ضد دول المنطقة، ويحقق لها هدفين في العراق هما:

(1) أن تحتل القوات الإسلامية المقترحة الواجهة في الطرقات والمدن وتسير دورياتها في الأماكن التي تتواجد فيها القواعد العسكرية الأمريكية، وبالتالي تصبح هذه القوات بمثابة "قوة الحماية والدرع الواقعي" للقوات الأمريكية، مما يقلل نزيف خسائرها البشرية، ويحرم الحزب الديمقراطي الأمريكي من ورقة ضغط كبيرة في سباق المنافسة على الانتخابات الرئاسية المقرر إجراؤها في شهر نوفمبر 2004.

(2) إذا ما تعرضت "المقاومة" العراقية للقوات الإسلامية المقترحة – وهو أمر متوقع – فإن الولايات المتحدة ستستثمر ذلك إعلامياً على نطاق واسع في محاولة للقضاء على مفهوم المقاومة الوطنية في العراق الذي يلقي تأييداً شعبياً وإعلامياً واسعاً في الدول العربية والإسلامية، وخطه بمفهوم الإرهاب.

ثانياً: المخاوف من "أسلمة" الصراع في العراق عبر "تورط" القوات الإسلامية في قمع أعمال المقاومة، وهو ما قد يؤدي إلى تعميق الهوة بين العراق ومحيطيه العربي والإسلامي ويزيد من حالة عدم الثقة بين الشعب العراقي والشعوب العربية والإسلامية، خاصة أن الأول لم ينس بعد التخاذل العربي والإسلامي سواء في ردع النظام السابق عن ممارسته القمعية ضد أبناء شعبه أو في إنهاء الممارسات القمعية الحالية التي تمارسها قوات الاحتلال ضده، كما أن مشاركة قوات إسلامية من شأنه أن يضفي نوعاً من الشرعية على عملية غزو العراق واحتلاله، وهو ما قد يشجع واشنطن على المضي قدماً في سياساتها ومخططاتها في المنطقة، وربما تكرار تجربة العراق مع دول أخرى، خاصة أنها لم تعلن عن نواياها الحقيقية بشأن العراق حتى الآن، ولا عن المدى الزمني الذي سيستغرقه الوجود الأمريكي هناك، وطبيعة الدور الذي ستقوم به، وهو ما يثير مخاوف الكثير من الدول العربية والإسلامية التي ترى أن أي قوات إسلامية يجب أن يقابلها خفضاً في القوات الأمريكية تحديداً.

ثالثاً: أن الدول العربية والإسلامية ترى أن إرسال هذه القوات يجب أن يتم في إطار قرار عربي صادر عن جامعة الدول العربية، وقرار إسلامي مماثل عن منظمة المؤتمر الإسلامي، كما أنها ترغب في أن تخضع هذه القوات لإشراف الأمم المتحدة بعد خروج قوات الاحتلال من العراق حتى يلتقى التواجد العربي والإسلامي قبولاً لدى العراقيين.

رابعاً: أن هذه المبادرة، والتي سيقصر دور السعودية ودول الخليج الأخرى فيها على تمويل القوات الإسلامية المقترحة بملياري دولار تقريباً حسب ما أعلن تواجه عدة مصاعب أخرى أبرزها:

(1) حدود الدور الذي ستقوم به هذه القوات، وهل سيقصر على حماية بعثة الأمم المتحدة فقط حسب ما أعلن أم ستكلف بمهام أخرى؟ وهل ستكون جزءاً من القوة متعددة الجنسيات أم أنها ستكون تحت مظلة منفصلة عنها؟ فضلاً عن الخلافات الواضحة في التصورين الأمريكي والعراقي بخصوص إرسال قوات إسلامية، وهو ما يعود إلى خشية العراق من أن يكون إرسال قوات إسلامية مقدمة لنشر قوات من دول الجوار.

(2) التعقيدات العسكرية والسياسية التي تكتنف المبادرة والتي يمكن أن تؤجل تنفيذها أو تؤدي إلى عدم تنفيذها على الإطلاق، بسبب اختلاف المصالح والرؤى الدولية تجاه الأزمة العراقية، كما أنه لو أمكن التوصل إلى اتفاق بشأن إرسال قوات إسلامية إلى العراق فإن ذلك لن يحدث قبل نهاية العام الجاري، وهو ما يعني أن الوقت سيصبح متأخراً لتساهم هذه القوات في حفظ الأمن هناك قبل الانتخابات المقررة في شهر يناير 2005.

وعلى أية حال فإن هناك عدداً من الخطوات التي يجب اتخاذها والتي يمكن أن تعزز فرص نجاح المبادرة السعودية، يأتي في مقدمتها:

أولاً: تكثيف الاتصالات الإسلامية والعربية بالفصائل العراقية وكذلك بالكوادر السياسية العراقية للتأكد من أن إرسال مثل هذه القوات ليس دعماً أو تكريساً لقوات الاحتلال بل الهدف منها إعادة الأمن والاستقرار لهذا البلد.

ثانياً: ضرورة تخفيف الوجود العسكري الأمريكي في العراق تمهيداً لإنهاءه، حتى لا يفهم العراقيون أن القوات العربية والإسلامية ذهبت لمساعدة الولايات المتحدة في العراق، بل ذهبت لإنهاء وجود هذه القوات وبث الهدوء في نفوس العراقيين وتقديم العون الإنساني والطبي لهم والمساعدة في حماية بعثات الأمم المتحدة وتشجيع عمليات إعادة الإعمار.

ثالثاً: أن يتم وبوضوح تحديد مهام هذه القوات أمام العراقيين والمجتمع الدولي، لأنه ليس من الصحيح تهميش دور القوات العربية والإسلامية في العراق أو استخدامها كمجرد دروع بشرية لحماية القوات الأمريكية، مما يحمل مخاطر إشعال مزيد من الفتنة والفرقة في العراق من جهة، وخلق عداوات جديدة بين الدول المرسله لهذه القوات وبين العراقيين من جهة أخرى.

رابعاً: ضرورة ألا يقتصر دور القوات على حماية بعثات الأمم المتحدة فقط، بل أن تتولى تدريجياً المهام الأمنية الكبيرة التي تقوم بها القوات متعددة الجنسيات تمهيداً لانسحاب الأخيرة.

والحقيقة أن تحقيق هذه الخطوات يعد أمراً ضرورياً لتوفير مناخ أفضل قد يسهم في نجاح المبادرة، وكذلك التقليل من أهمية الآراء التي تذهب إلى أن السعودية تستغل مكانتها في العالمين العربي والإسلامي لخدمة الأهداف الأمريكية، وإرسال قوات إسلامية إلى العراق في نفس الوقت الذي تسحب فيه دول غير إسلامية مثل الفلبين وأسبانيا وأوكرانيا قواتها من هناك رفضاً للمشروع الأمريكي وحماية لأرواح جنودها ورعاياها.

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

2004/8/4

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية



Gulf Centre for Strategic Studies

**التحركات الدولية للحكومة العراقية المؤقتة بعد شهر من
تسليم السلطة**

LONDON

Head Office : Third Floor ,46 Grays Inn Road London WC1X8LR

Tel.: (0044) 2074301367, Fax: (0044) 2074049025

E.mail: (IBM) gcss@btconnect.com

Brussels

التحركات الدولية للحكومة العراقية المؤقتة بعد شهر من تسلُّم السلطة

شهد أداء الحكومة العراقية المؤقتة فيما يخص علاقاتها بدول العالم، ولاسيما تلك التي لها دور بارز على صعيد الأحداث، تطوراً هاماً يعكس الملامح الأولى للسياسة الخارجية لعراق ما بعد الحرب، ونظراً لتشابك هذه العلاقات، وتعدد أشكالها، فإنه يمكن تقسيمها على النحو التالي:

(1) مع سلطة التحالف:

كشفت الفترة التي أعقبت نقل السيادة للعراقيين يوم 28 يونيو 2004 عن عدة ملامح رئيسية بشأن العلاقات بين الحكومة المؤقتة والقوة متعددة الجنسيات بقيادة الولايات المتحدة، بدا القليل منها إيجابياً يعكس تمتع هذه الحكومة بالسيادة، فيما بدا أغلبها سلبياً ويؤكد أنها تمارس سيادة منقوصة وأنها مجرد امتداد لفترة ما قبل السيادة، وهو ما يتضح في الملاحظات الآتية:

(1) اعتراض السفير الأمريكي لدى العراق "جون نجروبونتي" على تطبيق قانون العفو العام الذي أعلنه الرئيس العراقي غازي الياور، والذي كان قد أكد أن الحكومة المؤقتة قد أصدرت عفواً عن المقاتلين الذين شنوا هجمات على قوات التحالف إذا سلم هؤلاء المقاتلون أسلحتهم، حيث قال السفير: "إن قانون العفو الجديد الذي ستعلنه الحكومة المؤقتة لن يطبق على منفذي الهجمات ضد الجنود الأمريكيين أو من القوة متعددة الجنسيات"، وهو ما اعتبره البعض استخفافاً بالسيادة العراقية.

(2) قيام القوات الأمريكية بعدة عمليات عسكرية واسعة خلال شهر يوليو بشكل يعكس أن واشنطن مازالت تتعامل مع العراق بمنطق الاحتلال، ورغم أن الحكومة المؤقتة قد أعلنت أن هذه العمليات تتم بالتنسيق معها، إلا أن معظم المراقبين يرون عكس ذلك، إلى جانب رفض القوات الأمريكية تسليم المسجونين العراقيين إلى الحكومة المؤقتة، وهو ما اعترف به وزير حقوق الإنسان بختيار أمين الذي أكد أن من بين 5810 معتقلين في العراق لدواع أمنية فإن عدد الموقوفين على ذمة الشرطة العراقية يبلغ 912 معتقلاً والباقون مازالوا في السجون التي تشرف عليها القوات الأمريكية أو القوة متعددة الجنسيات.

3) تمتع القوات متعددة الجنسيات بالحصانة ضد أي ملاحقات قضائية مما يشكل خرقاً لمبادئ السيادة العراقية التي يعد استقلال القضاء وفرض الدولة سيطرتها على القوة الداخلية من أبرز مقوماتها، وكانت وزارة الدفاع الأمريكية قد أكدت يوم 17 يوليو 2004 أن الجنود الأمريكيين سيبقون متمتعين بالحصانة رغم الاعتراضات على ذلك، الأمر الذي يتيح لها الاستمرار في انتهاكاتها ضد العراقيين، ويشكل استفزازاً لهم، خاصة بعدما أظهر استطلاع للرأي أجراه المركز العراقي للأبحاث والدراسات الاستراتيجية، ونشر يوم 13 يوليو 2002 أن ثلثي العراقيين يعارضون وجود القوات متعددة الجنسيات في بلادهم.

ويرى المراقبون أن موقف القوة متعددة الجنسيات والولايات المتحدة بوصفها قائداً لهذه القوة من الحكومة المؤقتة يعد طبيعياً ونتيجة متوقعة للمشهد السياسي العراقي، للأسباب الآتية:

أولاً: أن الولايات المتحدة كان لها الدور الأكبر في اختيار أعضاء الحكومة المؤقتة، رغم أنهم لا يعبرون عن مجمل القوى السياسية العراقية، وأن هذا الاختيار يعكس تفرد واشنطن باتخاذ القرارات المتعلقة بالعراق بعيداً عن أي دور للأمم المتحدة أو العراقيين أنفسهم، فالحكومة الجديدة، ووفقاً لقرار مجلس الأمن رقم 1546، لا تتمتع بحق الفيتو ضد أي قرار للقوة متعددة الجنسية ولا على الموازنة العامة أو ثروات البلاد، وبالتالي لا تتمتع بمعظم مقومات السيادة الحقيقية، وهذا يعني أن اختيار الحكومة المؤقتة جاء متوافقاً مع السياسات الأمريكية لإبقاء هيمنتها بعد نقل السيادة، ويؤكد أن هذه الحكومة لا تختلف كثيراً عن مجلس الحكم؛ ومن المؤشرات التي يمكن رصدها في هذا الخصوص ما يلي:

1) تاريخ أعضاء الحكومة المؤقتة، فمعظمهم من المعارضين للنظام السابق وعلى صلات وثيقة بالمخابرات الأمريكية والبريطانية، إضافة إلى كون نصف أعضاء هذه الحكومة من مجلس الحكم الانتقالي، وتؤكد السيرة الذاتية لرئيس الوزراء إياد علاوي هذه الفرضية، فقد شغل الرجل مناصب في المخابرات العراقية ثم تحول إلى "عميل" للمخابرات الأمريكية والبريطانية، حيث مولت الأولى حركة "الوفاق الوطني" التي أسسها علاوي للإطاحة بنظام صدام حسين، ووفقاً لمراقبين فمن المستبعد أن يقبله العراقيون باعتباره زعيم دولة يصفونه بأنه "صنيعة أمريكية".

(2) حجم التمثيل الدبلوماسي الأمريكي في العراق، فالسفارة الأمريكية هي الأكبر من نوعها في العالم، حيث تضم نحو 3 آلاف موظف، من بينهم ما يتراوح ما بين 100 و 150 موظفًا من وكالة التنمية التابعة للحكومة الأمريكية و 200 من موظفي وزارة الخارجية، و 35 موظفًا أمريكيًا إضافيًا في مطار إقليمي في الموصل وكركوك والحلة والبصرة، إلى جانب نحو 15 عضوًا يقومون بدور استشاري لدى الحكومة المؤقتة في كافة الوزارات، بما فيها وزارة الداخلية، الأمر الذي يثير الكثير من التساؤلات حول ماهية السيادة والسلطة التي تم تسليمها للعراقيين.

(3) إسناد مهمة حماية هيئة الرئاسة العراقية "الرئيس ونائبه ورئيس الوزراء ونائبه" إلى شركة "داين كورت" الأمريكية للأمن بعقد قيمته 6 ملايين دولار، وتعد هذه الشركة في مقدمة الشركات الأمريكية التي حصلت على عقود بمبالغ طائلة من سلطات التحالف قبل أن تتحول لقوة متعددة الجنسيات، وذلك لإعادة تأمين مرافق الشرطة والسجون العراقية.

(4) أن المنطق يقول باستحالة تمتع حكومة ما بسيادة في ظل وجود عشرات الآلاف من القوات الأجنبية على أراضي الدولة، فالولايات المتحدة والتي تحتفظ فقط بنحو 141 ألف جندي أكدت مرارًا أنها ستبقى في العراق لعشر سنوات على الأقل وستحتفظ بقواعد عسكرية لها على المدى الطويل.

(5) أن الصلاحيات الواسعة التي يمنحها القرار 1546 للقوة المتعددة الجنسية التي تقودها واشنطن؛ عندما أكد أن لها الحق في استخدام كافة التدابير اللازمة لحفظ الأمن والاستقرار دون أن يحدد ماهية هذه التدابير، من شأنه أن ينفي أي حديث عن نقل السيادة والسلطة، حيث يمكن لهذه القوات - وهو ما حدث - القيام بفرض أي سياسة تراها تحت ذريعة "تدابير الأمن"، خاصة بعد أن رفضت واشنطن منح الحكومة المؤقتة حق الفيتو.

ثانيًا: أن تقديم الرئيس العراقي السابق صدام حسين و 11 من معاونيه للمحاكمة أمام محكمة عراقية لا يعد دليلًا على تمتع الحكومة المؤقتة بسيادة حقيقية ، خاصة وأن صدام ومعاونيه

مازالوا خاضعين للحراسة المباشرة والفعلية للقوات الأمريكية، وهذا يعني أن الولايات المتحدة مازالت هي صاحبة القرار في مصير الرئيس السابق بصرف النظر عن تقديمه للمحاكمة. يؤكد كل ما سبق أن السيادة في العراق مازالت منقوصة، وأن ظل الإدارة الأمريكية موجود أينما ذهبت الحكومة العراقية المؤقتة وتحركت داخلياً وخارجياً، وهو ما نلاحظه في الممارسات الأمريكية والتوجهات العراقية.

(2) مع الأمم المتحدة:

جاء قرار مجلس الأمن رقم 1546 ليدشن - نظرياً على الأقل - مرحلة جديدة تتيح دوراً للأمم المتحدة في العراق، مثل المساعدة في عقد المؤتمر الوطني العراقي الذي سيختار مجلساً استشارياً له حق الرقابة والإشراف على الحكومة المؤقتة حتى موعد إجراء الانتخابات في يناير 2005، وتقديم المشورة والدعم إلى الحكومة المؤقتة ولجنة الانتخابات المستقلة للمجلس الوطني بشأن عملية إجراء الانتخابات وتشجيع الحوار وبناء التوافق في الآراء على الصعيد الوطني استعداداً لصياغة الدستور الدائم، وكذلك تقديم المشورة في مجال توفير الخدمات المدنية والاجتماعية، والمساهمة في تنسيق وإيصال مساعدات التعمير والتنمية والمساعدات الإنسانية، وفي مجال التخطيط الأولي لإجراء تعداد سكاني شامل، وحماية حقوق الإنسان والمصالحة الوطنية والإصلاح القضائي لتعزيز سيادة القانون في العراق.

ورغم استمرار وجود العديد من العقبات والعراقيل التي مازالت تحد من الدور المحتمل لها في العراق مثل استمرار وتصاعد العنف والانفلات الأمني وعدم رغبة واشنطن منحها صلاحيات حقيقية على النحو الذي أظهرته عملية تشكيل الحكومة المؤقتة وغيرها، يرى البعض أن هناك عدة مؤشرات تدعو للتفاؤل بشأن نجاح الأمم المتحدة في القيام بدورها في العراق بعد نقل السيادة، من أهمها:

أ) تعيين مبعوث جديد للمنظمة الدولية في العراق وهو "أشرف جهنجير قاضي"، والذي كان سفيراً لباكستان في الولايات المتحدة، والذي سيكلف بصورة خاصة بمساعدة الحكومة المؤقتة على تنظيم

الانتخابات القادمة، ويرى البعض أن اختيار هذا المبعوث جاء لعدة أسباب أهمها: أنه مسلم وليس عربياً وذلك سيخلق نوعاً من التوازن في سياسة المنظمة الدولية في العراق وإبعاد إثارة الجدل بشأن أي شخصية عربية، علاوة على خبرته وكفاءته، حيث يتمتع بخلفية معقولة في العمل الدبلوماسي الذي بدأه منذ عام 1965، وعمل سفيراً لباكستان في كل من الصين والهند وسوريا وألمانيا الشرقية والاتحاد السوفيتي "السابقين" كما شغل مناصب دبلوماسية في الدانمارك واليابان ومصر وليبيا وبريطانيا، وهو ما يشير إلى تنوع خبرته الدبلوماسية وثرائها.

(ب) زيادة التنسيق بين الجامعة العربية والأمم المتحدة في مجال تقديم الدعم السياسي للحكومة المؤقتة ومساعدتها على اجتياز المرحلة الانتقالية، ومن المؤشرات البارزة على ذلك الجهود التي يقوم بها الأخضر الإبراهيمي المبعوث الخاص السابق للأمين العام للأمم المتحدة في العراق والتي كان آخرها اجتماعه مع عمرو موسى الأمين العام للجامعة العربية وعدد كبير من القادة والزعماء العرب لهذا الغرض.

(ج) تأكيد دول الاتحاد الأوروبي رغبتها في إقامة تعاون وثيق مع الأمم المتحدة بشأن العراق في كافة الميادين، حيث شدد وزراء الخارجية الأوروبيون في إعلان مشترك صدر يوم 13 يوليو 2004 في بروكسل على هذا الأمر، وتأتي هذه التطورات في سياق جهود دول الاتحاد في توسيع دور الأمم المتحدة خاصة كلاً من ألمانيا وفرنسا اللتين لعبتا دوراً كبيراً في الضغط على الولايات المتحدة للقبول بذلك.

(هـ) الإجراءات التي اتخذتها الحكومة على الصعيد الأمني والتي يرى البعض أنها قد تسهم في حفظ الأمن والاستقرار بما يتيح من مجال أوسع لعمل المنظمة الدولية.

(3) مع دول العالم:

ركزت تحركات الحكومة العراقية المؤقتة وعلاقاتها مع العديد من دول العالم على قضيتين رئيسيتين، هما:

(أ) إعادة العلاقات الدبلوماسية بين العراق والعديد من الدول التي سبق أن قطعت علاقاتها معه، ورغم تباطؤ هذه العملية، إلا أنها تمثل مؤشراً إيجابياً في طريق عودة العراق إلى الأسرة الدولية، وبدء عهد جديد في سياسته الخارجية، حيث أعلنت فرنسا يوم 2004/7/12 عودة علاقاتها الدبلوماسية مع بغداد، بعد انقطاع دام 13 عاماً، كما أرسلت إلى بغداد واحداً من أمهر دبلوماسييها المستشرقين، وهو السفير "برنار باجوليه"، كما قدم سفيرا كل من أستراليا والدنمارك أوراق اعتمادهما للرئيس العراقي غداة عملية نقل السلطة، فيما أعلنت وزارة الخارجية الألمانية يوم 13 يوليو التزامها تعيين القائم بالأعمال في بغداد "برند أربل"، سفيراً لبرلين لدى بغداد خلال أيام.

وعلى الجانب الآخر، أعلنت وزارة الخارجية العراقية منتصف يوليو تعيين 49 سفيراً عراقياً، من بينهم 43 سفيراً في عدة دول ومنظمات دولية مختلفة، و 6 سفراء للخدمة في مركز الوزارة. وقد غطت هذه القائمة العديد من الدول العربية الإسلامية والأجنبية، هي: الأردن، سوريا، لبنان، الإمارات، قطر، عمان، اليمن، مصر، السودان، تونس، الجزائر، المغرب، الجامعة العربية، تركيا، إيران، باكستان، ماليزيا، أذربيجان، بريطانيا، أسبانيا، فرنسا، بلجيكا، هولندا، ألمانيا، السويد، النمسا، إيطاليا، اليونان، بلجيكا، رومانيا، بلغاريا، روسيا، فنلندا، البرتغال، ممثلة الأمم المتحدة في جنيف، بولندا، الفاتيكان، الصين، الهند، اليابان، أستراليا، جنوب إفريقيا، كندا.

ونشطت الدبلوماسية العراقية لتعزيز علاقاتها مع المجتمع الدولي، فقد قام وزير الخارجية "هوشيار زيباري" — نيابة عن رئيس الوزراء — بزيارة إلى العاصمة البلجيكية بروكسل يومي 12 و 13 يوليو، أجرى خلالها مباحثات مع وزراء خارجية دول الاتحاد الأوروبي الذين اجتمعوا هناك، ودعاهم إلى تقديم الدعم السياسي والمساندة الفعالة في إعادة بناء وإعمار بلاده، كما بحث سبل التحرك خلال المرحلة المقبلة لتقديم الدعم الأوروبي للعراق في المجالات السياسية والاقتصادية تنفيذاً للخطة التي وضعتها المفوضية الأوروبية واعتمدها المجلس الأوروبي في يونيو الماضي، والتي تنص على إعادة هيكلة العلاقات بين الاتحاد الأوروبي والعراق في المجالات المختلفة، وكذلك تأمين الدعم الدولي لتحسين الشروط الأمنية.

كما قام "زيباري" بزيارة إلى روسيا يوم 26 من الشهر أسفرت عن إعادة التعاون التجاري والاقتصادي بين البلدين، ودعا "زيباري" روسيا إلى مساعدة بلاده عبر تدريب الكوادر الفنية والأمنية وإعداد خبراء عراقيين في المجالات المختلفة، إضافة إلى الدعم السياسي خلال المرحلة الانتقالية.

ب) تشجيع المشاركة الدولية في قوات حفظ السلام؛ ومن هنا جاءت دعوة الحكومة المؤقتة لمشاركة قوات حلف شمال الأطلسي (الناتو) ضمن القوة متعددة الجنسية خلال الزيارة التي قام بها وزير الخارجية "هوشيار زيباري" إلى مقر الحلف في بروكسل، ودعا فيها الناتو إلى تنفيذ قراره بالمساعدة في تشكيل وتدريب قوات الأمن العراقية في أسرع وقت ممكن، وتنفيذ نتائج قمة قادة الحلف في اسطنبول أواخر شهر يونيو، وتقديم معدات للجيش العراقي الجديد وبحث أشكال أخرى للمساعدة، منها — على سبيل المثال — ضمان حماية موظفي الأمم المتحدة الذين سيشرفون على تنظيم الانتخابات العامة في العام القادم.

وقد توصل الحلف إلى اتفاق يوم 2004/7/30 يقضي بإرسال بعثة مكونة من 40 ضابطاً إلى العراق أوائل شهر أغسطس 2004 بهدف تدريب قوات الأمن العراقية، وسط أجواء من الخلاف بين باريس وواشنطن حول الجهة التي تتولى قيادة هذه القوة، ففي حين تشدد واشنطن على ضرورة خضوعها لقيادة القوات متعددة الجنسيات في العراق التي تقودها الولايات المتحدة لضمان سلامة وحماية أفراد هذه القوة، ترى باريس ضرورة أن تخضع لقيادة مستقلة.

وقد واجهت الحكومة العراقية عدة معوقات لإقناع العديد من الدول لإرسال قوات إلى العراق، حيث نفى المتحدث الرسمي لوزارة الخارجية الروسية "ألكسندر ياكوفينكو" وجود أي نية لدى بلاده لإرسال قوات إلى العراق، كما اعتبرت وزيرة الدفاع الفرنسية "ميشال إليو ماري" في تصريحات لها أواخر يوليو أن إرسال جنود إلى العراق للمشاركة في قوات التحالف أو حتى لإعادة إعمار البلاد من شأنه أن يتناقض مع الهدف من عودة السيادة إلى العراقيين.

نظرة مستقبلية:

وانطلاقاً من التقييم السابق لأداء الحكومة العراقية المؤقتة خلال الشهر الماضي، يمكن طرح السيناريوهات المستقبلية الآتية:

أولاً: فشل الحكومة في تحقيق كل أو بعض أهدافها، وخاصة فيما يتعلق باستعادة الأمن والاستقرار واستكمال العملية السياسية حسب الجدول الزمني الذي حدده القرار رقم (1546)، ويبدو هذا السيناريو محتملاً في ضوء الاعتبارات الآتية:

(1) تصاعد أعمال العنف والمقاومة التي أضحت أكثر احترافاً وتركيزاً في عملياتها وتنوعاً في أهدافها وفداحة في خسائرها، على النحو الذي يعمق من حالة الفوضى والانفلات الأمني، ومن ثم الحيلولة دون إتمام عملية الانتقال السياسي وإجراء الانتخابات الوطنية، وهو ما يراه الأمين العام للأمم المتحدة كوفي عنان الذي شدد على ضرورة تحقيق الأمن كشرط لإنجاح العملية السياسية.

(2) تشكيك شريحة عراقية كبيرة في شرعية الحكومة وفقدان الدعم اللازم لكسب ثقة المواطنين وتقليل معدلات العنف، بل إن تعاون هذه الحكومة مع قوات التحالف في شن العمليات العسكرية ضد المقاومة العراقية وتحديثه من خسائر بشرية ومادية، من شأنه أن يوسع من دائرة العنف والانفلات الأمني في البلاد.

(3) استمرار تمركز السيادة الحقيقية في يد الإدارة الأمريكية وقوات التحالف على النحو الذي يعمق من أزمة الثقة في مصداقية واستقلالية الحكومة المؤقتة ومن ثم شرعيتها الداخلية.

(4) تباين مواقف أعضاء الحكومة تجاه العديد من القضايا الداخلية والخارجية، بل وتعارض مصالحها الطائفية الضيقة مع المصلحة الوطنية العامة، وعملها على تحقيق الأولى على حساب الثانية.

ثانياً: نجاح عملية الانتقال السياسي في العراق وبناء نظام ديمقراطي فيدرالي موحد على الطراز الأمريكي، ويعني ذلك أن تتمكن الحكومة من تنفيذ الجدول الزمني الذي حدده القرار رقم (1546)، وإجراء انتخابات حرة ونزيهة في شهر يناير 2005 لاختيار أعضاء البرلمان الجديد وصياغة الدستور الدائم، ويدعم هذا السيناريو إصرار الحكومة على مواصلة العملية السياسية

رغم استمرار عمليات العنف والمقاومة، ورغبة الإدارة الأمريكية في تحقيقه لجعل العراق نموذجاً للديمقراطية في المنطقة على النحو الذي بشرت به، بيد أن التطورات المأساوية التي يشهدها العراق على المستويين السياسي والأمني تؤكد صعوبة حدوث هذا السيناريو.

ثالثاً: استمرار الأوضاع على ما هي عليه، بمعنى استمرار عمليات العنف والمقاومة، واستمرار تعاون الحكومة المؤقتة مع قوات التحالف لمواجهتها بكافة السبل، مع مواصلة العملية السياسية على النحو الذي تسمح به الظروف والتطورات الأمنية، وبالتالي تستمر هذه العملية ولكن بشكل أبطأ مما هو محدد في القرار رقم (1546)، وهو السيناريو المرجح حدوثه.

وبصفة عامة، كشفت الفترة التي تسلمت فيها الحكومة العراقية المؤقتة السلطة — رغم قصرها — مجموعة من الاعتبارات والملاحظات المهمة، من أهمها:

(1) استمرار السيادة والسلطة الحقيقية في العراق بيد الإدارة الأمريكية التي قامت بتعيين هذه الحكومة التي اقتصر دورها في كثير من الحالات على تنفيذ السياسة الأمريكية بشكل كرس من أزمة المصادقية والشرعية التي تواجهها في الداخل.

(2) أن سلسلة الإجراءات التي اتخذتها الحكومة المؤقتة لاستعادة الأمن والاستقرار في العراق لم تنجح في تحقيق الهدف منها، بل زادت من تفاقم حالة التدهور الأمني، خاصة بعد اشتراك عناصر الأمن العراقية في العمليات التي تشنها قوات التحالف على المدن العراقية مثل الفلوجة وجماعات المقاومة.

(3) أنه رغم نجاح هذه الحكومة في إعادة العلاقات السياسية الدبلوماسية مع الكثير من الدول العربية والأجنبية، فإن لهجة الاستعلاء والتهديد التي تستخدمها في تعاطيها مع دول الجوار قد تدفع إلى توتير علاقاتها بهذه الدول وخاصة إيران على النحو الذي يزيد الأوضاع سوءاً داخل العراق.

4) أن الدور العربي والأممي في إعادة ترتيب الأوضاع في العراق ودفع العملية السياسية مازال ضعيفاً رغم بعض التطور الذي لحق به، في ظل استمرار سيطرة واشنطن على مقاليد الأمور في هذا البلد.

خلاصة القول: إن نجاح الحكومة المؤقتة في تحقيق الأمن والأهداف التي أعلنتها عند تسلمها السلطة نهاية يونيو الماضي، لن يتم إلا إذا وضعت ضمن أولوياتها العمل على تحقيق مصالح العراق الوطنية والقومية واستعادة ثقة الشعب العراقي وليس الإدارة الأمريكية باعتبار أن ذلك وحده هو الكفيل بتهدئة الأوضاع في هذا البلد ودفعها نحو الاستقرار والأمن.

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

2004/8/4